جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

البعد الثقافي في الدبلوماسية الفرنسية تجاه الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1989 و 2012

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

فرع دبلوماسية

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

كلتوم اوراك **مخلوف ساحل**

<u>اللجنة المناقشة:</u>

ا.د عبد الوهاب بن خليف	رئيسا
د. مخلوف ساحل	مشرفا و مقررا
د. نبيلة بن يحيا	عضوا مناقشا
د. كنزة مغيش	عضوا مناقشا

السنة الدراسية 2015-2016

.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: العامل الثقافي متغير جديد في الدبلوماسية

المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي.

المطلب الأول: مفهوم الثقافة.

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية.

المبحث الثاني: تصاعد أهمية العامل الثقافي في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: أهم المحاولات التنظيرية المفسرة لصعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: تفكيك العلاقة التفاعلية بين الدبلوماسية و الثقافة.

المبحث الثالث: أهم المفاهيم المنبثقة من دخول العامل الثقافي على مفهوم الدبلوماسية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الثقافية.

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية العامة.

الفصل الثاني: العامل الثقافي في الدبلوماسية الفرنسية.

المبحث الأول: تطور مفهوم الدبلوماسية الثقافية في المنظور الفرنسي.

المطلب الأول: مكانة الثقافة في التاريخ الفرنسي.

المطلب الثاني: توجهات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية.

المبحث الثاني: آليات تنفيذ الدبلوماسية الثقافية الفرنسية.

المطلب الأول: الجهات التقليدية الفاعلة في النشاط الثقافي الفرنسي الخارجي.

المطلب الثاني: الجهات الجديدة الفاعلة في النشاط الثقافي الفرنسي الخارجي.

المبحث الثالث: مرتكزات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية.

المطلب الأول: العالمية و العظمة.

المطلب الثاني: اللغة الفرنسية كإرث حضاري.

الفصل الثالث: العامل الثقافي في النشاط الدبلوماسي الفرنسي تجاه الجزائر

المبحث الأول: تأثير الجانب التاريخي في العلاقات الثقافية بين البلدين.

المطلب الأول: دور العامل الثقافي في الفترة الاستعمارية.

المطلب الثاني: دور العامل الثقافي في فترة ما بعد الاستقلال.

المبحث الثاني: الأطر الاتفاقية في مجال التعاون الثقافي و العلمي بين الجزائر و فرنسا.

المطلب الأول: الشق الثقافي في اتفاقيات ايفيان.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية– وثيقة التعاون الفرنسي الجزائري 2007– 2012

المبحث الثالث: المعهد الفرنسي فاعل رئيسي في تنفيذ الدبلوماسية الثقافية الفرنسية اتجاه الجزائر.

المطلب الأول: مناحي التعاون و النشاط الثقافي للمعهد الفرنسي في الجزائر.

المطلب الثاني: قراءة في الأرقام.

الفصل الرابع: تقييم مستوى تأثير الدبلوماسية الثقافية الفرنسية على الجزائر.

المبحث الأول: تحليل أثار الدبلوماسية الثقافية الفرنسية على الجزائر.

المطلب الأول: تاثيرات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في المشهد الثقافي الجزائري.

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في تكوين النخبة الجزائرية.

المبحث الثاني: رهانات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر.

المطلب الأول: سياسات التعريب المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: التنافس الدولي و مدى تأثيره على التواجد الثقافي الفرنسي في الجزائر.

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية المحتملة للدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر.

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر.

المطلب الثاني: تصاعد تأثير الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر.

المطلب الثالث: تراجع تأثير الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر.

خاتمة:

مقدمة:

تعد الجزائر من الدول التي تحظى باعتبار متميز في منظور السياسية الخارجية الفرنسية، وتسعى هذه الأخيرة بفعل الرابط التاريخي والقرب الجغرافي جاهدة للحفاظ على مصالحها السياسية، الاقتصادية والثقافية في الجزائر، وتحرك لذلك قاطرتها الدبلوماسية دائما اتجاه الأمام كلما تعلق بالشأن الجزائري. فبعد مرور أكثر من خمسين سنة بعد استقلال الجزائر من قبضة الاستعمار الفرنسي، إلا أن تواجد فرنسا في الجزائر يظل واسعا، وهذا ما يزيد من تثبيت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بتعدد أشكالها ومجالاتها، وساعدت التحولات الدولية بشكل أو بآخر على تطور علاقات التعاون الفرنسي– الجزائري.

أدى انتهاء الحرب الباردة وظهور العولمة إلى بروز تحولات كبيرة في الأجندة الدبلوماسية العالمية، وهذا ما انعكس على الأداء الدبلوماسي الفرنسي، فانتشار وسائل النقل والاتصال، وبروز الثورة الرقمية ساعد على انتشار الثقافات والمعلومات وزاد من تقارب الشعوب لحد ما، و دخل المتغير الثقافي كمتغير فاعل في العلاقات الدولية، وهذا ما زاد في توسيع نقاط التقاطع بين كل من مفهوم الثقافة ومفهوم الدبلوماسية، وتطورت بذلك بعض المفاهيم مثل التعاون الثقافي، والدبلوماسية الثقافية، والدبلوماسية العامة، وغيرها.

إذ تعتبر كل من الثقافة والفروق الثقافية أحد أهم محركات السلوكيات الإنسانية على مدى تاريخ السياسة الدولية. ويشهد الواقع اليوم تجديد التأكيد على أهمية الثقافة من حيث إعادة النظر في النسق الدولي ومدى تأثير هذه الأخيرة على العلاقات الدولية، وهنا تظهر أهمية توظيفها في العلاقات الدبلوماسية.

ويمكن اعتبار فرنسا من بين الدول الأكثر اهتماما بهذا المجال، حيث توظف ثقافتها لخدمة مصلحتها القومية وتوسيع نفوذها، ولذلك تحتل الثقافة مركز مهم في السياسة الخارجية الفرنسية وهذا ما يظهر جليا من خلال ما يعرف بالدبلوماسية الثقافية.

- **الأهمية العلمية والعملية للدراسة:**

لم تعد الدبلوماسية التقليدية الرسمية وحدها أداة تنفذ بها السياسات الخارجية للدول، بل أصبحت بحاجة إلى طرف ثاني من اجل تحقيق أهداف وأولويات السياسة الخارجية فظهرت أنماط أخرى للدبلوماسية أدت إلى ظهور فواعل جديدة وتنوع في موضوعات الأجندة الدبلوماسية.

ومن هنا تظهر لنا اهمية الدراسة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إضافة مقاربات معرفية جديدة في مجال العلاقات الدولية من خلال إبراز أهمية دور العامل الثقافي في العلاقات الدبلوماسية، وتتعزز أهمية الدراسة من خلال نموذج الدبلوماسية الثقافية الفرنسية التي تعطي أهمية كبرى للبعد الثقافي في علاقاتها الدولية وخاصة مستعمراتها السابقة التي تعد الجزائر واحدة منها، خصوصا وأن معظم الدراسات الدبلوماسية تهتم بالسياسة الخارجية الأمريكية ولم تحظ الدبلوماسية الفرنسية بالاهتمام الكبير رغم فعاليتها في منطقة المتوسط وخاصة المنطقة المغاربية
- على اعتبار أننا ننتمي إلى الجزائر فانه يهمّنا أكثر التعرف على نوايا السياسة الفرنسية تجاه الجزائر في شتى المجالات، ولهذا لا يجب إهمال الجانب الثقافي الذي أصبح عامل تأثير يبرز لنا الأساليب والإستراتيجية التي تعتمد عليها فرنسا في تحقيق مصالحها بالمنطقة إلى جانب العامل الأمني والاقتصادي، وهذا ما يساعدنا في فهم طبيعة العلاقة بين كل من فرنسا والجزائر.
- وتتمثل الأهمية الخاصة لهذه الدراسة فيما ستوفره من معلومات حول طبيعة الموضوع، على اعتبار أن أنشطة الدبلوماسية الثقافية قد اتسعت لا سيما بعد التغيرات التي مست النسق الدولي من خلال انتشار ظاهرة العولمة وتطور وسائل النقل وسهولة الاتصال مما زاد في تسهيل تقارب واحتكاك الشعوب بمختلف الثقافات.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن إرجاع مبررات اختيار موضوع البعد الثقافي في الدبلوماسية الفرنسية تجاه الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1989 و 2012 لمجموعتين من الدوافع منها الموضوعية ومنها الذاتية وهي كالتالي:

الدوافع الذاتية:

يكون الميل الشخصي أحد الأسباب الأساسية التي تدفع الباحث إلى اختيار الموضوع، باعتبار الانتماء إلى الجزائر واعتبار هذه الدولة محورية في المنطقة، فمن المهم البحث في مجال علاقتها الدبلوماسية من أجل دراسة توجهات الدبلوماسية الفرنسية تجاه البلد.

إضافة إلى إشباع الفضول العلمي في فهم أسباب انتشار وعودة اللغة الفرنسية في السنوات الأخيرة، على الرغم من تطبيق سياسات التعريب في كل الأطوار التعليمية، وتراجع هذه اللغة مقارنة بالانجليزية عبر عدد من دول العالم إلا في الجزائر، وتهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى التخصص في مجال العلاقات الدبلوماسية الثقافية بشكل عام والتعمق في الدبلوماسية الموجهة للشعوب بهدف احتوائهم للكشف عن ميكانيزمات عملها وما تخفيه من أهداف.

الدوافع الموضوعية:

محاولة تقديم رؤية علمية أكاديمية حول الدبلوماسية الثقافية أين نلاحظ عودة قوية للحركة الثقافية وهذا نتيجة الحوار السياسي بين البلدين في الإطار الثنائي والجماعي، حيث نشهد سياسة تشجيع نشر اللغة الفرنسية في الجزائر وانتشار شبكتها الثقافية كالمراكز الثقافية، بالإضافة إلى هجرة الكثير من الطلاب الجزائريين لإنهاء دراساتهم العليا في الجامعات الفرنسية، وهنا يدخل الدور الفرنسي في تكوين النخبة الجزائرية.

وهذا ما قد يساعد على بناء أسس جديدة للعلاقات بين البلدين، ففرنسا تستعمل الورقة الثقافية في نشاطها الدبلوماسي الدي لا ينحصر في العلاقات الحكومية بل يتصل مباشرة بأفراد الشعب، وقد يكون ركيزة تستند عليها سياستها الإستراتيجية في المنطقة.

كما أن فقر البحوث في مجال الدبلوماسية الفرنسية الجزائرية، يعتبر أحد أهم الحوافز لاختبار الموضوع، حيث أن أغلب البحوث والدراسات الموجودة على مستوى الكلية تهتم بالشأن الأمريكي، وحتى البحوث التي تدرس العلاقات الجزائرية الفرنسية نجدها تصب في الشأن السياسي الأمني الإستراتيجي والاقتصادي، وتهمش الجانب الثقافي على الرغم من أن السلاح الثقافي يدخل في مفهوم القوة اللينة الذي جاء به **جوزيف ناي** التي تسيطر على الدول.

- **أدبيات الدراسة:**

– رغم حساسية موضوع دمج المتغير الثقافي كمتغير فاعل في الدبلوماسية الفرنسية، إلا أننا لا نجد دراسات تصب في هذا الشق على مستوى الكلية، فالدراسات التي تتناول الشأن الجزائري– الفرنسي تأخذ بالجانب الأمني والاقتصادي أو تكون شاملة عامة دون تخصيص، ولكن لا يزال العامل الثقافي في العلاقات الفرنسية–الجزائرية حقل دراسي غير متداول.

– ونجد القليل من الدراسات الفرنسية التي تهتم بالنشاط الثقافي في الدبلوماسية، إذ هناك مثلا دراسة: **سوزان بالوس Suzanne Balous: L'action culturelle de la France dans le monde** والتي جاءت في فترة السبعينات. بالإضافة إلى دراسة قام بها مجموعة من الباحثين على مستوى **كلية التاريخ المعاصر** بجامعة **باريس** من إشراف المركز الوطني للبحث العلمي **CNRS** والتي تحمل عنوان: **Les relation culturelles internationales au xxe siècle de la diplomatie culturelle a l'acculturation** والتي تدرس العمل الثقافي الفرنسي الخارجي، ولا نجد أي عمل يدرس العلاقات الدبلوماسية الثقافية في المنطقة المغاربية عموما ولا في الجزائر على وجه الخصوص.

- **الإشكالية:**

تتعدد الزوايا التي يمكن من خلالها دراسة الموضوع نتيجة عمق موضوع الثقافة وميوعته، ومستويات ارتباطه بالدبلوماسية، ونحاول دراسته من خلال الإشكالية التالية:

ما الطريقة التي انتهجتها فرنساعند تطبيق دبلوماسيتها الثقافية تجاه الجزائر في الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2012؟

وتكملة لهذه الإشكالية، تم وضع الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي المكانة التي يحتلها المتغير الثقافي في النشاط الدبلوماسي الفرنسي؟
- هل يمكن الحديث عن خصوصية الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر؟
- ما هي طبيعة الآليات والفواعل المتدخلة في رسم الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر؟
- فيم تتجلى آثار الدبلوماسية الثقافية الفرنسية على الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات، أين كانت الفرضية الرئيسية كما يلي:

- تؤطر فرنسا دبلوماسيتها الثقافية تجاه الجزائر، من خلال تخصيص ميزانية هامة وتحريك فواعل حكومية وأخرى غير حكومية.

الفرضيات الثانوية:

- يحتل المتغير الثقافي مكانة متميزة في النشاط الدبلوماسي الفرنسي سيما من خلال المد الفرنكفوني.
- إن التاريخ المشترك هو الذي أوجد خصوصية الدبلوماسية الثقافية الفرنسية نحو الجزائر.
- كلما تعددت الفواعل المحركة للدبلوماسية الثقافية كلما زادت سهولة تغلغل فرنسا في الجزائر.
- كلما زادت تأثيرات الدبلوماسية الثقافية تجاه الجزائر زادت تبعية هذه الاخيرة لفرنسا.

الأدوات المنهجية:

ترتكز الدراسات الدبلوماسية على مناهج العلاقات الدولية بصفة خاصة ومناهج العلوم الاجتماعية بصفة عامة، بسبب عدم قدرتها على تطوير مناهج وأدوات بحث خاصة بها ومنه سنعتمد على ما يلي:

- **المنهج التحليلي:** المستخدم عادة في دراسة الظواهر السياسية باعتباره شامل، ولذلك سنحاول استخدامه في دراستنا لما يمنحه من إمكانيات الكشف عن الحقيقة بتحليل مختلف المعطيات الموجودة، ومحاولة الربط بينها وتركيبها للوصول إلى فهم معمق للعلاقة الرابطة بين العامل الثقافي ومكانته في العلاقات الدبلوماسية الرابطة بين فرنسا والجزائر، بالإضافة إلى ما يمنحه من تسهيل في تقييم الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر والتنبؤ بمستقبلها.
- **المنهج التاريخي:** قمنا باستخدام بعض مقومات المنهج التاريخي، وهذا بهدف تحليل وتفسير الرابط الاستعماري، وتأثيره على مسار تفاعلات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر وقوة الرابط التاريخي بين البلدين ومدى تأثيره.
- **منهج تحليل المضمون:** يحظى تحليل المضمون بأهمية كبرى في الدراسات الإعلامية وكذلك السياسية، ولا يمكن دراسة أي علاقة دبلوماسية دون التطرق إلى أسس هذه العلاقة ألا وهي الاتفاقيات والمعاهدات، ولهذا سيوظف منهج تحليل المضمون لدراسة اتفاقيات الإطار المبرمة في مجال التبادل الثقافي بين فرنسا والجزائر من خلال دراسة شكلية تحليلية للمصطلحات الدالة والمفاهيم الضمنية التي ترتكز عليها نصوص الاتفاقيات. كما سنحاول من خلال منهج تحليل المضمون هذا تفكيك الجمل والرموز والمصطلحات المستعملة في خطابات الشخصيات الفرنسية فيما يخص المتغير الثقافي في العلاقات الدولية عامة والجزائرية خاصة.

الاطار النظري:

نعتمد في دراستنا أساسا على نظريات العلاقات الدولية، ومن بينها مقاربات المدرسة التبعية، التي سنحاول من خلالها تفسير العلاقات الدبلوماسية الثقافية بين فرنسا والجزائر اعتمادا على نظريات التبعية ومقاربة الهيمنة المعقدة، وهذا بهدف فهم الطبيعة غير المتكافئة في العلاقات الدبلوماسية الثقافية بين الدولتين، ونبرز طبيعة تبعية المحيط للمركز من خلال تحليل المعطيات التي تفرزها العلاقات الدبلوماسية

الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر. فمقاربات التبعية تفسر لنا هذه العلاقة باعتبار فرنسا هي المركز والجزائر هي المحيط وهذا ما يخلق تأثير مباشر عن طريق البرامج الثقافية المختلفة مما يؤثر في النخبة والمجتمع.

زد على ذلك أننا سنلجأ إلى بعض نظريات المدرسة الواقعية الجديدة مثل أبحاث **جوزيف ناي Joseph Ney** حول القوة اللينة، وهو الذي انطلق من أبحاث **مارشال سنجر** الذي يرى أن القوة تكمن في قدرة الجذب أكثر من أنها تعتمد على القدرة في الأجبار. وفي هذا السياق يرى **جوزيف ناي** أنه إذا كانت ثقافة وإيديولوجية بلد مهيمن جذابة فسوف تتبناها الدول الأخرى عن طيب خاطر، وتصبح هذه الدولة قادرة على تحقيق مصالحها دون اللجوء لأساليب قسرية، فقوة الدولة من هذا المنظور ليس محصور في القوة العسكرية والاقتصادية فحسب، بل يتعداه إلى مدى قدرتها على نشر ثقافتها وأفكارها عبر العالم.

بالإضافة إلى أفكار المدرسة البنائية التي جمعت بين الجانب الصلب والجانب اللين في العلاقات الدولية، فحسب هذه المدرسة، لم تعد النظرة التقليدية الصلبة للظاهرة تسيطر، فلا وجود لمفهوم القوة بعيدا عن تأثيرات العامل الثقافي، وهنا تظهر أهمية المنظور البنائي في تحليلنا، حيث أعادت البنائية الاعتبار للفاعلين الاجتماعيين والتفاعلات الاجتماعية، والتي أدخلت الثقافة كعامل مؤثر في العلاقات الدولية، حيث قدمت تفسيرات وتحليلات تبين فيها علاقة تغير أفكار وقيم النخبة بطبيعة تغير توجهات الدولة وعلاقاتها.

صعوبات الدراسة:

تعد معظم الصعوبات التي وجهناها أثناء إنجاز البحث ناتجة عن طبيعة الموضوع، ولعل أهمها:

- قلة المراجع المتعلقة بالدبلوماسية الفرنسية في مكتباتنا، رغم أنه كان من المتوقع إيجاد دراسات كافية نتيجة الرابط التاريخي واهتمام الدولة الفرنسية بالمنطقة المغاربية عموما والجزائر خصوصا. كما أن حساسية العلاقات الدبلوماسية وطابعها السري يجعل أغلب المعلومات حكر على الجهاز الدبلوماسي للدولة وهذا ما يعيق الوصول اليها.
- كما أن معظم المراجع التي تحصلنا عليها كانت مراجع أجنبية، وهذا ما تطلب منا جهدا ووقتا كبيرين للترجمة من جهة، ومن جهة أخرى واجهنا صعوبة تتعلق بمصداقية المراجع الأجنبية والتي كانت أغلبها فرنسية.

أقسام الدراسة:

بهدف احتواء كل جوانب الموضوع المتشبعة والمتداخلة ارتأينا القيام بالدراسة وفق ثلاث فصول تكون كالتالي :

الفصل الأول: يتناول الإطار العام للموضوع، بدءا بوضع تأصيل مفاهيمي ثم إبراز كيفية دخول العامل الثقافي كمتغير جديد في الدبلوماسية، من خلال دراسة العلاقة الرابطة بين مفهوم الثقافة ومفهوم الدبلوماسية بالتركيز على أهم المفاهيم المنبثقة عن هذه العلاقة.

الفصل الثاني: يبرز هذا الفصل أهمية العامل الثقافي في الدبلوماسية الفرنسية من خلال العودة إلى مختلف مراحل التاريخ الفرنسي لفهم مدى ثقل هذا العامل في المنظور الفرنسي، ونبين آليات تنفيذ هذه الدبلوماسية بمختلف فواعلها مع التركيز على أهم أسس الدبلوماسية الثقافية الفرنسية.

الفصل الثالث: سنتطرق في هذا الفصل إلى خصوصية هذه الدبلوماسية تجاه الجزائر من خلال العودة إلى التاريخ الرابط بين البلدين ودراسة أهم الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون الثقافي، وتحليل الخطاب السياسي المنصب في هذا المجال، وتبيان آليات تكريس هذه الدبلوماسية من حيث دراسة مختلف الفواعل الناشطة الحكومية وغير الحكومية منها.

الفصل الرابع: يحاول تقييم نتائج هذه الدبلوماسية من خلال تحليل معطيات من الواقع، بالإضافة إلى التنبؤ بمستقبل الدبلوماسية الفرنسية تجاه الجزائر من خلال وضع تصورات مستقبلية تستند على معيار الأداء والنتائج تجاه الجزائر، وإظهار مدى تأقلم هذه الدبلوماسية مع متغيرات الوضع الحالي، ومدى تأثيرها على مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، العامل الثقافي متغير جديد في الدبلوماسية.

يتطلب تحليل العلاقات المركبة للتعاون الفرنسي– الجزائري في المجال الثقافي وفهمها العودة إلى الأطر النظرية والمفاهيم الأساسية، وهذا عن طريق تفسير تطور هذه المفاهيم حسب التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية. فإذا كانت العلاقات الدبلوماسية لفترة ما بين الحربين العالمتين قد تميزت بسيادة نمط القوة كشكل للتفاعل بين وحدات النسق الدولي، فإن الفترة التي أعقبت نهاية الحربين تميزت بالاعتماد المتبادل، وأصبحت بعدها العوامل الأمنية والإيديولوجية تهيمن على السلم القيمي للعلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة، ونهاية هذه الأخيرة وما جاء على إثرها من تحولات قد أعطت صبغة جديدة ومغايرة لطبيعة العلاقات الدولية وانعكس ذلك مباشرة على الدبلوماسية.

على أساس ما سبق، سنحاول في هذا الفصل ضبط كل من مفهوم الدبلوماسية ومفهوم الثقافة، وإبراز أهمية العامل الثقافي بالدراسة والتحليل بهدف الوصول إلى تحديد مكانته الفعلية كمتغير ذو أهمية في النشاط الدبلوماسي.

المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي.

تتعدد الثقافات وتختلف باختلاف المبادئ والتصورات الفكرية لدى الشعوب، ولوضع مفهوم علمي للثقافة يتوجب علينا دراسة تطورها التاريخي المرتبط مباشرة بالفكرة الحديثة لها، ولتحديد ماهية الثقافة سننطلق من المفهوم اللغوي لها وصولا إلى المعنى الاصطلاحي.

المطلب الأول: مفهوم الثقافة

الثقافة لغة:

استعمل مصطلح الثقافة في العديد من الأدبيات واللغات العالمية، لاسيما في الأدبيات العربية، غير أنه لم يأخذ نفس المعنى في كل الأدبيات.

يعود الأصل اللغوي لمصطلح الثقافة من الكلمة اللاتينية **Culture**، وهذه الكلمة تعني: شق التربة وحرثها وزراعتها.[1]

أما في اللغة الإنجليزية، فأصل كلمة الثقافة يعود إلى المصطلح **Cultur** ومعناه العبادة والدين، ويشتق منها مصطلح **Cultivation** وتعني الحداثة والتهذيب.[2]

([1]) – باسم علي خريسانة: العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط 01، 2001، ص 30.

بينما في اللغة العربية فإن **ابن منظور** في محجم لسان العرب يأخذ الثقافة من الأصل ثقف أي جدد وسوى، ويربط بين التشقيق والحذق وسرعة التعليم.[3]

وما يمكن ملاحظته من خلال الرجوع إلى أصل كلمة ثقافة في اللغة العربية أو الإنجليزية، أن المفهومين لا يخرجان عن نفس المعنى، غير أن الثقافة في اللغة الإنجليزية تصنف البعد الديني كمكون أساسي لها، على أساس أن الدين يعتبر المنبع الأول للثقافة في القديم، فقد كانت الثقافة تعني الدين أو الحكمة أو الفلسفة، وكان المثقف هو النبي أو الحكيم أو الفيلسوف أو الأديب، وكان السلاطين والملوك يختارون لأبنائهم مؤدبين عارفين بمختلف الآداب والفنون والعلوم، وكل ما يحتاجونه ليصبحوا مؤهلين لممارسة الحكم.[4]

الثقافة اصطلاحا:

يبدو أن معنى الثقافة الاصطلاحي أوسع من معناها اللغوي، لأن كلمة الثقافة لا تستطيع أن تستوعب مالها من دلالات ومعان، وقديما استعملت كلمة الثقافة في العهد الروماني للدلالة على العلوم الإنسانية التي تستقل بها أمة عن غيرها من الأمم، كعلوم الدين، واللغة والآداب التي لها فلسفة معينة واتجاه مميز، كما استعملت للدلالة على الفنون غير العملية وغير الطبيعية.

لقد كان لعالم الاجتماع الإنجليزي **تايلور** السبق في تحديد المعنى الاصطلاحي للثقافة، وقد كان أقل من استعمل المصطلح في اللغة الإنجليزية سنة 1871 وذلك في كتابة **Pkimative culture** حيث اعتبر الثقافة: **ذلك لكل المراتب الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع**[5]، وبالتالي فقد أعطى

([2])– إبراهيم محمد جواد: نظريات في الثقافة والمثقف من موقع: http/www.ammabaa.org/mbauu/magazat.htm// consulter le 11/10/2012

([3])– ابن منظور: لسان العرب.

([4])– باسم علي خريسان: العولمة والتحدي الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

([5])– إبراهيم محمد جواد: تعريف الثقافة، عن موقع:
http/www.ammabaa.org/mbauu/magazat.htm// consulter le 11/10/2012

إدواردو تايلور مصطلح الثقافة أبعادا يدور حولها المفهوم دون التعرض لكيفية تحرك وتوظيف هذه الأبعاد داخل المفهوم.

أما **كوينسي رايت**، فيرى بأن الثقافة:"**هي النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعيش أفراده في حالة من الاتصال المستمر فيما بينهم، ويتنقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الناشئ عن طريق الآباء وعبر العمليات التربوية**".[6]

تعددت تعريفات مصطلح الثقافة ومن الصعب بمكان جمع معظم التعريفات الواردة بهذا الشأن. لكن نجد من أهم من تناول المفهوم عند العلماء العرب المفكر الجزائري **مالك بن نبي** الذي له رؤية مميزة لموضوع الثقافة. إذ يرى أن الاختلاف الكبير في تعريف الثقافة مرده إلى اختلاف الزوايا التي ينظر بها إلى المفهوم، وكذا تباين الانتماءات الفكرية لأصحاب هذه التوجهات. فقد قدم **مالك بن نبي** وصفا آخر للثقافة، لكن بعدما أعطى تصنيف مغاير لما قدم من تعاريف بين غربية وشرقية، حيث يرى أن التعاريف الغربية تركز على أن **الثقافة هي نتاج الفكر والفرد أي نتاج الفكر الإنساني، وبأن أساس المدرسة الغربية في تعريفها للثقافة ينطلق من مستوى أساسي ويعبر عنه بالعموميات، وهي المجال الذي تبنى عليه الحياة الثقافية كالانتماء الديني واللغوي، وهي التي تحدد نوع المجتمع وخصوصياته وتطبع حياة الأفراد بسلوكيات خاصة**[7]. أما التعاريف الشرقية ترى بأن الثقافة هي نتاج النشاط الاجتماعي.

ومن هنا يتضح لنا الاختلاف الموجود بين نظرة الغربيين التي تركز على دور الأفكار وهو ما يمليه الفكر الكلاسيكي النهضوي، ونظرة الماركسيين التي تؤكد على أهمية ودور المكونات المادية للثقافة وهذا نابع من الأسس المادية للفكر الماركسي.

إن الاختلاف الكبير الذي يظهر من خلال جل التعاريف يعقد التعامل مع موضوع الثقافة ويضعنا أمام ضرورة التعريف الإجرائي الذي قد يقلل من سعة هذه الاختلافات، وسنحاول الانطلاق من تعريف الدكتور **ناظم عبد الواحد الجاسور** في موسوعة علم السياسة، أين يذهب من خلالها إلى أن "**الثقافة هي**

([6]) – باسم علي خريسان، مرجع سابق، ص 35.

([7]) – مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط 04، 2000، ص 32.

الكل المعقد والمتشابك في الأنظمة التي تتضمن أساليب الحياة المادية والروحية، فهي تتولد من عملية إنتاج الوجود الجماعي بوصفه وجودا اجتماعيا، ومن خلال هذه العملية تخلق الجماعات أنماط متميزة من الوعي والسلوك ومنظومات قيم وقواعد اجتماعية وعقلية مرتبطة بالحقبة والبيئة والظروف العامة لتشكلها، وتصبح هذه الأنماط بذاتها بنية مستقلة داخل البناء الاجتماعي، تؤثر فيه وتتأثر به".[8]

يبدو من خلال هذا التعريف شمولية العناصر المختلفة للمفهوم، بالإضافة إلى عدم إهمال البعد الإنساني والاجتماعي، وبالتالي الوقوف عند تأثير الثقافة على سلوك الفرد والمجتمع. وفي الإطار نفسه يورد **مالك بن نبي** تعريفا آخر، يحاول من خلاله إعطاء مفهوم الثقافة كل الأبعاد التي جاء المصطلح لاحتوائها: "**الثقافة هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الإ.ج التي تؤثر الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا بالعلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه**".[9]

يظهر التعريف أن الثقافة تمثل المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته وسلوكياته، ومنه تبرز أهمية الثقافة في دراسة كل ما يتعلق بالإنسان بما في ذلك الأبعاد السياسية، وطبيعة المواقع التي تبرزها الشخصية الفردية لاسيما صناعة القرار.

كما يمكننا الرجوع إلى تعريف شامل جاءت به **اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم)** في إعلانها بالمكسيك بشأن السياسات الثقافية خلال سنة 1982، جاء فيه ما يلي:

"تعتبر الثقافة، في أوسع معانيها، مجموعة من العناصر المميزة والروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز ملامح مجتمع برُمّته وفئة اجتماعية ما، وتشمل علاوة على الفنون والآداب، أنماط الحياة والحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات". نحتفظ بهذا التعريف ونعتمده لأنه يبدو الأكثر تكاملا والأفضل اتفاقا مع موضوع هذا البحث.

وهكذا نرى تعدّد المجالات التي ترتبط بها الثقافة، ونلتمس بالتالي الأهمية التي قد تعكسها هذه الرهانات.

([8])- ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2004، ص 43.

([9])- مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، مرجع سابق، ص 74.

علاقة الثقافة بالمفاهيم المساوقة:

أعطى الاختلاف الكبير في اتجاهات تعريف الثقافة مجالا واسعا للعموميات وعدم الوقوف على تعريف شامل ومحدد يعطي مصطلح الثقافة حدوده وعناصره، والأكثر من ذلك هو الغموض الذي جعل من الصعب التفريق بين مصطلح الثقافة وبعض المفاهيم المشابهة، خاصة بالنسبة لمفهوم الحضارة والإديولوجيا. ولهذا سنحاول إيضاح العلاقة التي تربط مفهوم الثقافة بهده المفاهيم الأخرى القريبة منه، وتحديد أوجه التقارب بينها.

الحضارة:

يرجع أصل كلمة الحضارة إلى الترجمة الانجليزية **civilization** والتي يعود أصلها هي الأخرى إلى عدة جذور في اللغة اللاتيني : **cities** وتعني مدن، و**civilties** وتعني المواطن الروماني من غير البربري[10].

وتعني الحضارة في أعم تعاريفها: كل نشاط تمارسه الأمم، من اجل بلوغ ما تصبو إليه، ومواجهة كل ما من شانه أن يحول دون وصولها إلى أهدافها وتطلعاتها، وهي طريقة حياة ارتبطت بالأفراد والمجتمعات[11].

ومن خلال هذا المعنى تبدو الحضارة –ومنذ ظهور المصطلح في الفكر الغربي– ذات تعقيدات مهمة جعلت من الصعب وضع حدود بينها وبين مفهوم الثقافة، إذن نجد أن هناك اتجاه لا يميز إطلاقا بينهما في حين نجد اتجاه أخر يفصل بين الثقافة والحضارة.

فمن جهة، نجد أن رائد علم لاجتماع **ادوارد تايلور** قد استعمل مفهوم الحضارة على أنه يحمل نفس معنى الثقافة على أنه مرادف للحضارة، وقد أجمع علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على اعتماد رأى **تايلور** إذا كانوا يستخدمون اصطلاح ثقافة بمعنى حضارة، ويعتبرون من الممكن أن يحل أحدهما محل الأخر،

([10])– نصر محمد عارف: الحضارة المدنية اختلاف الدلالات باختلاف الحضارات عن موقع :

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-17.asp consulter le 11/10/2012

([11]) – الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، عدد 09، ط2، 1999، ص 423.

على اعتبار أن كلا المصطلحين يعبران عن: مجموع متشعب يضم المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق... الخ. كما نجد بأن مصطلح الثقافة استعمل في بداياته في اللغة الألمانية على انه مساو لمفهوم الحضارة، واستعمل بهذا المعنى لفترة طويلة من الزمن[12]. على اعتبار أن الحضارة ثقافة معممة، وداخل كل الحضارة العديد من الثقافات. وعلى أية حال فإن كلا من الثقافة الحضارة تعد ذلك الكل المعقد المتشابك في الأنظمة التي تتضمن أساليب الحياة المادية والروحية، وارتباطها بالوجود الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، هناك تأكيد على الفصل بين مفهوم الثقافة والحضارة، وهذا ما يتفق مع رأي **ابن خلدون**، الذي أكد على أهمية الفصل بين الثقافة والحضارة كمصطلحين كتباينين، وذلك على أساس أن الثقافة لدى **ابن خلدون** تعني كل أنواع العمران، إذ يقول في مقدمته: **وقد يتضح فيما بعد أن الحضارة هي نهاية العمران و خروجه إلى الفساد و نهاية الشر و البعد عن الخير**[13].

ويدل هذا على أن **ابن خلدون** يقصد بلفظ العمران أسلوب الحياة لدى الجماعات، أو ما يعرف بثقافة الجماعة. والحضارة حسبه هي **المرحلة التي يتم فيها بلوغ منتهى العمران أو الثقافة، أي إلى نهاية التطور الثقافي وبلوغ الحضارة، وهي مرحلة الرقي.**[14]

وفي نفس المجال، اعتبرت الثقافة على أنها أكثر دلالة وارتباطا بالشؤون الفردية، في حين أن الحضارة ارتبطت بالشؤون الجماعية، أو بعبارة أخرى فإن الثقافة ذات خصوصية ضيقة قد لا تتعدى حدود مجتمع أو بلد في أوسع نطاقاتها، في حين أن الحضارات ذات بعد واسع يشمل مجموعة من المجتمعات والشعوب التي تنتمي إلى حضارة واحدة. [15]

وهناك من يعتبر أن الثقافة تمثل الجانب القيمي والفكري، وفي حين أن الحضارة، وكما يصفها **ماكس فيبر**، بأنها مجرد نظام تكنولوجي يشتمل على الأجهزة المادية والتنظيم التقني.

([12])– حسين مؤنس: الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 324.

([13])– حسين مؤنس: المرجع السابق، ص 33

([14])– المرجع نفسه، ص 35.

([15])– دوني كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص

تلخص هذه الآراء مدى التقارب بين المفهومين إلى الحد الذي يصبح من الصعب توضيح الحدود الفاصلة بينهما، في حين نجد أن البعض ينفي أي تداخل بين المفهومين، أين يتجه كل مفهوم للدلالة على معنى معين.

الإيديولوجيا:

وتعد من بين أهم المفاهيم التي جاءت في سياق مفهوم الثقافة، وأول من استعمل هذا الاصطلاح الفيلسوف الفرنسي **ديستات تريسي** في كتابه **عناصر الإيديولوجية**، أذ وصفها بأنها: **علم الأفكار، أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطا الأفكار التي يحملها الناس، هذه الأفكار التي تنبني منها النظريات والفرضيات التي تتلاءم مع العمليات العقلية لأعضاء المجتمع.**[16]

كما يمكن تعريف الإيديولوجية بأنها: **"مجموعة من الافتراضات العقائدية بشأن الأوضاع الماضية والراهنة والمستقبلية في الأنظمة السياسية، بما في ذلك النظام الدولي والنظام العالمي."**[17]

حاول كل من **كلوهان Kluchohn وكروبار Krober** في إطار تحديد طبيعة العلاقة بين مفهوم الثقافة والإيديولوجية، جمع بعض التعاريف المختلفة لكل منهما. ليصلا في الأخير إلى التفريق بين المفهومين.

انطلاقا من بعض الأسس أهمها: اعتبار مفهوم الإيديولوجية أشد التصاقا بالميدان السياسي، في حين أن مفهوم الثقافة يأخذ المنحى الإنساني أكثر، ولذلك ارتبط مفهوم الإيديولوجية بصراعات أفكار وعقائد سياسية كانت الحرب الباردة أكبر ميدان لها، بينما كانت الانتماءات الثقافية أقوى مبرر للتحالفات الحضارية بين المجتمعات، والمصدر للصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة .

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية

([16])– مفاهيم ومصطلحات اجتماعية الإيديولوجية، عن موقع: http://www.annabaa.org/nbanews/62/245.htm consulter le 11/10/2012

([17])– غراهام ايفانز وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية 'الإيديولوجية، بنغوين للنشر، ط2، مارس 2000، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/penquin/page9 0.htm consulter le 11/10/2012

تتعدد مفاهيم الدبلوماسية اليوم، و يصعب علينا تبني مفهوم محدد، و هذا راجع إلى حركيتها التي عرفتها عبر مختلف مراحل تطورها التاريخي.

تعتبر الدبلوماسية آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية، وتحقيق أهداف الدولة بطرق سلمية ضمن النظام العالمي، وبالتالي تندرج الدراسة الأكاديمية للدبلوماسية ضمن المنظور التعاوني في العلاقات الدولية.

والدبلوماسية، كظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية، لها بعد مفاهيمي يتناول التعريف اللغوي والاصطلاحي للدبلوماسية، وإضافة لنظرة تاريخية حول تطورها، وعلاقاتها في ظل ذلك التطور بأهم المفاهيم السائدة.

التعريف اللغوي:

تعود الجذور اللغوية لكلمة الدبلوماسية إلى المصدر اليوناني Diploma من اشتقاق كلمة Diplome، والتي تعني الوثيقة الرسمية التي تصدر من سلطة حاكمة وتمنح لحاملها مزايا خاصة.

أما السفير "**هارولد فيكونس**" فيعتبرها مشتقة من كلمة Diplome والتي تعني في اللغة العربية الفعل طوى، ومن ذلك أن المرور عبر الإمبراطورية الرومانية يكون بمنح الأشخاص المعنيين صفائح معدنية مطوية ذات وجهين.[18]

أما الأستاذ "**جاردن**" فيعرفها عل أنها مشتقة من أصل Diplicata وهي نسخة عن الأصل في حين أن هذا الأصل يبقى عند الأمير أو السلطة، والنسخة الثانية تعطى للرجل صاحب المهمة.

و من اليونانية انتقلت كلمة Diploma إلى اللاتينية، ومنها إلى الإنجليزية والفرنسية ولم تستخدم كلمة دبلوماسية Diplomacy بمعناها الحديث إلا في أواخر القرن 17.[2] أي عقب معاهدة **وستفاليا** التي

([18])– محمود خلف: الدبلوماسية النظرية والممارسة، دار زهران للنشر، الأردن، 1993، ص36.

[2] – المرجع نفسه، ص 25.

عقدت عام 1948. والتي جاءت بما يعرف بالتمثيل الدائم بين الدول، الذي يعمل على حماية مصالح هذه الدول، والتفاوض باسمها، والتعبير عن وجهة نظرها في القضايا والمناسبات المختلفة.

التعريف الاصطلاحي للدبلوماسية:

إن مجمل التعاريف التي أعطيت للدبلوماسية تدور حول اعتبار هذه الأخيرة علم أو فن، وإذا أردنا تحديد مفهوم الدبلوماسية فسنواجه بعض الصعوبات فمن جهة تعرف الدبلوماسية من خلال مجموعة عناصر تدخل كلها في تركيباتها وتؤثر بشكل مباشر فيها، فقد نجد بعض التعاريف تذكر الأهداف وتهمل الوسائل وأخرى تركز على الوسائل وتهمل الأهداف، كما أن الأحداث الدولية المتسارعة تعمل على إدخال تغيرات على المفهوم، وهذا ما يجعلها محل نقد، بالإضافة إلى اختلاف المدارس والمفكرين وانتماءاتهم ويكون التعريف حسب رؤية كل اتجاه لموضوع الدبلوماسية.

حيث عرفها قاموس أكسفورد بأنها: "أولا علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات وثانيا الطريقة التي يتبعها السفراء، والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية".

كما عرفتها الموسوعة البريطانية **Encyclopedia Britannica** بأنها:"**فن إدارة المفاوضات الدولية**"، كما عرفها **Rivier** بأنها: "**علم تمثيل الدول وفن المفاوضات.**"[19]

نلاحظ أن هذه التعاريف تنظر الدبلوماسية من جانب واحد فقط، وهو المفاوضة ومن الصعوبة حصر مفهوم الدبلوماسية في المفاوضة فقط، بالرغم من الأهمية التي تحتلها.

ومن هنا سنأخذ بتعريف الأستاذ **حسن صعب** حيث يعرف الدبلوماسية بأنها:"**علم وفن، وقانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة**".

فهي علم: لأنها تنطوي على القواعد، وعلى أصول محددة، تحكم ممارستها وكيفية تطبيقها في العلاقات بين الدول، وكذلك لأنها تقوم على معرفة العلاقات القانونية، والسياسية لمختلف الدول، ومصالحها المتبادلة، والتقاليد التاريخية، والشروط المتضمنة في المعاهدات.

([19])- محمود خلف: المرجع السابق، ص 15.

وهي فن: حيث أن تطبيقها يستلزم الموهبة، والقدرة وفن الإقناع.

وهي قانون: لأن قواعدها وأصول ممارستها أصبحت موحدة بين مختلف الهيئات الدولية وأشخاص القانون الدولي، وأصبحت جزء هام من القانون الدولي العام.

وهي تاريخ: لأن تطورها ارتبط بتطور العلاقات الدولية في مسار تاريخ متحرك، فالعودة إلى الوثائق الأولى يمكننا الوقوف على طبيعة العلاقات التي كانت سائدة في فترات زمنية قديمة.

وهي مؤسسة: حيث تستلزم هيئات، ومؤسسات متخصصة، ومتنقلة في إطار كلي دولي يعني بكل ما يتعلق بالعمل الدبلوماسي.

وهي مهنة: فالذين يمارسونها اليوم يتصرفون لها بكامل نشاطهم، وبالتالي يتفرغون لأداء وظائفهم كأي نشاط سياسي، وإداري متخصص ومستقل.

وعرفها "**دي مارتنز**" **Demartens** بأنها:"**علم العلاقات الخارجية للدول ورعاية مصالحها، أو فن التوفيق بين مصالح الشعوب، وبمعنى أدق علم أو فن إجراء المفاوضات.**"[20]

ويعرفها **سموح فوق العادة** في كتابه "**الدبلوماسية الحديثة**" بأنها:"**مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات.**"

ويأتي تعريف **عدنان البكري** لهذا المصطلح في كتابه **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** "**أن الدبلوماسية عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياساتها الخارجية في تعاملها مع الدول الأخرى والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض للنظام الدولي.**"[21]

([20])– عطا محمد صالح زهرة: في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 2004، ص14.

([21])– محمود خلف، النظرية والممارسة والدبلوماسية، المركز الثقافي العربي، الأردن، 1989، ص72.

ويتفق الكثير على تعريف مختصر وشامل للدبلوماسية على اعتبارها **قمة المصلحة الوطنية بالطرق السلمية.**

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المنظرين والدارسين لدبلوماسية طرحوا تعريفاتهم بناء على عامل محدد في تعريف الدبلوماسية والذي لا يخرج عن كونها علم أو فن أو وظيفة.

ومن أهم تعاريف الدبلوماسية التي جاءت بعد الحرب الباردة نجد كل من تعريف **Gordan Smith** الذي عرفها بأنها "**فن تقديم المصالح الوطنية عبر التبادل الدائم بين كل الحكومات والمجتمعات بهدف تغيير المواقف والوصول للاتفاق وحل المشاكل.**[22]

كما نجد ضمن هذه التعريفات تعريف **Vladimir Petouski**، الذي يرى أن الدبلوماسية هي وسيلة لإدارة الشؤون العالمية لتكييف مصالح الشعوب والأمم عن طريق تكثيف الاتصال بينهم.

ومن هنا نلاحظ حدوث تطور جديد في تعريف الدبلوماسية فبعدما كان ينظر إليها من منظور خدمة المصلحة الوطنية فقط، اتسعت لتشمل نظرة جديدة تقول أنها وسيلة لإدارة شؤون العالم، وأصبحت مصالح الشعوب توازي مصالح الدولة ومن هنا ديمقراطية النشاط الدبلوماسي أكثر من أي وقت مضى.[1]

التطور التاريخي للنشاط الدبلوماسي

إن تغير المفاهيم مرتبط مباشرة بالتطور التاريخي للدبلوماسية، حيث يرجع الباحثين نشأة الدبلوماسية إلى العصور القديمة مع الإنسان البدائي الذي كان يعيش في جماعات صغيرة وتوسعت بعدها إلى قبائل، وهذا ما أدى به إلى الدخول في حروب، و كانت الحاجة لوضع حد لها هو الحافز لابتكار أول بوادر الدبلوماسية بغرض وقف الحرب، وهناك من يرجع النشأة إلى الإدراك العفوي للإنسان للفوائد المتحصل عليها من خلال التعاون، فالدبلوماسية جاءت لإرساء قواعد التعاون بين التجمعات البشرية فرغم الاختلافات الحاصلة في تحديد بداية النشاط الدبلوماسي إلا انه يبقى نشاط قديم لا يمكن إرجاعه إلى تاريخ محدد وكل الدلائل تبين وجوده مع تكون المجتمعات القديمة.

([22]) – المرجع نفسه، ص 74.

[1]– جمال إسماعيل: دور الدبلوماسية في تسوية النزاعات، مجلة الجيش، العدد 459، أكتوبر 2001، الجزائر، ص 16.

و يتفق الباحثون في المجال الدبلوماسي، على أن الدبلوماسية في العصور الحديثة امتازت عما سبقها من عصور، بصفة التمثيل الدائم الذي ظهر بصورة تدرجية، نتيجة للتطور الذي حصل لمعطيات المجتمع الدولي على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية. حيث أن بداية ممارسة التمثيل الدبلوماسي الدائم ظهر في الجمهوريات الإيطالية، فحسب **هارولد نكلسون** أول سفارة دائمة بمفهوم العصر الحديث هي تلك التي أوفدها **دوق ميلانو** عام 1450م إلى **كوزيمو دي مدتشي**، ولم تقتصر الدويلات الإيطالية علي التمثيل الدبلوماسي فيما بينها فحسب، بل أوفدت بعثاتها الدبلوماسية إلى خارج شبه الجزيرة الإيطالية، فكان لأغلب تلك الدويلات سفارات دائمة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا. وبدأ نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم، الذي أخذت به الدويلات الايطالية، ينتشر بصورة تدريجية إلى بقية دول أوروبا.

تطور الدبلوماسية من القرن الخامس عشر إلى مؤتمر فيينا لسنة 1815 م

كان لمؤتمر **وستفاليا** عام 1648م الذي أنهى حرب الثلاثين سنة بين دول أوروبا أثر واضح في تاريخ تطور الممارسة الدبلوماسية، وذلك بالنظر إلى النتائج التي أسفرت عنه والتي من بينها ما يلي:

– إن مؤتمر **وستفاليا** لسنة 1648 يعتبر فاتحة لما سمي فيما بعد بالدبلوماسية الجماعية أو الدبلوماسية المتعددة الأطراف فهو أول اجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

– أقر هذا المؤتمر نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة. وعلى الرغم من وجود بعثات دبلوماسية دائمة قبل هذا المؤتمر – كما تمت الإشارة سالفاً– فان هذا النظام – نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم– لم يستقر بصورة واسعة في أوروبا إلا بعد مؤتمر وستفاليا .

– كذلك فإن فكرة أو سياسة التوازن الأوروبي التي جاء بها هذا المؤتمر، كأساس للمحافظة على السلم وضمان الاستقرار، شجعت الدول علي الأخذ بنظام البعثات الدبلوماسية الدائمة.[23]

وقد تميزت الدبلوماسية في هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

– التأثر ببعض الأفكار التي ظهرت في تلك الفترة. ومن ذلك تأثرها بأفكار **(ميكيافللي)** الذي يرى أن

([23]) – علي حسين الشامي: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة، الأردن، ط 01، الأصدار الرابع، 2009، ص 48.

مصلحة الدولة فوق كل الاعتبارات، وبالتالي يجب العمل على تحقيق أهدافها بكل الوسائل والأساليب، فهو يري أن الغاية تبرر الوسيلة، ولذلك كان المبعوث الدبلوماسي لا يتردد عن القيام بأعمال التجسس والتغلغل في الأوساط السياسية وحبك المؤامرات.

كما كان ينظر إلى المبعوثين الدبلوماسيين في تلك الفترة علي أنهم ممثلون شخصيون لمرسليهم من الملوك والأمراء وليسوا ممثلين عن دولهم. ويرجع ذلك إلى الأهمية التي كان يحظى بها الملوك والحكام.[24]

تطور الدبلوماسية من مؤتمر فيينا لسنة 1815م إلى الحرب العالمية الأولى

لقد شكل مؤتمر فيينا لسنة 1815م نقطة تحول إيجابي في تاريخ تطور الممارسة الدبلوماسية، حيث انبثقت عنه معاهدة فيينا لنفس العام، والتي بلورت التعامل القائم ونظمت قضايا الأسبقية وترتيب درجات المبعوثين الدبلوماسيين التي كانت مصدر للنزاعات التي نشبت في السابق.

وهكذا فأن مؤتمر فيينا لسنة 1815 كان له تأثير إيجابي في تاريخ تطور الدبلوماسية، حيث أضحت هذه الأخيرة تتسم بنوع من التنظيم والتقنين أضفى عليها طابع الاستقرار والوضوح في جوانب عديدة من المسائل المهمة كمسألة ترتيب الأسبقية بين المبعوثين الدبلوماسيين وغيرها.[25]

ويمكن تلخيص الخصائص التي اتصفت بها الدبلوماسية في هذه المرحلة فيما يلي:

– إن المبعوثين الدبلوماسيين أصبحوا يمثلون دولهم بعد أن كانوا في السابق يمثلون ملوك ورؤساء هذه الدول بصورة شخصية.

– أصبحت البعثات الدبلوماسية أجهزة رسمية تتبع الجهاز الإداري للدولة، وأضحى الدبلوماسيون موظفين رسميين في الدولة ينتمون إدارياً إلى المؤسسة المختصة بإدارة الشؤون الخارجية.

– اتسمت الدبلوماسية في هذه المرحلة بالسرية وانحصارها في فئة ضيقة من مسؤولي الدولة تتمثل في صناع القرار السياسي بالدرجة الأولى.

([24])– بركات جمال بركات: الدبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، 1985، ص 29.

([25])– نفس المرجع، ص 41.

- كان النشاط الدبلوماسي ضيق النطاق إلي حد كبير، حيث كان شبه مقتصر على القارة الأوروبية التي كانت تمثل مركز الثقل الدولي في ذلك الوقت.

- تمتع المبعوث الدبلوماسي بقدر كبير من حرية التصرف فيما يتعلق بمهامه في الدولة الموفد إليها، وذلك نظراً لقلة وسائل الاتصال والمواصلات التي حالت دون مراقبة الدولة الموفدة لمبعوثيها والاتصال بهم من حين إلي أخر مثلما هو الحال عليه الآن.

تطور الدبلوماسية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى:

شهدت الدبلوماسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى جملة من التطورات الإيجابية التي ميزتها عما كانت عليه في المراحل السابقة، ولذلك أصبحت تعرف بعد هذه المرحلة بالدبلوماسية المعاصرة تمييزاً لها عما كانت عليه في السابق.

ولا شك في إن النمط التقليدي للدبلوماسية الذي كان سائد قبل الحرب العالمية الأولى، يختلف اختلافا كبيراً عن النمط المعاصر. أين كانت تتسم الدبلوماسية التقليدية بالسرية في معظم جوانبها كما أنها كانت محدودة النطاق. وقد استمرت هذه الدبلوماسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولي حيث بدأت تتحول وتتغير تحت تأثير جملة من العوامل أهمها ما يلي[26]

- إزدياد قوة الرأي العام العالمي والإحساس الشعبي الواسع الانتشار بان الدبلوماسية السرية قد تسببت في قيام العديد من الحروب.
- التغيرات السياسية والاجتماعية الواسعة المدى التي أخذت تظهر في العالم نتيجة للتغيرات والتطورات التي حدثت في المجتمع الدولي، سواء علي صعيد أنظمة الحكم أو على صعيد العلاقات الدولية، وذلك بسبب التقدم العلمي وانتشار وسائل الإعلام ووسائل الاتصال والمواصلات.
- تدهور النفوذ النسبي للدول الأوروبية في العلاقات الدولية، وظهور قوى سياسية جديدة لها اتجاهات مغايرة للاتجاهات التي كانت سائدة في الدبلوماسية الأوروبية.
- نمو روح المصالح المشتركة بين الأمم.

([26])- علي حسين الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- قيام الثورة الروسية في أكتوبر عام 1917م، وكشف قادتها للالتزامات السرية للحكومة القيصرية، وإعلانهم رفض هذه الالتزامات.

- إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق **ويلسون** لمبادئه الأربعة عشر في 8 يناير 1918 والتي تضمنت، في جملة ما تضمنته، الدعوة إلي انتهاج الدبلوماسية العلنية.

وقد تأكد هذا المبدأ في المادة 18 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة، والمادة 102 من ميثاق هيئة الأمم، حيث نصت هذه المادة على أن كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، بعد العمل بهذا الميثاق، يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وان تقوم بنشره في أسرع ما يمكن.[27]

تطور الدبلوماسية بعد الحرب العالمية الثانية

توافق مع التطور المذكور أعلاه تعرض الدبلوماسية القديمة أو التقليدية وأساليبها لهجوم مستمر منذ الحرب العالمية الأولى، واستمر هذا الهجوم الذي صحبته تطورات جذرية في البيئة الدولية، حتى كادت الدبلوماسية القديمة أن تنبذ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويلخص **هانز مورجانثو** الحجج التي استند عليها الهجوم على الدبلوماسية القديمة في[28]

- أنها مسؤولة عن الكوارث السياسية التي لحقت بالبشرية خلال الحقب التي سيطرت فيها أساليبها، والمنطق يقول إن الأساليب التي ثبت عدم صحتها يجب أن تستبدل.

- أن الدبلوماسية التقليدية إنما تتعارض مع مبادئ الديمقراطية، لذلك كان على الدبلوماسية أن تكون مفتوحة ومعرضة للفحص في كل عملياتها.

- أن الدبلوماسية التقليدية بشكلياتها دون جدوى ومضيعة للوقت ومتعارضة بمساوماتها مع المبادئ الأخلاقية.

([27])- فؤاد شاكر: السياسة والدبلوماسية، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 102.

([28])- محمد خلف: النظرية والممارسة الدبلوماسية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

أما العوامل الرئيسية الحاسمة التي أدت إلى تراجع الدبلوماسية القديمة ونشوء الدبلوماسية الجديدة، تتمثل في ثلاثة تطورات هي: التغيير الذي لحق بتكوين الأسرة الدولية، جدة طبيعة الاهتمامات الدولية ومن ثم أهداف العملية الدبلوماسية، ثم ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما العامل الأول، فقد كان عدد الدول التي تمارس العملية الدبلوماسية عند بداية نظام الدولة الحديثة في منتصف القرن السابع عشر اثنتي عشر دولة أوروبية، ومنذ ذلك الوقت تضاعف هذا العدد عدة مرات. ففي نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، حدث تحول أساسي حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية وخمسة عشرة دولة لاتينية على الاستقلال، الأمر الذي ضاعف من عدد الدول المكونة للمجتمع الدولي، واتسعت الساحة الدولية حيث شملت نصف الكرة الغربي. ثم حدث نمو مفاجئ، وإن كان بطيئاً، في منتصف القرن 19 حيث انضمت إلى المجتمع الدولي 65 دولة أخرى. غير أنه شهد أكبر توسع له نتيجة لموجة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انضم 75 عضواً جديداً خاصة من العالم العربي وأفريقيا وآسيا والباسيفيكي، فوصل عدد الدول التي تتمتع بعضوية الأمم المتحدة 185 دولة، وبطبيعة الحال نتج عن هذا التوسع في المجتمع الدولي توسع كبير في الصلات والعلاقات الدبلوماسية والمفاوضات والأجهزة الدبلوماسية .[29]

أما العامل الثاني في نشوء الدبلوماسية الحديثة فتمثل في التغيير النوعي الذي نجم عن تقلص الحدود بين الدول، والثورة الصناعية، وتزايد الاعتماد على التجارة وتنوعها، والاكتشافات العلمية، والتداخل المتزايد بين الدول في الشؤون الثقافية والمالية والاجتماعية، وتعامل الحكومات مع نطاق واسع من القضايا والمشكلات. فإذا كانت اهتمامات الدول ومن ثم جهازها الدبلوماسي انحصرت خلال القرن 19 في عدد محدود من القضايا مثل قضايا السلام والحرب والإستراتيجية وحماية المواطنين في الأراضي الأجنبية وحقوق الملاحة والتجارة وتسليم المجرمين، ولما كان ما عدا ذلك من قبيل الاهتمامات الأدنى من السابقة، والتي إن أثارت الاهتمام فهي تترك للمستويات الوظيفية الأقل، أما اليوم فقد اتسع نطاق اهتمامات الدولة

([29]) – محمد خلف : المرجع السابق، ص 98–99.

بشكل أصبح يشمل –إضافة إلى الاهتمامات التقليدية– قضايا مثل الطعام والطاقة والمياه والبيئة والسكان والهجرة ومقاومة الإرهاب والسكان والتعليم والانتشار النووي والأمراض...الخ[30]

والعامل الثالث يتمثل في ثورة الاتصالات والمعلومات، التي جاءت لكي تحدث تغييراً نوعياً في ظهور الدبلوماسية الحديثة، فالثورة التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات أصبحت تسمح بإجراء اتصالات طويلة ومشاورات بالبرقيات والفاكس والخط الساخن الذي يربط بين الرؤساء خاصة، وأصبح من الممكن عقد مؤتمرات وحوارات عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية، ومكن هذا المتفاوضون، وهم على مائدة المفاوضات، من الاتصال بعواصم بلادهم والحصول على التوجيهات من صناع القرار في عواصمهم.

كما كان لثورة المعلومات وسرعة نقلها عبر الشبكات والقنوات التلفزيونية تأثيراً حاسماً على عمل الدبلوماسي، وكمية الأخبار والمعلومات والتقييمات متاح له، وجعله في مركز الأحداث العالمية وهو في مكتبه، وهذا ما يضعه في سباق مع الزمن كي يلاحق هذه الأحداث ولا يتخلف عنها.

ويعتبر السبب الآخر لظهور الدبلوماسية الحديثة، بروز تصور أكثر ديمقراطية للعلاقات الدولية، فقد كانت إدارة العلاقات الدولية خلال عصر الدبلوماسية القديمة والتقليدية توكل إلى صفوة من الرجال المختارين التي تتفاوض وتقرر سياسات بلادها وعلاقاتها، الأمر الذي تغير في ظل نظم الحكم الديمقراطية، حيث أصبح الرأي العام ذا تأثير بالغ على صانع السياسة ومنفذها من خلال وسائل الإعلام والأحزاب والاجتماعات الشعبية والبرلمانات والمظاهرات وصناديق الاقتراع. وأصبحت تعنى بنفوذ وتأثير الأجهزة الشعبية والتمثيلية على العلاقات الخارجية وإداراتها. [31]

إذا كانت هذه هي العوامل الرئيسية في التحول الذي حدث في الدبلوماسية الحديثة ونقلها من طبيعتها ومنهجها ومضمونها التقليدي الكلاسيكي إلى الدبلوماسية الجديدة ذات المضمون –وإن ظل

([30]) – نفس المرجع، ص 101.

([31]) – شفيق عبد الرزاق السامرائي : الدبلوماسية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002.

محتفظاً بعناصر من مضمون الدبلوماسية القديمة– إلا أنه ازداد اتساعاً وتنوعاً في موضوعاتها وغاياتها كما اختلفت كذلك في مناهجها وأدواتها وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثاني: أثر التغيرات الدولية على بروز العامل الثقافي في النشاط الدبلوماسي

أسهمت التغيرات العميقة التي مست بمنظومة العلاقات الدولية وخاصة في مرحلة نهاية الحرب الباردة في ترسيخ أسس جديدة أدت إلى تطوير المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية، فلم تعد الدولة الوحدة السياسية والقانونية الوحيدة، وأصبحت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية، وأصبحت عوامل أخرى مؤثرة وهذا ما أدى إلى ظهور موضوعات جديدة على الأجندة الدبلوماسية العالمية (في بعض الأحيان أعيد طرح قضايا قديمة كانت مهملة).

المطلب الأول: أهم المحاولات التنظيرية المفسرة لصعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية

تعددت وجهات النظر بشأن الوزن النسبي المعطى للعامل الثقافي في تفسير السياسة الدولية، فإنها على اختلافها لم تهمله. وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين إعادة بعث
أهمية دور العامل الثقافي في صياغة السياسة الدولية وتفسيرها.[32]

ففي التسعينيات، أكد الجيل الثالث من الباحثين الأكاديميين على أهمية الثقافة في العلاقات الدولية، فقوة الدولة أو ضعفها لم يعد يقاس فقط من منظور سياسي وعسكري واقتصادي ولكن دخل العامل الثقافي كعامل محدد لقوة الدولة إلى جانب العوامل التقليدية، وأصبحت الدول الكبرى تؤمن بان نشر ثقافتها وقيمها حول العالم يسهل عليها تحقيق أهداف لا يمكن الوصول إليها عن طريق القوة العسكرية أو سياسة التهديد.

ولتوضيح هذه الرؤى بشكل أدق سنحاول إعطاء لمحة عن أهم النظريات التي تندرج في هدا الإطار.

القوة الناعمة «soft power» كمحرك للثقافة في العلاقات الدولية:

([32])– محمد شلبي: دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية. http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf consulter le: 15/12/2012

القوة الناعمة أو اللينة اصطلاح جديد طرحه **جوزيف ناي** الذي يرى أن القوة العسكرية والاقتصادية يمثلان القوة الصلبة **hard power** التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم، غير أن هناك طريقة أنعم تتحصل عن بها دولة ما على النتائج التي تريدها في السياسة العالمية، لأن دولة أخرى تريد أن تتبعها معجبة بقيمها وتحذو حذوها وتقتدي بها متطلعة إلى مستوى الازدهار والانفتاح، وبهذا المعنى فإن وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه، له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية أو التهديد باستخدامها. [33]

وهذا الجانب من القوة، هو ما يعبر عنه **جوزيف ناي** بالقوة الناعمة أو الطرية **soft power**، وهي القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الاستمالة لا الإكراه، وهذه الطريقة تنجح في إقناع الآخرين بأن يتبعوا القواعد والتقاليد التي تنتج السلوك المنشود أو حملهم على الموافقة عليها، والقوة الناعمة يمكن أن ترتكز على جاذبية أفكار المرء أو ثقافته أو القدرة على تحديد الموضوعات عن طريق المعايير والتقاليد التي يفضلها الآخرون، وهي تتوقف إلى حد كبير على قدرة المعلومات المجانية التي يسعى طرف ما إلى بثها لإقناع طرف آخر، وإذا استطاعت دولة ما أن تجعلها قوتها فهو أمر مشروع في أعين الأخريين، وأن تنشئ تقاليد دولية تشجع الآخرين على تحديد مصالحهم بطرق مناسبة، فإنها لا تحتاج إلى بذل قدر يعادلها من الموارد الاقتصادية أو العسكرية التقليدية الباهظة التكاليف. [34]

وقد انطلق **جوزيف ناي** من مقارنة سلوك الآباء في تربية أبنائهم، فهو يفرق بين الأب الذي يقوم بتنشئة أطفاله وفقا لقيم ومعتقدات صحيحة، وبين ذلك الذي يعتمد على الضرب في التربية، ونتيجة لذلك وصل إلى أن قوة الأول ستستمر لأنها بنيت على الترغيب، بينما يولد سلوك الأب الثاني ردود فعل عدوانية بسبب العنف في التنشئة.

إذن تميل القدرة على تكوين تفضيلات الآخرين إلى الارتباط بمصادر القوة غير الملموسة مثل جاذبية الثقافة وإيديولوجية المؤسسات، فإن كان بمقدوري أن أجعلك تفعل ما أرغب فيه أنا حينئذ لا أكون

([33])– Robber KEOHANE and Josephs NEY, Power and interdependence. Newyork, longmam, 3 rd ed, 2000 pp 60-61

([34])– أحمد فاروق عبد العظيم: سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004، ص 33.

مضطرا إلى إجبارك على عمل شيء لا تريده أنت. فالقوة الرخوة **soft power** ليست مماثلة للنفوذ لذلك تصبح مصدرا من مصادره.[35]

كشفت نهاية الحرب الباردة، بناء على ما تقدم، عن طريقة غير مباشرة لممارسة القوة والنفوذ، إذ لدولة ما أن تحصل على النتائج المرغوبة في السياسة العالمية لأن هناك دولا أخرى ترغب في إتباعها إعجابا بقيمها.

إحياء الاتجاه المثالي بإبراز أهمية الأخلاق والقيم في العلاقات الدولية

شهد الحقل النظري في العلاقات الدولية عودة الأفكار المثالية، تلك التي تراهن بشكل كبير على دور المعرفة، وقد ولدت من أفكار **جيريمي بينتام** حول المعرفة والأخلاقية العقلانية، التي تعني إعطاء الأفراد سبل التفكير العقلاني انطلاقا من توسيع دائرة المعرفة لدى الأفراد، حتى نخلص إلى مواقف عقلانية ونحقق علاقات سلمية بين الدول، حيث حاول المثاليون الوقوف على ضرورة الاهتمام بتفعيل دور القيم والمعايير التي هي أساساً تعبر عن واقع اجتماعي وثقافي يشمل مكونات الفكر والثقافة البشرية، وجعل منها محدد لما ينتج عن هذه المجتمعات من سلوكيات تجاه باقي العالم.

البنائية ودور الأفكار والهويات:

حسب التصور البنائي يتشكل الواقع نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم. فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير التي هي عبارة عن آمال جماعية حول السلوك الشرعي لهوية أو ثقافة معينة، تعمل كقواعد تعبر عن المشاعر الإنسانية والوعي البشري، كونهما يلعبان دوراً أساسيا في السياسة الدولية، وما طبيعة السياسة الخارجية للدول، حسب التصور البنائي، إلا استجابة لنمط القيم والمعتقدات المجتمعية السائدة.

(35) – Robber KEOHANE and Josephs NEY, op.cit, P 66-67.

يرى **Alexander Wendt الكساندر وندت** أن تشكيل أي نسق اجتماعي لا يقتصر على التوزيع المادي للقوة، ولكنه يتضمن بدلا من مجرد ذلك: شروطا مادية، ومصالحا، وأفكارا. وأن تفاعل هذه العناصر فيما بينها، يعطي للنسق هويته ومن ثم يحدد أنماط سلوكه.[36]

ومختصر رؤية البنيويين أن النسق الدولي تتوقف صياغته والنمط الذي يأخذه على تفاعل الدول، وذلك تبعا لتشابك الشروط المادية والفكرية والمصلحية، ونمط توزيع المعارف والأفكار، وهويات الفاعلين وقيمهم وعقائدهم ونظرات بعضهم إلى البعض الآخر، ودرجات تقاسم المعارف والثقافة المشتركة.[37]

نلاحظ إذن أن كل من الواقعية الجديدة والمثالية والبنائية جاءت بأطروحات فكرية أكدت على فاعلية الثقافة والمنظور الثقافي في تفسير الأنماط المتراكمة من التغيرات والتطورات في مجال العلاقات الدولية.

صمويل هنتينغتون وصدام الحضارات:

تعد أطروحة صدام الحضارات من أهم المحاولات النظرية التي تناولت تأثير الجانب الثقافي في العلاقات الدولية، حيث يرى **هنتنغتون** أن اتساع حجم التغيرات على مستوى العالم، هو الأمر الذي لا يمكن حصره و تقييده بالنماذج والأدوات التفسيرية والتحليلية ذات النمط التقليدي، أو بالمنظور الاقتصادي أو السياسي فحسب، وإغفال واستبعاد المنظور الثقافي، فهناك العديد من الظواهر والمواقف والأنماط السلوكية التي لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا من خلال هذا المنظور (الثقافي). فكانت نقطة الانطلاق بالنسبة **لهنتنغتون** هي فكرة مفادها أن الحضارات سوف يكون لها دور مؤثر وفعال على مستوى السياسة الدولية، وأن البعد الثقافي سيتحكم في سيرورة العلاقات الدولية.[38]

فرانسيس فوكوياما ونهاية التاريخ:

حاول **فرانسيس فوكوياما**، من جهة أخرى، إعطاء الواقع الدولي الذي تمحص عن نهاية الحرب الباردة وسقوط النموذج الاشتراكي صبغة ثقافية، أين حاول من خلال أطروحته نهاية التاريخ إثبات أهمية

([36])– محمد شلبي: دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 5.

([37]) –المرجع نفسه، ص7.

([38])– صامويل هنتنغتون: صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: الشايب طلعت، ط2، القاهرة، 1997، ص65.

العوامل الثقافية في العلاقات الدولية، مركزا على السمات الثقافية الخاصة بما يسميه النشاط الاجتماعي والثقة الاجتماعية، ويؤكد على أن ما يتحقق لدى مجتمع ما من مكانة داخل النسق العالمي، إنما هو نتائج لوجود خصائص ثقافية معينة، وأن الثقافة تعمل كبرنامج عمل مهيمن على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وبهذا المنطلق فهي تمارس تأثيرا كبيراً على سلوك ومستقبل المجتمعات والدّول.[39]

هذا الإدراك لقيمة الثقافة والمنظور الثقافي في حقل العلاقات الدولية، من المرجح له أن يتنامى ويتأكد مع مرور الوقت. فالثقافة بإمكانها أن تصبح عامل تحليل وتفسير واستشراف أيضا، ذلك لما تمثله من قوة دافعة ومؤثرة في الشؤون الدولية، إلى الحد الذي اعتبرت فيه المصدر الأول للانقسامات الإنسانية، والمشكل الأساسي لطبيعة الحروب والصراعات في العالم.[40]

نقول مما سبق أن الدبلوماسية ليست في معزل عن الأحداث الدولية، وأن تطور أطروحات ونظريات العلاقات الدولية ينعكس مباشرة على النشاط الدبلوماسي، فهي تتطور وتتأقلم مع إفرازات المحيط الدولي، فتغير مستوى التصور العام للعلاقات الدولية أدى إلى تغيير نمط التفاعلات الدبلوماسية بين الدول، فتنامى دور عوامل جديدة وعلى رأسها البعد الثقافي بمختلف عوامله أدى إلى دمجه في النشاط الدبلوماسي.

المطلب الثاني: تفكيك العلاقة التفاعلية بين الدبلوماسية والثقافة.

أدت العوامل التي ميزت الساحة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى تحول في خصائص الدبلوماسية، فقد أصبحت تعمل في بيئة دولية أكثر اتساعا وتعددا وتنوعا من التي كانت تعمل فيها الدبلوماسية القديمة، وهذا التشابك أدى إلى تصاعد أهمية العامل الثقافي في النشاط الدبلوماسي.

خصائص دبلوماسية ما بعد الحرب الباردة كعامل محرك لتصاعد أهمية الثقافة:

([39])- محمد سعد أبو عامود: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 198.

([40])- المرجع نفسه، ص 202.

هناك خصائص أصبحت من المعالم الرئيسية للدبلوماسية المعاصرة، والتي ساعدت بشكل أو بأخر بربط المجال الثقافي بالدبلوماسية. ومن أهم هذه المعالم التي يجدر بنا الوقوف عليها أن:

- الدبلوماسية اليوم أصبح يطلق عليها الدبلوماسية التعددية وهذا لتعدد فواعلها ومواضيعها، بحيث أصبح الدبلوماسي اليوم هو الذي يدير وينسق نطاقا عريضا من النشاطات والاهتمامات العريضة للبلد المعتمد فيه، حيث يمكن القول أن الدبلوماسي الحديث يجب أن يتوقع معالجة كل مظاهر الحياة البشرية، إذ أن كل مظهر للوجود البشرى أصبح اليوم تقريبا له بعض الأبعاد الدولية، الأمر الذي جعل من الدبلوماسية التي كانت يوما ما عملا بسيطا عملية معقدة نتيجة للعدد المتزايد من المشكلات والقضايا المعقدة والمتشابكة التي تواجه الدول والمجتمعات الدولية.

- المجموعات الإقليمية التي تشكل علاقات أوثق مع دول أخرى تربطها بينها روابط إستراتيجية سياسية اقتصادية تجارية وثقافية.

- نمو ملحوظ في تطور الدبلوماسية المعاصرة حول قضايا اجتماعية واقتصادية وثقافية أو ما أصبح يعرف بالقضايا العالمية، التي أصبحت عمليا تشكل جدول أعمال الاهتمامات الملحة للمجتمع الدولي وتفرض طبيعتها المتشابكة وآثارها الممتدة التي تتعدى حدود الدول بل والقارات، ويصبح من الصعب على دولة واحدة مهما كانت إمكانياتها أن تواجهها منفردة، ولهذا تتطلب جهدا وتنسيقا جماعيا.

- أصبح للدبلوماسية التعددية دور هام في مسألة حل النزاعات بعد أن تعقدت مثل هذه النزاعات وتعمقت بدخول عوامل عرقية ودينية، وبعد أن بات من الصعب على دولة واحدة، حتى وإن كانت من القوى الكبرى، أن تحقق بمفردها حلولا دون تعاون دولي ودون تدخل فواعل أخرى غير حكومية، فالنظام الدبلوماسي التعددي لم يعد يعتمد على الدولة القومية فقط إذ اتسعت العلاقات الدبلوماسية ولم تعد محصورة بين الحكومات وإنما بين المجتمعات، فدخول فواعل غير حكومية أعطى طابع جديد للدبلوماسية، خاصة مع تغير الأجندة الدبلوماسية التي لم تعد محصورة في المسائل الأمنية ومسائل السياسة الخارجية التقليدية فقط، بل اتسعت وأصبحت تهتم بقضايا البيئة، الإرهاب، الفقر، التنمية، التعليم والفجوة الرقمية...الخ

الثقافة البعد الثالث للدبلوماسية:

تعامل النشاط الدبلوماسي عبر تاريخه مع ثلاثة أبعاد رئيسة، أولها البعد السياسي ويتناول كل ما يتعلق بديمومة ونمو الكيان السياسي للدولة في إطار علاقات الصراع والتعاون بين أطراف المجتمع الدولي، وتمثل البعد الثاني في الجانب الاقتصادي عندما تطورت علاقات الأمم فيما بينها لتصبح الاعتمادية المتبادلة لتلبية الاحتياجات المعاشية شكلا من أشكال النظام الدولي، وثالث هذه الأبعاد هو الجانب الثقافي الذي عبر عن إحساس الشعوب والنخب الحاكمة بان ثقافتها ومبتكراتها هي من المنجزات الإنسانية الحضارية، وجزء من عوامل قوة الدولة المضافة التي تساهم في تعزيز سياستها الخارجية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق المكانة والمنزلة الدولية، وهو بهذا الوصف يختلف عن مفهوم العلاقات الثقافية التي سبقت الدبلوماسية الثقافية من حيث التطبيق بوصفها عملية تبادل ثقافي تمتاز حركتها بالميكانيكية والتجزئة ومرتبطة بقطاعات معينة دون سواها، في حين ارتبطت الأخيرة بتخطيط شامل ومبرمج من قبل صانعي السياسة الخارجية للدولة.[41]

تطورت الثقافة في النشاط الدبلوماسي لتصبح نقطة مرجعية حقيقية وارتبطت بذلك مباشرة بالدبلوماسية، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية العامة، حيث أدركت الدول اليوم أن التواجد الثقافي القوي في بلدان أخرى والتأثير في الرأي العام من شانه السماح للدولة بتحسين صورتها ايجابيا وخلق صداقات وحلفاء وعملاء وتبادل الأفكار والنماذج والقيم والإيديولوجيات.

فأصبح بيع الدولة لثقافتها للخارج يساعد على ضمان أفضل للأمن، والقيام بأعمال تجارية وممارسة قدر أكبر من النفوذ في العالم.

أصبح للجوء الدول إلى استخدام الثقافة في السياسات الخارجية للبلدان مكانا في التسوية الكلاسيكية للنزاعات الدولية حيث كانت سابقا تحل غالبا بالوسائل العسكرية.

ولدت الدبلوماسية الثقافية في أوروبا من إرادة الحفاظ على مناطق النفوذ وتعزيزها، وكذا الإمبراطوريات، كما تطورت بالتوازي مع المواجهات السياسية والعسكرية بين الدول العظمى، وبترسيخها في السنوات الخمسة عشر الأخيرة من القرن العشرين، خضعت لزيادة في النشاط في أوقات التوتر الشديد:

([41])– محمد فاضل نعمة: الحوار المتمدن، العدد 2466، الصادرة ب 2008/11/15.

قبل الحرب العالمية الأولى وخلال الفترة ما بين الحربين مع تصاعد الاستبداد. ولذلك لم يعد فقط الجيش والدبلوماسيون والتجار هم من يصنعون العلاقات الدولية بل الكتاب أيضا و لفنانون والعلماء...

يوجد فقط القليل من المعاهدات الدولية التي لا تشير الآن إلى التبادلات الثقافية، ولهذا فان مهام السفراء والقنصليين يتسع رسميا نطاقها لتشمل مجال الثقافة. فمن مهام السفير في الوقت الراهن، مهمة ترقية وتسويق المواد المحلية لبلده وتعزيز صورته في الخارج. كما عليه أيضا الاستغلال ايجابيا للأبعاد الثقافية والفنية لبلده لبلوغ الأهداف الفكرية والمادية وبقاءه في نفس الوقت رجلا للعلاقات العامة.

تنص اتفاقية "**فيينا**" للعلاقات الدبلوماسية المؤرخة في 18 أبريل 1961 المبرمة تحت إشراف الأمم المتحدة صراحة في مادتها 3 على ما يلي:"**إن مهام البعثة الدبلوماسية تشمل تعزيز علاقات الصداقة وتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة الموفدة والدولة المعتمدة.**" [42]

وتشمل اتفاقية "**فيينا**" الثانية المؤرخة في 23 أبريل 1963 حول العلاقات القنصلية على التنمية الثقافية بين المهام الموكلة للقنصليين، إضافة إلى ذلك، نادرا ما تنتهي مختلف الاجتماعات بين المسئولين عن وظائف الدولة دون بيان في الإشارة إلى العلاقات الثقافية.

عرفت مرحلة التأسيس ذروتها في السنوات الثلاثين التي تلت الحرب العالمية الثانية، مع انتشار قوي للنموذج الأوروبي في مختلف أنحاء العالم ومع سقوط الكتلة الشيوعية، أوجدت معظم الدول الكبرى مفهومها الخاص للدبلوماسية الثقافية.

تبدو بذلك اختلافات واضحة في أنماط العمل وأنواع الهيئات التي تعبر عن الملامح والتوجيه الثقافي للدول، مع منافسة فاعلين جدد على الساحة الدولية لمكانة مرموقة أصبحت محط منافسة شرسة بين القوى التقليدية ضمن العلاقات الدولية، ومع الاتصالات التي باتت ضرورية، وجدت الدبلوماسية التقليدية نفسها

([42]) – إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية سنة 1961عن موقع :

Consulter le : 13/12/2012 www.aldiplo.net/diplomat.htm

مجبرة على التوسع إلى عمليات جديدة "**للدعاية**" وتقنيات جديدة لبعض الصور النوعية. حيث يعتمد النفوذ العالمي للدول من الآن فصاعدا على وسائل الإعلام والأقمار الصناعية والتلفزيون والانترنت.

عموما فإن تطور وسائل الإعلام ضاعف من ظاهرة استخدام الدبلوماسية للثقافة، خاصة مع العولمة وتعزيز الظاهرة المسماة "**الترابط العالمي**"، ولم يبق أي شك في أن نطاق تطور الدبلوماسية الثقافية سوف يتسع إلى جميع المجالات.

فالدبلوماسية هي الوسيلة التي توضح علاقات الدول مع بقية العالم. إلا أن العلاقة بين الدبلوماسية والثقافة غالبا لم تكن بسيطة، وذلك لعدم اتسامهما بنفس الأهداف. فالدبلوماسية الثقافية كونها تعتبر بعدا هاما للعلاقات الدولية لا تزال في موقف التبعية، أي خاضعة ومستخدمة و ساكنة ومهددة.

تعتبر الدبلوماسية الثقافية إذا، وعلى نحو ما استخداما، للثقافة من طرف الدبلوماسية لأغراض سياسية. ويمكن بذلك اعتبار الدبلوماسية ترتيب للعلاقات العامة، ليست السياسية منها فقط بين المجتمعات. ومع ذلك إذا كانت الدبلوماسية و بوضوح دعما أساسيا لتعزيز الثقافة، فلديها حسب **ويلي برانت Willy Brandt** ثلاث ركائز هي: السياسة والاقتصاد والثقافة، حيث تضع الدبلوماسية نفسها في خدمة هذه الركائز الثلاث، وتنعكس العلاقة أي أن الثقافة هي التي تستخدم الدبلوماسية كأداة. [43]

بالنسبة لـ "**بول بانشو Paul Painchaud**" [2] فإن الدبلوماسية الثقافية هي أعمال متنوعة أكثر فأكثر تؤديها الحكومات الحديثة على الصعيد الدولي ضمن الشؤون الثقافية. حيث يميز بين الدبلوماسية الثقافية باعتبارها أداة للسياسة الخارجية، وباعتبارها أداة لتعزيز الثقافة الداخلية أيضا، يضيف أن الدبلوماسية الثقافية بإمكانها أن تكون ثنائية أو متعددة الأوجه تكتسي الطابع الحقيقي مع الأنشطة التي تقدمها الإدارات الثقافية للسفارات في الخارج، وعلى الرغم من المكانة المرموقة التي تحتلها الدبلوماسية الثقافية على مستوى الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية، إلا أن أهدافها تبقى غير واضحة، ويسودها الغموض، كما يعتقد بعض المؤلفين أن عامل الثقافة هو السبب في النزاعات بين الدول في المستقبل،

([43]) –George SOREUSEN , Introduction to international relations : theories and approaches, oxford university press, 3rd edition, 2007, P 71.

ويترتب عن ذلك أنه على تلك الدبلوماسية الثقافية أن تعمل من أجل نشر التسامح والثقافة السلمية وإستراتجية الحوار بين الحضارات. [44]

إلا أن اجتناب الصراعات هي أكثر من مفهوم بسيط للدبلوماسية التقليدية، فالقدرة على فهم المواقف والسلوكيات في الثقافة الأجنبية يساهم بصورة مباشرة في نجاح العمل الدبلوماسي، وهذا هو السبب في كثير من الأحيان لاختيار وزارات الشؤون الخارجية لسفراء وملحقين ثقافيين ومسؤولي المراكز الثقافية الأجنبية ذوي طابع إنساني.

شكلت بذلك الثقافة عنصر هام من عناصر السياسة الخارجية للدول باعتبارها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده، تتحدد بالعناصر الموضوعية المشتركة مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات، والتي قد تأخذ شكل التعبير الإيديولوجي في بعض أوجهها، وما تتركه هذه العناصر من أثر واضح على السلوك العام للدولة وفي صياغة قراراتها المنظمة لعلاقاتها مع الدول الأخرى، التي أخذت تتفاعل فيما بينها في إطار علاقات التعاون والصراع نتيجة لازدياد وتيرة المصالح المتداخلة فيما بينها بعد الثورة التكنولوجية الثلاثية الأبعاد (المعلومات والإعلام والاتصال) التي غيرت المفاهيم المكانية والزمانية ليصبح العالم قرية صغيرة شبه مفتوحة متجاوزة على البعد الجغرافي ومفاهيم السيادة التقليدية مما جعل الدولة اقل قدرة على التحكم بتدفق الأفكار والأموال منها واليها.

إن الاهتمام بالثقافة بصفتها ركنا وعنصرا مهمين في العلاقات الدولية لم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وازداد الاهتمام بها أثناء وبعد الحرب الباردة، وذلك بصفتها وسيلة للحوار بين الأمم وأداة ذات مغزى للتنمية، وتنمية حقوق الإنسان والعلاقات شمال جنوب.

حيث تستخدم الدبلوماسية العامل الثقافي لتحقيق الغايات السياسية، كما تمثل أيضا دعما ضروريا للترويج الثقافي.

المبحث الثالث: اهم المفاهيم المنبثقة من دخول العامل الثقافي على مفهوم الدبلوماسية

(44) – I bid, P 82.

تطورت الثقافة في النشاط الدبلوماسي لتصبح نقطة مرجعية حقيقية و ارتبطت بذلك مباشرة بالدبلوماسية و هذا ما أدى إلى ظهور مفهوم الدبلوماسية الثقافية و الدبلوماسية العامة، حيث أدركت الدول اليوم أن التواجد الثقافي القوي في بلدان أخرى و التأثير في الرأي العام من شانه السماح للدولة تحسين صورتها ايجابيا و خلق صداقات و حلفاء و عملاء و تبادل الأفكار و النماذج و القيم و الاديولوجيات. حيث أن بيع الدولة لثقافتها إلى الخارج أصبح يساعد على ضمان أفضل للأمن و القيام بأعمال تجارية و ممارسة قدر أكبر من النفوذ في العالم. أخذ اللجوء إلى استخدام الثقافة في السياسات الخارجية للبلدان مكان في التسوية الكلاسيكية للنزاعات الدولية حيث كانت سابقا غالبا ما تحل بالوسائل العسكرية.

المطلب الاول: مفهوم الدبلوماسية الثقافية

اختلفت اراء الاكاديميين في تعريف الدبلوماسية الثقافية، فهناك مفاهيم عدة تتداخل لدى كثير من الباحثين عند الحديث عن الدبلوماسية الثقافية مثل مفهوم القوة الناعمة، القوة الذكية، و الدبلوماسية العامة او دبلوماسية التاثير.

و لسنا بصدد التعرض ابستمولوجيا لهذه المفاهيم، بالبسط في ضبط حدودها و حصر الفروق بينها، فلهذا موضع اخر لموضوعات اخرى، لكن يكفينا هنا كي نتمكن من تجريد مفهومنا "الدبلوماسية الثقافية" الذي نريد تعريفه لتحديد اطار بحثنا ان نحصر بايجاز الفروق بين هده المفاهيم المذكورة و يمكن ان يقال ان بينها عموما و خصوصا مفهوما القوة الناعمة او القوة الذكية مثلا اوسع دائرة من الدبلوماسية الثقافية و ان كانت الثقافة تحتل فيهما مكان الصدر فالثقافة هي وسيلة مهمة للقوة الذكية

لقد عرفها الباحث والسياسي والمؤلف الأمريكي الدكتور ميلتون كامينغز نقلاً عن معهد الدبلوماسية الثقافية على النحو التالي: تبادل المعلومات والأفكار والقيم والنظم والتقاليد والمعقدات وغيرها من جوانب الثقافة، بقصد تعزيز التفاهم المتبادل.

و تعد الدبلوماسية الثقافية علم أو دراسة دبلوماسية ما بين الثقافات بوصفها ممارسة منذ عدة قرون، وهي كممارسة بدأت منذ تاريخ قديم، حيث يمكن اعتبار المستكشفين والرحالة والتجار والمعلمين وطلبة العلم والفنانين وسواهم كأمثلة أو عينات من السفراء أو الدبلوماسيين الثقافيين الذين أوجودوا التفاعل الحي بين الثقافات. وحسب هذا النهج، كانت الدبلوماسية الثقافية آداة من أدوات السياسة الخارجية قبل أن تعرف الدبلوماسية بمفهومها الحديث، كما كانت خيارا لا يمكن تجاهله في العصر السابق ومازلت كذلك في العصر الحديث مع تنامي أهمية مفهومها في ظل الحقبة الحقوقية التي تنامى فيها حق الأفراد وحقوقهم بشكل مطرد فيما يتعلق بالحريات والمعتقدات، حيث يمكن أن يسهم في الحراك الدبلوماسي الثقافي الأفراد كما هي المؤسسات، ولذا جاء التبادل الثقافي كركيزة أساسية في مفهوم الدبلوماسية الثقافية الذي يتم في مجالات مختلفة بما فيها: الفن، والرياضة، والأدب، والموسيقى، والعلوم والاقتصاد. وهذا التبادل يعزز التواصل والاحترام بين الثقافات والحضارات المختلفة، وتمكين التفاعل والتعاون فيما بينها على نحو سلمي. وعلى هذا السياق يمكن اعتبار الإرساليات والبعثات العلمية، والمؤسسات الثقافية الملحقة بالسفارات في الخارج، المعارض الدولية باختلاف مجالاتها، والبطولات الرياضية التي تقام على مستوى دولي، المهرجانات الفنية والسينمائية والأدبية وسواها، خير تمثيل لمفهوم الدبلوماسية الثقافية لتعزيز عملية التبادل الثقافي سواء كانت على نطاق ثنائي أو على مستوى أوسع متعدد العلاقات متمثل في المنظمات الدولية

المعنية بالثقافة مثل اليونسكو والاليسكو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) وغيرهما من مؤسسات المجتمع المدني.

ولدت الدبلوماسية الثقافية في أوروبا من إرادة الحفاظ على مناطق النفوذ و تعزيزها و كذا الإمبراطوريات. كما تطورت بالتوازي مع المواجهات السياسية و العسكرية بين الدول العظمى، و بترسيخها في السنوات الخمسة عشر الماضية من القرن العشرين، خضعت لزيادة في النشاط في أوقات التوتر الشديد: قبل الحرب العالمية الأولى و خلال الفترة ما بين الحربين مع تصاعد الاستبداد. و لذلك فانه لم يعد فقط الجيش و الدبلوماسيون و التجار هم من يصنعون العلاقات الدولية بل الكتاب أيضا و الفنانون و العلماء، لهم دور في ذلك.

فقد عرفت مرحلة التأسيس ذروتها في السنوات الثلاثين التي تلت الحرب العالمية الثانية مع انتشار قوي للنموذج الأوروبي في مختلف أنحاء العالم و مع سقوط الكتلة الشيوعية، أوجدت معظم الدول الكبرى مفهومها الخاص للدبلوماسية الثقافية.

تعتبر الدبلوماسية الثقافية إذا و على نحو ما استخداما للثقافة من طرف الدبلوماسية لأغراض سياسية. بذلك فإن الدبلوماسية هي ترتيب للعلاقات العامة، ليست السياسية منها فقط بين المجتمعات. و مع ذلك إذا كانت الدبلوماسية و بوضوح دعما أساسيا لتعزيز الثقافة، فلديها حسب " ويلي برانت Willy Brandt" ثلاث ركائز و هي: السياسة و الاقتصاد و الثقافة، حيث تضع الدبلوماسية نفسها في خدمة هذه الركائز الثلاث و تنعكس العلاقة أي أن الثقافة هي التي تستخدم الدبلوماسية كأداة.

بالنسبة لـ "بول بانشو Paul Painchaud" [2] فإن الدبلوماسية الثقافية هي أعمال متنوعة أكثر فأكثر تؤديها الحكومات الحديثة على الصعيد الدولي ضمن الشؤون الثقافية.

حيث يميز بين الدبلوماسية الثقافية باعتبارها أداة للسياسة الخارجية و الدبلوماسية الثقافية باعتبارها أداة لتعزيز الثقافة الداخلية، يضيف أن الدبلوماسية الثقافية بإمكانها أن تكون ثنائية أو متعددة الأوجه تكتسي الطابع الحقيقي مع الأنشطة التي تقدمها الإدارات الثقافية للسفارات في الخارج و على الرغم من المكانة المرموقة التي تحتلها الدبلوماسية الثقافية على مستوى الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية إلا أن أهدافها تبقى غير واضحة، يسودها الغموض، يعتقد بعض المؤلفين أن عامل الثقافة هو السبب في النزاعات بين الدول في المستقبل و يترتب عن ذلك أنه على تلك الدبلوماسية الثقافية أن تعمل من أجل نشر التسامح و الثقافة السلمية و إستراتجية الحوار بين الحضارات

و في ظل منطق العولمة الحالي، يحاول المنظرون ان يخرجوا بالدبلوماسية الثقافية من مفهومها الكلاسيكي، الذي قد ينحصر في الانتشار و الاشعاع الثقافي، الى مفهوم اكثر اتساعا و ابتكارا و شمولية.

هذا المفهوم يتقاطع مع مصطلحات حديثة الظهور نسبيا، مثل مفهوم "القوة الناعمة" (كما سبق و اشرنا) ، الذي تلخصه مقولة "لسان تزو" **Sun Tzu** في كتابه "فن الحرب، الانتصار دون قتال"، فهو يوضح امكانية التاثير في سلوك الاخرين الى درجة جعلهم يقومون بأعمال تتفق مع ما نريد دون اجبارهم عن ذلك.

تعريف "ايميل كونستا نتينسكو" **Emil Constantinescu** " هي تبادل الافكار، و المعلومات، و الفنون، و غيرها من جوانب الثقافة بين الامم و شعوبها، من اجل تعزيز اواصر الصداقة و التفاهم بينها،

ما يمكن ان يكون طريقا ذا اتجاهين بدلا من طريق ذي اتجاه واحد كما هو الحال عندما تركز امة جهودها على تعزيز لغتها الوطنية، و شرح سياستها و عرض تاريخها، لبقية العالم.

كما تعرفها "جوليا كريستيفا–جوايو" **Kristeva–Joyaux Julia** هيمسار من الاجراءات، تقوم على تبادل الافكار ، و تستفيد من القيم و التقاليد و غيرها من جوانب الثقافة و الهوية، سواء كان ذلك لتعزيز العلاقات، ام لتقوية التعاون الاجتماعي و الثقافي، ام لتدعيم المصالح الوطنية.

يعرفها "برونوا راسين" **Bruno Racine** هي تلك الجهود الدبلوماسية التي ترمي الى احداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها و ما يرتبط بذلك من تغير في انماط سلوكها اتجاه الدول الاخرى و ايجاد تاييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات ايجابية لسياسة الدولة خارج حدودها بما يسمح باقامة علاقات مستقرة و رابط ودية بين الشعوب و خلق المناخ لكل نظام سياسي لان يتفهم و يدرك مخاوف و اماني و تطلعات و مصالح النظم السياسية الاخرى

وأصبحت الدبلوماسية الثقافية من المهام الأساسية للبعثات الدبلوماسية المعتمدة في الخارج، وفق ما تسمح به إمكانيات كل دولة من دول العالم.

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية العامة:

(1) Guénard Annie , « Réflexions sur une diplomatie culturelle de la France », Matériaux pour l'histoire de notre temps, Volume 65, N°65 Année 2002. URL : http://www.persée.fr

يعد مفهوم الدبلوماسية العامة أو الشعبية من المفاهيم القديمة التي تتخذ مدلولات حديثة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصفة عامة وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة.

ولم تقتصر الدبلوماسية العامة علي الولايات المتحدة الامريكية دون غيرها، وإنما ارتبطت أيضاً ببعض الدول الاوروبية سواء كان ذلك في اطار الاستعمار التقليدي أو الاستعمار

الجديد. كما كانت ولا تزال الدبلوماسية العامة من أهم الوسائل الاوروبية للحفاظ على علاقاتها المتزنة مع الدول المجاورة. وهذه القوة تعتمد على الثقافة، والمبادئ السياسية، وخلق صورة ذهنية إيجابية عن الدولة المعنية على نحو يخلق تعاطفا معها ومع سياساتها وأهدافها .وإذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد، فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحها.

و حتى نفهم جيدا الدبلوماسية العامة علينا أن نعود إلى سياق الحرب الباردة حيث وُلد هذا المفهوم على المستوى الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية، و استعمل لفظ الدبلوماسية العامة لأول مرة سنة 1965 من طرف "**إدموند جيليون**" Edmund Gullion عالم السياسة الأمريكي في إطار عمله بمعهد "مورو" للدبلوماسية والقانون ، و الذي يعرف هذا المجال بما يلي" تقوم الدبلوماسية العامة بالتأثير في تصرفات العامة عن طريق التعامل مع الخبر و توظيفه في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية".

ويرى بأن الدبلوماسية العامة عبارة عن عمل سياسي موجه للتأثير في تصرفات الجماهير في الخارج على نحو يكون لصالح السياسة الخارجية الأمريكية.

فهي حسب قوله، دبلوماسية تمر فوق رؤوس الدبلوماسيين. أي أنها تفوق حدود و نطاق الدبلوماسية التقليدية ، توجه مباشرة إلى الرأي العام الخارجي عن طريق وسائل الإعلام الجذابة، فتسعى للترويج الدولي للأخبار و الأفكار التي تخدم المصلحة القومية و تحسين صورة البلد في الخارج.

كما تعرف **كتابة الدولة الأمريكية الدبلوماسية العامة** بانها "عبارة عن برامج ممولة حكوميا تهدف للإعلام و التأثير في الرأي العام في الدول الاخرى".

كما تحدث "**جوزيف س. ناي**" **Joseph Ney** في هذا الاطار قائلا، تشكل الدبلوماسية العامة أداة مهمة في ترسانة القوة الذكية، ولكن الدبلوماسية العامة الذكية تتطلب فهماً سليماً للمصداقية، والنقد الذاتي، ودور المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة. وإذا ما هبطت الدبلوماسية العامة إلى مستوى الدعاية، فإنها لن تفشل في الإقناع فحسب، بل إنها قد تقوض القوة الناعمة أيضاً. لذا فإن الدبلوماسية العامة لابد وأن تظل قائمة على عملية ذات اتجاهين، وذلك لأن القوة الناعمة تعتمد في المقام الأول على فهم عقول الآخرين واستيعاب مفاهيمهم.

إن المتشككين الذين يتعاملون مع مصطلح "الدبلوماسية العامة" باعتباره مجرد كناية عن الدعاية لا يدركون المغزى الحقيقي منها. فالدعاية البسيطة تكون هدّامة حين نتعامل معها باعتبارها دبلوماسية عامة. " لا نستطيع أيضاً أن نعتبر الدبلوماسية العامة مجرد حملة علاقات عامة. وتشتمل الدبلوماسية العامة أيضاً على بناء العلاقات الطويلة الأجل القادرة على إيجاد البيئة المواتية للسياسات الحكومية".

وقد تحدث **جيمز غلاسمان،** الذي عين وكيلاً لوزارة الخارجية لشؤون الدبلوماسية العامة والشؤون العامة الامريكية . " إن استخدام "ترسانة من الإقناع"، تضم القوة اللينة، والقوة الذكية والدبلوماسية العامة، هو أمر حاسم الأهمية لهزيمة اعدائنا".

– الشعبية للدبلوماسية المتحدة الولايات مركز لتعريف تبعا و – العامة الدبلوماسية تركز حين في كالأمم الدولية المنظمات أو الدول تستخدمها التي – على الطرقDiplomacy Center on Public الحوار كون من تنطلق المؤثرة العامة فالدبلوماسية .الأخرى المجتمعات في بالمواطنين المتحدة للاتصال على العامة الدبلوماسية إلي النظر يجب حيث الخارجية، السياسة أهداف تحقيق في الوسيلة المركزية هو .طريق مزدوج أنها

وينظر مؤيدو الدبلوماسية العامة للأفلام، والتلفزيون، والموسيقي، والرياضة، و غيرها من الانشطة الثقافية والاجتماعية علي أنها من أهم الوسائل التي تساعد المواطنين المختلفين لفهم بعضهم بعضاً والاندماج في ثقافة التعايش العالمية.

والدبلوماسية العامة لا تحاول صياغة الرسائل التي تود دولة ما إرسالها للخارج فحسب، و انما تقوم بتحليل طرق تفسير هذه الرسائل في المجتمعات المختلفة أي انها تحاول الاجابة على سؤال كيف استقبلت هذه المجتمعات الرسالة وكيف فسروها؟ كما انها تقوم بتوفير وسائل استماع الي جانب وسائل الاقناع المختلفة التي تعمل على ابتكارها.

ويتضح مما سبق أن عرض مفهوم الدبلوماسية العامة ليس بالأمر اليسير فليس هناك تعريف جامع مانع للدبلوماسية الشعبية، و إنما هناك مجموعة من الاجتهادات والتي يستخدمها مجموعة من الاكاديميين و توجد أيضاً في كثير من التقارير الحكومية.

تعريف **إدوارد مورو** للدبلوماسية الشعبية بأنها" رواية قصة أمريكا للعالم"

وطبقاً لتقرير "جاو" 2003GAO أن الولايات المتحدة تحاول استخدام الدبلوماسية العامة من أجل الحصول علي تأييد خارجي لسياستها الخارجية، مؤكداً أن الدبلوماسية العامة تتم عن طريق مجموعة متنوعة من البرامج والتي تقوم على توظيف التواصل بين الأفراد، المطبوعات، الإذاعة، والانترنت و غيرها من الوسائل المختلفة .

أما **المركز الثقافي البريطاني** British Council فيعرفها على أنها عمل يهدف الى الاتصال وبناء علاقات بأفراد و مؤسسات عبر البحار من أجل تحسين الإدراكات و تقوية تأثير المملكة المتحدة.

في حين يعرفها تقرير **اللورد كارتر أوفكوليز** الدبلوماسية العامة الصادر عن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية في 2005 بأنها عمل يهدف الى الإعلام والارتباط بأفراد ومؤسسات عبر البحار من أجل فهم و تأثير أفضل للمملكة المتحدة بصورة تتواءم مع الأهداف الحكومية متوسطة وطويلة المدي .

وكما أسلفنا الذكر فإن معظم الاجتهادات الخاصة بتعريف الدبلوماسية العامة كانت جهود أمريكية و أوروبية بالأساس، حتى أن بعض هذه التعريفات أخذ يعرف الدبلوماسية العامة علي أنها الأداة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة لخدمة تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

آما في تعريف بروفيسور **جارول مانهايم** فان الدبلوماسية العامة هي إدارة الإدراكات

وذلك لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

كما يعرفها الدبلوماسي الأمريكي **كريستوفر روس** بأنها الوجه الشعبي للدبلوماسية التقليدية فهي فن يمكن من خلاله الحصول علي تأييد قطاع مستهدف من الشعوب الأجنبية و ذلك

لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للحكومة.

كما نجد تعريف **هانز توش** في كتابه" الاتصال بالعالم. الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة فيما وراء البحار "حيث يعرف الدبلوماسية العامة على أنها عملية حكومية للاتصال بالعامة من الدول الأجنبية في محاولة لإيجاد فهم واضح لأفكار ومعتقدات ومؤسسات وثقافة، بل

والأهداف الوطنية والسياسات الحالية .

ويفرق **هانز** بين الدبلوماسية التقليدية والشعبية في أنها –أي الدبلوماسية التقليدية –تقيم العلاقات بين الدول عن طريق التفاعلات بين الحكومات، ووزارات الخارجية بالأساس وبالتالي فهي تتطلب قدر من

الخصوصية والسرية، في حين أن الدبلوماسية العامة هي عملية منفتحة تهدف للوصول الى الجماهير .

الفصل الثاني: العامل الثقافي في الدبلوماسية الفرنسية

أخذ العامل الثقافي حيزا كبيرا في حقل العلاقات الدولية، فرغم تعدد وجهات النظر بشان وزن العامل الثقافي في العلاقات الدولية إلا أننا لا يمكن إقصاؤه، خاصة بعد تصاعد أهميته في العقد الأخير من القرن العشرين كما سبق وأشرنا في الفصل السابق.

سنحاول في خلال هذا الفصل للتطرق إلى مكانة العامل الثقافي في الدبلوماسية الفرنسية. إذ سنقدم لمحة عن تطور هذا العامل في التاريخ الفرنسي في المبحث الأول ونتبعه في المبحث الثاني بدراسة الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج، بإبراز دورها في ترقية ونشر الثقافة الفرنسية عبر العالم، أما في المبحث الثالث والأخير، فسنحاول إبراز أهم ثوابت الدبلوماسية الثقافية التي يرتكز عليها النشاط الدبلوماسي الفرنسي للحفاظ على إشعاعه الثقافي في الخارج.

المبحث الأول: تطور مفهوم الدبلوماسية الثقافية في المنظور الفرنسي .

إن عظمة الثقافة الفرنسية وازدهارها في الماضي جعلها أهم قطب للفن في أوروبا وحول العالم. حيث تفتخر فرنسا بوجود عشرات الحائزين على جائزة نوبل، ومن بين هؤلاء أسماء لا يزال صداها يتردد في

الذاكرة الفرنسية مثل: **فرنس أناتول، روجر مارتن دو جارد، أندريه جيد، ألبير كامو، جان بول سارتر** وغيرهم. وهذا ما يعبر عن روح الإبداع والريادة الفرنسية في الميدان الثقافي، مما جعلها تستعمل ثقافتها لتفعيل الدبلوماسية، و تحقق بذلك أهداف لن تتمكن السياسة بمفردها تحقيقها.

المطلب الأول: مكانة الثقافة في التاريخ الفرنسي

تعتبر الثقافة الفرنسية، قيم ومبادئ موروثة من الماضي و ستظهر لنا أهمية الثقافة في المنظور الفرنسي بالعودة إلى تاريخها القديم، حيث نجد دمج فرنسا لثقافتها في تعاملاتها الدبلوماسية وهذا مند القرن الثاني عشر ميلادي، ولكن لم يظهر ذلك جليا إلا مع إسهامات **ريشيليو** بتعيين سفراء إنسانيين، والذين تمثلت مهمتهم في تلبية أوامر الحاكم وتمثيله أحسن تمثيل في الخارج،[46] وهذا من خلال عكس صورة الرقي الفرنسي وطابع الحنكة في النقاش، وأدت هذه السياسة إلى جعل اللغة الفرنسية لغة المجالس الأوروبية، ويعد هذا أهم إنجاز حققته الدبلوماسية الفرنسية آنذاك.[47]

أدى ارتباط الثقافة بالنشاط السياسي الفرنسي منذ القدم إلى الاستمرارية في إعطاء الاهتمام بالجانب الثقافي في ظل الحكومات المتعاقبة، فبالرغم من اختلافها إلا أن هدفها واحد و هو الوصول إلى تحقيق الطموحات الشاملة لفرنسا، من هنا أتهجت فرنسا مند القرن الثاني عشر إلى ما عرف بسياسة نشر الأفكار لتصبح بعد ذلك عنصرا ثابتا لسياستها الخارجية.

كما ساهم عهد **فرانسوا الأول** إلى حد كبير في تطوير الفن والآداب في فرنسا، حيث يعتبر واحد من رواد حركة عصر النهضة، العصر الذي تميز بانتشار ثقافي واسع بين الدول. لهذا، عندما وصل **فرانسوا الأول** إلى العرش، شجع الحركة الثقافية الإيطالية التي كانت مزدهرة أنداك للدخول إلى الأراضي الفرنسية. فحول باريس إلى مركز الإشعاع الثقافي الأوروبي عوض عن روما.[48]

([46])- Marc Fumaroli : Expression d'une uisien souvent Passéiste sur l'état culturel, Edition de Fallois, 1992, P 27.

([47])- Marc Fumaroli, op, cit, P 27.

([48]) – De Raymond Jean François, L'action culturelle extérieure de la France, Paris : les Etudes de la documentation française-institutien, 2000, P 44.

وأصبح **فرانسوا الأول** يجمع الأعمال الفنية، حيث جمع الأعمال الفنية **ليوناردو دي فينشي، سيليني، ديل، رافييل، دلسارتو, تيتيان، برونزينو**. بذلك أصبحت فرنسا في عهده مثالا للهندسة المعمارية الفخمة والأعمال الفنية المميزة، وبالموازاة مع هذا، بادر الملك في إنشاء واحدة من أغنى المكتبات التي وضعها تحت تصرف المثقفين الأوروبيين. وعمل جاهدا على خلق المناخ المناسب لهؤلاء الفنانين ومنحهم امتيازات خاصة من أجل ضمان بقائهم في فرنسا حتى ذلك الوقت، فهم ملك فرنسا أن الفنانين خدموا مصالحه بأعمالهم الفنية، وهكذا أصبحت هيبة وقوة المملكة تتضاعف. في الواقع قامت الحركة تدريجيا في فرنسا بالتركيب بين المضامين الإيطالية وتقاليد العصور الوسطى الفرنسية.[49]

أفضل نموذج لتوضيح فترات ازدهار الثقافة في فرنسا عاصمتها باريس. حيث تعتبر مركزا أساسيا في أوروبا خلال القرن الثامن عشر أين شهدت ظهور الفنون الجميلة. في الواقع وفي تلك الفترة، كان **لويس الرابع عشر** يستقبل الفنانين الكاثوليك الذين طردوا من منازلهم لأسباب دينية، حيث منحهم المال والشرف. قام الملك بالحفاظ على الأعمال الفنية الملكية الموروثة عن عهد **فرانسوا الأول**، وطورها بقيادة الأرستقراطية في جهودها الرامية إلى دعم الفنون.[50] ووضع أيضا أنظمة المراقبة والرعاية في فرنسا.

انتقل مركز القوة في أوروبا نحو الشمال والمحيط الأطلسي، وحل محل طريقة الرسم الإيطالي ما يسمى بالفن الفلمنكي والهولندي الذي انتشر في فرنسا بفضل الفنانين المتوافدين هناك. كل ذلك وصل بباريس لتكون عاصمة للفنون بدلا من روما. كما منح **لويس الرابع عشر** أيضا الحماية للأكاديميات الثقافية. هنا أصبحت المعرفة التي كانت في السابق تنتقل من الأب إلى الابن ومن الأستاذ إلى تلميذه تعليما أكاديميا يقدم للطلاب. وحددت الأكاديمية المعايير الجديدة الجمالية وقامت بتطوير مفهومي **الذوق الرفيع** و**الطبيعة الجميلة**.[2]

في هذه الفترة كتبت باريس تحديدا وفرنسا عموما أحرفها الأولى للأصالة من الفن والثقافة. وبعدها ستظل باريس واحدة من أقوى أماكن الإبداع الفني، وهذا ما سهل عليها بسط نفوذها في جميع أنحاء القارة القديمة.

([49])- De Raymond jean François, op.cit, P 44.

([50])- Jean Marie Guehenno : Diplomatie culturelle : culture de France culture d'Europe, Politique Etrangère, volume 51 N 01, 1986, URC : hhp://www.persée.FR , P 18.

لقد لعب منطق الدعم الملكي هذا دورا مهما في تطور الإنتاج والممارسات الثقافية، واعتبر عاملا محركا لبروز مفهوم تدخل الدولة في الشؤون الثقافية، واتسع بعد ذلك هذا المنطق إلى أشكال، أخرى ولكن بقي دائما في حدود الدولة التي تقوم ببسط نفوذها على الأنظمة والمؤسسات التي تعمل في الإنتاج الثقافي، احتلت الثقافة مكانة مهمة في الدولة، غير أنه لا يمكننا بعد الحديث عن سياسة ثقافية حقيقية للدولة.[51]

ترك النظام القديم أثران في ميدان الثقافة في فرنسا، وهذا ما أدى إلى بروز ما يسمى **بمنطق الرعاية*** و**المركزية الثقافية.**

الثقافة الفرنسية بعد ثورة 1789

بعد قيام الثورة الفرنسية، ظهر **مفهوم التراث** الوطني، أنشئت بذلك ثلاث مؤسسات مهمة من أجل حماية الفن ومنع الخراب وهي: **الأرشيف الوطني، المكتبة الوطنية، المتحف المركزي للفنون.**

نجمت من هذه المؤسسات العديدة مبادئ مازالت سائدة في العمل الثقافي الفرنسي حتى الآن، كمبدأ حفظ التراث، تعليم وتثقيف المواطن الفرنسي، التكوين الحر وحرية الفنانين، واتسع منطق حماية التراث من خلال تشكيل إدارة لـ **النصب التاريخية**، وعليه يشكل هذا الإبداع واحد من مبادئ بناء إدارة ثقافية تحت السيطرة التامة للدولة، تابع لمديرية الفنون الجميلة.

بعد ذلك قامت الدولة ببعض الإصلاحات، وأهمها خلق مديرية ثانية داخل وزارة الداخلية لها السلطة على مجموعة مصالح الفنون الجميلة، وهذا تحت إدارة المدير العام للفنون، بهدف تسهيل التسيير والتنسيق بين مختلف المصالح، وهكذا ساد التقسيم الإداري كقاعدة أساسية للارتقاء بالثقافة الفرنسية .[52]

وعليه فان مكانة الثقافة وعلاقاتها بالدولة هي مفاهيم تطورية، حيث أدت الاستقلالية المتزايدة للميادين الثقافية وحتى للدولة من خلال نظرية المصلحة العامة، إلى استحالة إقامة وزارة مستقلة، فمند سنة 1870، تكفلت المؤسسات العامة عموما بالميادين الفنية والثقافية في إطار إدارة الفنون الجميلة أو أمانة

([51])- Jean Marie Gueheuno, op.cit, P 18.

([52])- De Raymond Jean François, L'action culturelle extérieure de la France, op.cit, P 51.

سر الدولة. فتمكنت فرنسا من تأسيس جهاز ثقافي يحفظ آثار وتراث الفترة الملكية.[53] وامتدت الحرية المؤّسساتية والاجتماعية للنظام السياسي إلى الميدان الثقافي، وأثر هذا في ارتقاء الفنون الجميلة، حيث أن الجمهورية الثالثة قد قامت بجهد دراسي معتبر، ومنحت اتجاها جديدا لسياستها الفنية، إذ إن ما يميز هذه الفترة هو الخط التوجيهي الذي يمكن وصفه بـ **نقطة الوصل** لتمركزها بين إدارة الفنون وترك الفنانين لمصيرهم.

نشهد إذن دعما لكل الفنانين بلا تمييز أو تفضيل لإنشاء مدارس تهتم بتدريس كل ما لديه علاقة بالفن والثقافة، وكانت هده المدارس تابعة لمؤسسات الدولة وتحضى برعاية خاصة من حيث متابعة برامجها وتمويلها، وهذا ما ساعد في سنة 1875 على تأسيس المجلس الأعلى للفنون الجميلة، وأدى هذا الجهاز الإداري دور برلمان فعلي للنخب الفنية، غير أنه انتقد كثيرا في البداية بسبب ضعفه وعدم ثبات مديرياته عبر كامل التراب الفرنسي.[54]

بعد كل هذه التطورات ستلعب الدولة دورا قياديا في إدارة الشؤون الفنية المتعلقة بالمصلحة العامة تاركة جانبا المجال الخاص والتجاري للفن، حيث أحدثت الدولة في سنة 1902 القانون المتعلق بالملكية الفكرية الذي فسح المجال للفنانين بالعمل في أوضاع ملائمة تضمن حقوقهم. ولكن بدأت العلاقات بين الدولة والفنانين تعرف تغيرا مشهودا وأهمها تخلي الدولة تدريجيا عن مهمتها كراعية لهم.

تتميز السياسة الثقافية الفرنسية بهيمنة مجال الحفاظ على التراث، لكن دعم الإبداع يبقى حاضرا دائما بقوة، ويعتبر طلب الجمهور من بين الأساليب التي تدعم الفنانين، حيث يتماشى هذا الأخير مع الظروف السياسية والبرامج التذكارية الكبرى، ويأتي تدخل البلدية المستقل بذاته لمعارضة احتكار التدخل المركزي للفن وهذا بعيد عن نطاق الدولة.

قام العمل الفني للدولة الجمهورية على قاعدة العمل الحر الذي شجعته المصلحة العامة والمصلحة الاجتماعية، غير أن الوسائل المالية تبقى قليلة.

([53])– Daniel Haize, L'action culturelle de cooperation de la France à l'étranger : un réseau, des hommes, thèse de doctorat, université de Mantpellier1, 2010, P 91.

([54])– I bid, P 93.

فترة دمقرطة وتنظيم الثقافة في الدولة الفرنسية:

تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي عرفها التاريخ الفرنسي في مجال السياسات الثقافية، وبدأت مع فترة حكم الجبهة الشعبية، واعتبرها المختصون نقطة الوصل لتاريخ الدولة الفرنسية وعلاقاتها بـ"الفنون والآداب"، حيث سعت الحكومة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي وتنظيم الميدان الفني، ونتج اعتقاد أهمية تدخل الدولة المالي والإداري والسياسي في الشؤون الثقافية، بعدها ظهرت معالم مشروع كبير لـ"وزارة الحياة الفنية" المؤسس على التعليم والتعبير الوطنيين.

يتوضح لنا، من خلال هذه الفترة، أن الإجراءات المتخَذة امتدت من حكم **فيشي** إلى غاية بدايات الحكومة الخامسة، حيث تعتبر اللحظات التي تلت الحرب العالمية الثانية وإعادة الإعمار محط اهتمامنا، إذ نسترجع بذلك حين أعلن **مالرو** في 1959 القطيعة والاستمرار في آن واحد، حيث أعاد تفسير دمقرطة الثقافة الوطنية، لكنه رفض أن تتكلف وزارة الشؤون الثقافية بوسائل الراحة والثقافة الشعبية.[55]

اندريه مالرواسهامات*

بدأ تأثير الثقافة الفرنسية يعرف تراجعا مع بداية الجمهورية الخامسة، ولطالما اعتبرت سنة 1959 سنة الصفر بالنسبة للسياسات العمومية الثقافية في فرنسا، فقرر **ديغول** تعيين **أندريه مالرو** على رأس وزارة الشؤون الثقافية، والذي حظي بشهرة كبيرة ارتبطت بعمله ككاتب، فهو من رواد الأدب الفرنسي، ولطالما ذكر اسمه في جائزة نوبل، وكان من الوجوه الفكرية النادرة التي تتوافق مع الأغلبية الفرنسية في مجتمع امتاز بهيمنة النخبة المثقفة الشيوعية.[56]

أتى **مالرو** بمشروع متميز حيث فرض أسلوبه وقاطع ميدان الفنون الجميلة، كان موضوع هذه القطيعة يدور أولا حول إتاحة الوصول للكتب الفنية، خاصة الفرنسية منها، وإبراز التراث وتشجيع الإبداع الفني والروحي، وبالتالي إشباع المطالب الديمقراطية المتعلقة بالثقافة، تجلت هذه القطيعة أيضا في إعادة

([55])- Suzanne Balous, L'action culturelle de la France dans le mande, PUF, Paris, 1970, P 55.

([56])- Philippe Poirier : L'etat et la culture en France en xx éme siècle, Edition lgf de livre de poche, 2006, P 26.

النظر في المحيط الأكاديمي والدعم الإرادي لتيارات الطليعة. أخيرا، أصبحت الثقافة بفضل **مالرو**، ولأول مرة، جزء من المخططات الخماسية للتحديث الاقتصادي والاجتماعي.[57]

ما يهمنا في البداية أن **مالرو** قام بتنفيذ مشروع بناء إدارة فعلية للثقافة، مع بقاء المبادئ التنظيمية في هذه الإدارة التي تشكل العلاقات بين وزارتي الثقافة والشؤون الخارجية.

في الواقع، لم يتمكن من إلحاق المصالح الثقافية بوزارة الشؤون الثقافية التي ترعاها وزارة الشؤون الخارجية، حيث كان رفض **ميشال دوبري*** الوزير الأول حينها صريحا. لم يتنازل أمام هذا الطلب، إذ بدا له مهما الحفاظ على وحدة النشاط الفرنسي في الخارج، حيث يبقى تأثير وزارة الخارجية على العلاقات الثقافية الدولية مستمرا.[58] عرفت الشبكات احترافا خلال سنوات السبعينات، وفي حال ما عرفت الجمعية الفرنسية للنشاط الفرنسي شراكة مع وزارة الثقافة، تبقى قبل كل شيء المتعهد المفوض للمديرية العامة للعلاقات الاجتماعية والعلمية والتقنية لوزارة الخارجية.

حضيت السياسة الثقافية أنداك باهتمام ومكانة غير مسبوقين في الجمهورية الفرنسية بفضل إسهامات **مالرو** فلم يقتصر نشاطه على ضغوطات الإطار الإداري للمؤسسات الفرنسية، بل في رغبته في توسيع نطاق صلاحياتها إلى جميع أنحاء فرنسا وأيضا في الخارج، فحرك بذلك السياسة التقليدية لفرنسا التي كانت تفصل بين العمل الثقافي في الداخل والعمل الثقافي في الخارج.

وبعدها، واصل **جاك دوهامال** مهمة دمقرطة الثقافة التي شرع فيها **مالرو**، واتبع في الواقع سياسة ترمي لإدراج الثقافة داخل الحياة اليومية للفرنسيين، حيث عمل على تطوير الحس الفني للأطفال وكذلك عدم إهمال التدريب الثقافي للكبار، وكان واحد من الوزراء الأوائل الذي أكد على ضرورة النظر عن قرب في التكنولوجيا الحديثة كالميدان السمعي البصري، وقام **دوهامال** خلال عهدته التي لم تتعد الثلاث سنوات بإقامة إجراءات تعاقدية بين الدولة والمؤسسات الثقافية (التلفزيون وصناعة السينما وشركات المسرح

([57])- I bid, P 26.

([58])- Suzanne Balous, op.cit, P 60.

اللامركزية)، كما تم خلال الفترة التي قضاها على رأس وزارة الشؤون الثقافية بإنشاء صندوق للتدخل الثقافي يسمح بتمويل العمليات الثقافية المبتكرة بالشراكة مع وزارات أخرى.[59]

التميّز الفرنسي واضح هنا، إذ تعتبر الشبكة الثقافية الفرنسية الوحيدة بهذا الحجم التي تديرها الشؤون الخارجية مباشرة، بينما تفضل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا التي تملك شبكات بحجم معادل، استخدام مؤسسات غير حكومية ذات استقلالية واسعة ومنها: **الوكالة الدولية للولايات المتحدة، المجلس البريطاني ومعهد قوتيه.**

تعرفنا إذن على الاتجاهات الكبرى التي تمنح معنى لعلاقات الدولة بالميدان الثقافي، حيث أعطت هذه المبادئ الكبرى التي تبنتها فرنسا مند القدم وإلى غاية الحكومات الحديثة شكلا لموقف الدولة تجاه الفن، وتشرح جزئيا نشاطاته داخل التراب الفرنسي، ومن ثم من حيث السياسة الثقافية الخارجية، غير أن الثقافة خارج إقليم فرنسا تختلف عن النشاط الجاري العمل به داخلها. تفسرُ هذه الخصوصية الفرنسية بتاريخ المعاملات السياسية والوزارية، سنقوم إذن بالتعرف على الهيئات الأساسية للنشاط الثقافي الفرنسي في الخارج بالاشتراك مع وزارة الشؤون الخارجية في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: توجهات الدبلوماسية الثقافية

تتغير الاتجاهات والأولويات التي نصت عليها الدولة الفرنسية وفقا للمتغيرات الإستراتجية المختلفة. ومما لا شك فيه أن الثقافة، وبصفتها أداة تستغلها الدبلوماسية، قد اتبعت اتجاهات إستراتجية مختلفة، ووجدت نفسها متجهة وفقا لتقلبات العلاقات الدولية.

فإذا كانت الشبكة الثقافية الفرنسية، وفقا لمختلف التوجهات التي تعطيها لها الحكومة الفرنسية، لا تزال تتمتع بشعبية كبيرة في جميع أنحاء العالم، فهذا لأنها تنقل منتجا مازال يتمتع بصورة جيدة جدا، وإن بدت مهمة ومؤثرة فهذا لأنها نتيجة التقليد القديم لتصدير الثقافة الفرنسية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بصيت لا مثيل له في العالم.

([59])– Daniel Haize : L'action culturelle et de cooperation de la France à l'extérieur, op.cit, P 100.

تظل الفرنسية والثقافة المرفقة بها في الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث أيضا مراجع على الرغم من التقهقر المؤكد لتأثيرها، حيث تواصل الجامعات الكبرى في جميع أنحاء العالم دراسة الكتب والمنشورات المرجعية الفرنسية في مجال العلوم الاجتماعية والفلسفة والتاريخ على سبيل المثال.

وبالتالي فإن التوجه الاستراتيجي للدبلوماسية الثقافية الفرنسية هو في النتيجة أكثر سهولة من كونها كانت مدعومة من قبل مجموعة كبيرة جدا من **الفرونكوفونيين**، أو الذين هم أحيانا متحمسون أكثر للدفاع عن الثقافة الفرنسية من الفرنسيين أنفسهم. في الواقع، يتأكد التفوق الفرنسي من خلال الدعم المستمر لتخصصات جديدة.

كذلك تتمثل مهمة شبكة المؤسسات الثقافية الفرنسية في الخارج في دعم وتعزيز وتشجيع النشاطات المتعلقة بفنون الذوق (فن الأكل)، التصميم (الذي تنافسه تصاميم كبرى أخرى كالايطالية والسويدية)، الفنون اليومية والمسرحية وغيرها.

على الرغم من الأقوال اللاذعة التي جاء بها المؤيدين للغة الانجليزية في الآونة الأخيرة، يبقى الإبداع الفرنسي واحد من بين الأكثر ديناميكية في العالم، من الطبيعي إذن أن تحاول الشبكة الفرنسية تشجيع طاقاتها الإبداعية اليوم من أجل عدم تتوقف الشهرة الثقافية لفرنسا عند ماضيها.

إن ممارسة الدبلوماسية الثقافية يعرف تغيرات جديدة وأهمها تقليص الصلاحيات أو استئثار القرارات وتمويلات الدولة، وتوسع طموح الجمعيات المحلية لامتلاك سياسة عالمية، علاوة على تدخل فاعلين جدد في السياسات الثقافية.[60]

لكن الدبلوماسية الثقافية في فرنسا، وربما أكثر منها من أي مكان أخر، ولأسباب تاريخية، تعبر عن خصوصية تجمع بين التقليد والابتكار، حيث الثقافة الفرنسية الموروثة من الماضي ونمط الحياة يشد انتباه العالم، كتراث الطهي والأزياء ومنتجات الترف[61]. إن السياسة الثقافية واللغوية برمتها وشبكة المراكز

([60])- Jean Pierre Warmier, La mondialisation de la culture, Paris, Edition de la découverte, collection repères, 1999, P 21.

([61])- I bid, P 23.

الثقافية والتحالفات الفرنسية وكذا تحالف الثانويات الفرنسية في الخارج، كلها تدعم العمل الاقتصادي وذلك عن طريق تشجيع إنشاء الشركات الفرنسية وزرع إطاراتها في الخارج.[62]

تضمن فرنسا مكانها في العالم وتفرض نموذجا سياسيا وتقنيا للدبلوماسية الثقافية، وفي هذا السياق وضعت أربع أولويات لنشاطها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطوير الوجود السمعي البصري والمشاركة في تطوير التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات، حيث تعتبر فرنسا من الدول الكبرى التي يمكن أن تُلتقط في جميع أنحاء العالم من خلال البرامج التي تبث عبر القمر الصناعي بمختلف محطاتها، فيمر تطوير العمل السمعي البصري عبر استخدام البث الفضائي للقنوات الفرنسية وإنشاء باقة رقمية. [63]
- التعاون الأكاديمي بتعزيز وتوفير التعليم (التكوين العالي) ، أين قامت فرنسا بتبادلات مهمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين 80 جامعة ومدرسة فرنسية كبيرة مع نظيراتها الأجنبية، وأكدت اعترافها المتبادل الأكثر انتظاما للشهادات وتشجيعها للمشاريع المشتركة، وللقيام بذلك أنشأت "المنح الدراسية" في مجالات مختلفة وعلى رأسها الحث على البحث في مجال اللغة الفرنسية. [64]
- تعزيز ونشر اللغة الفرنسية في العالم، إذ يبقى هذا الهدف ضرورة أساسية، وفي نفس الوقت شرطا من شأنه تشجيع الأولويات الأخرى المذكورة سابقا. إذ تعتبر اللغة الفرنسية واحدة من أكثر اللغات تداولا في العالم. تعد الخامسة بنسبة 2.5 من المتحدثين بعد الصينية 20.4%، الانجليزية 11.3%، الاسبانية 5.9%، والبرتغالية 3.1%.[65]

([62])- I bid, P 23.

([63])- Gazean Amme secret, Pour une soft power a la française du rayonnement culturel a la diplomatie d'influence, ENA hors les murs, N 399, Mews 2010, P 19.

([64])- Rigaud Jacques : Les relations culturelles extérieures de la France, Rapport au ministre des affaires étrangères, la documentation française, Paris, 2005, P 104.

([65])- I bid, P 102.

ومع ذلك فإن اللغة الفرنسية وتعليمها يعتبران محل مفارقة، فمع أنها لم تستعمل للاتصال في جميع أنحاء العالم كما هو شانها اليوم، مما يجعلها مهددة من جميع النواحي بسبب انتشار الانجليزية خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وكذلك ميادين اقتصاد الأعمال والاتصال.

- تطوير التعاون في مجالات متميزة أين تمثل فرنسا مرجعا، تقوم فكرة فرنسا على أن رأسمالها البشري والتقني لا يقتصر على الدول الفرنسية، بل يتمثل هدفها في تنمية أقطاب التعاون والتبادل وهنا يمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة كالتعاون التقني والتمدن (العمران) والغذاء وإدارة الثروات والصحة.
- ركزت فرنسا، ما بين أمور أخرى على توفير التعاون الإداري (بميزانية قدرها ما يقرب المليون يورو)، لإنشاء بنية برنامج الإدارات لبلدان أوروبا الوسطى وترقيتها.[66]

خلال ظهور الإحساس بتراجع الثقافة الفرنسية تم الشروع في تنمية الشبكة الثقافية الفرنسية بطريقة مكثفة بالخارج. في هذا الصدد، وكما أوضحه **مارك فيمارولي** بتراجع تأثيرها، أنشأت فرنسا مؤسسات للدفاع عن ثقافتها وتوسيعها في الخارج.[67] ومع ذلك، يمكننا الاعتقاد بان "الرعاية " الفرنسية في تصدير لغتها وفنونها، تتخذ من الفترات العظيمة للإمبراطورية واستعماراتها مرجعا لها. فخلال الفترة الاستعمارية، كان لفرنسا تأثير كبير على العالم.

لقد أصبحت الثقافة عند سقوط الإمبراطورية الفرنسية الأداة الجديدة لبلوغ إرادة "عظمة" الدولة، وتولدت من هذه الهيمنة هيمنة النفوذ والصورة. ومع ذلك، وعلى الرغم من حملاتها التبشيرية التي لا طالما كانت موضوع انتقاد، إلا أن أهداف فرنسا في التعبير عن صورتها خارج نطاق حدودها تطورت، منذ عام 1920، ووزارة الثقافة تعتزم ممارسة مهام تتجاوز حدود فرنسا الجغرافية.[68]

([66])- Chaubet François: La diffusion de la culture française dans le monde, Les cahiers français n° 348, la documentation française paris, 2009, P 21.

([67])- I bid, P 21.

([68])- Gazeau – Secret Anne, Pour un « Soft Power à la française » : du rayonnement culturel à la diplomatie d'influence, op.cit, P 9

المبحث الثاني: آليات تنفيذ الدبلوماسية الثقافية الفرنسية.

يعتبر التمثيل الثقافي الفرنسي في الخارج، واحدا من أكثر الثقافات تطورا في العالم. ويرجع ذلك إلى تاريخه، الذي يعتبر اليوم قديما جدا، وتنوع المهام التي أوكلت إلى شبكتها مع مرور الوقت. سوف نركز على تتبع الأسس والتوجهات التاريخية والتطورات التي تمر بها أجهزة الدولة في بعثاتها للتمثيل الثقافي بالإضافة إلى أهم الفاعلين الجدد في التمثيل الثقافي الخارجي.

المطلب الأول: الجهات التقليدية الفاعلة في النشاط الثقافي الفرنسي الخارجي

يمكن اعتبار شبكة فرنسا الثقافية واحدة من أهم الشبكات في العالم، من حيث طريقة عملها وأهدافها وتمويلها أو روحها وازدواجيتها. فغالبا ما تكون الإشارة إلى "الماضي المجيد" لتوضيح كيفية تأسيس الشبكة الثقافية الفرنسية، ولكنه ليس التفسير الوحيد. ففي نهاية القرن التاسع عشر، بينما كانت القوى العظمى تتواجه، أصبحت الثقافة واللغة هما الرهانات الحقيقية للنفوذ السياسي.[69]

وبالتالي فإننا سنولي المزيد من الاهتمام لهيئات التمثيل الثقافي لفرنسا في الخارج وأتباعها التي أهمها:

المراكز الثقافية والمعاهد الفرنسية:*

أنشئت المراكز الثقافية الفرنسية في أوائل القرن العشرين في ما بين الحربين العالميتين، إذ ظهرت أولا باسم "فروع مفتوحة" للجامعات الفرنسية في الخارج. وبالتالي فتح جامعتي **غرونوبل وتولوز** على التوالي لفروع في **براغ وميلان** للأولى و**برشلونة** للثانية. هذه الهيئات – مراكز أو معاهد– مفيدة كخطوة أولى للطلاب والباحثين من الجنسية الفرنسية للقيام بعملهم وإجراء البحوث في البلدان المعنية. فتنشأ تدريجيا في هذه الهياكل أنشطة مختلفة مثل المؤتمرات والدورات في الأدب أو الحضارة الفرنسية على

([69])– Ibid, P 10

سبيل المثال. ثم معهد **فلورنسا** سنة 1908، ومعهد **لند**" سنة 1910، **لشبونة** سنة 1928 و**استكهولم** سنة 1937.[70]

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهر عدد كبير من معاهد "الجيل الثاني". وهي بدورها مسؤولة خاصة عن انتشار اللغة والثقافة الفرنسية في الخارج. وتقع هذه المعاهد، وبشكل خاص، في الشرق الأوسط وأوروبا. وتأتي كل هذه الإبداعات نتيجة لحركة تعزيز نظام الدبلوماسية الثقافية الفرنسية.[71]

منحت الدبلوماسية الثقافية نشاطاتها طابعا رسميا من خلال توقيع الاتفاقات التي تكرس التبادلات بين البلدان، وتتميز المراكز الثقافية باهتمامها بالأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية الدائمة، الموجهة إلى جمهور متنوع. وتحدد هذه النشاطات حسب، الإطار المحلي ومدى جاذبية هذه الهيئة في نظر الفنانين المحليين والدوليين. وهم مسؤولون، تحت سلطة السفارات ومصالحها للتعاون الثقافي والفني، بتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الثقافي واللغوي وترقية اللغة الفرنسية. كما أنها تساهم في المجالات العلمية والأكاديمية والتنمية والتعاون التقني لتكنولوجيات الاتصال السمعي البصري الجديدة.

تعتبر هذه المؤسسات من وجهة النظر القانونية التي ليست لها طابع الشخصية المعنوية، هيئات خارجية لوزارة الشؤون الخارجية. تم إنشاؤها بواسطة القرار الوزاري (الشؤون الخارجية والميزانية) الذي نشر في الجريدة الرسمية، ويتمتعون بالاستقلالية المالية.[72]

الشبكة في الخارج بالأرقام:[73]

([70])- Kessler Marie –Christime , Les relation scientifiques extérieures de la France , Revue française d'Administration publique, n°77 janvier – mars 1996 pp 128 – 129.

([71])- Ibid, p 130

([72])- Raymond Jean – François, l'action culturelle extérieure de la France, la documentation française, Paris 2012 p 136

([73])- Ministère des affaires étrangères , Zoom, La politique culturelle extérieure : une priorité de la France ,

http :www.diplomatie.gouve.Fr/Fr/diplomatique –étrangère. Consulter le 26/12/2012

الموقع:

145 معهد ومركز ثقافي فرنسي متواجد في 92 بلد.

1075 تحالف، منه 300 مستفيد من مساعدة وزارة الشؤون الخارجية مقام في 134 بلد.

الوسائل:

140 مليون يورو: الميزانية التي خصصتها الدولة للشبكة في سنة 2010 (دعم مالي وأجرة الموظفين الأجانب).

851: عدد الأعوان الأجانب والمتطوعين الدوليين العاملين في الشبكة، ضف إلى ذلك حوالي 10.000 موظف محلي.

أكثر من 50%: النسبة المتوسطة للتمويل الذاتي لمؤسسات الشبكة الثقافية الفرنسية في الخارج.

النشاطات:

560000: طالب مسجل في دروس الفرنسية في الشبكة.

400 000: قارئ مسجل و5800000 قروض تمنح كل عام لفائدة وسائل إعلام الشبكة.

50 000: مظاهرة ثقافية تنظمها الشبكة كل سنة.[74]

التحالفات الفرنسية:

ظهر التحالف الفرنسي سنة 1883 كـ "**رابطة وطنية لانتشار اللغة الفرنسية في المستعمرات والخارج**". تم إنشاؤه تحت رعاية السفير **بول كامبون** و**بيار فونسين**. في هذا السياق يمكننا أن نسجل البعد المسيحي والتبشيري في أهداف التحالف الفرنسي. بعد سنة من ذلك، وفي سنة 1884، تم تأسيس مجلس إدارة التحالف الفرنسي لباريس، وضم شخصيات مهمة مثل **فرديناند ديليسبس، لويس باستور، إرنست**

(74)- Ministère des affaires étrangères, op.cit,

رينان، جول فيرن، أرمان كولن. واستضافت **برشلونة** التحالف الفرنسي الأول في أوروبا، وبدأت شبكتها تتوسع إلى القارة الأفريقية، بوجود تحالف فرنسي في **السنغال،** وأيضا في **جزر موريس...** الخ، وتأسس تحالفا فرنسيا في **المكسيك** بمبادرة مجموعة من الأصدقاء، حيث ستصبح أمريكا اللاتينية أيضا القارة الأكثر خصوبة لمنظمات التحالفات الفرنسية. وأقرت وزارة الشؤون الخارجية في سنة 1886 التحالف الفرنسي بأنه مصلحة عمومية.[75] هذه الصفة الجديدة جعلت التحالفات الفرنسية تندرج في السياق الرسمي للسياسة الثقافية الفرنسية. وتأتي أيضا مكملة للغطاء الجغرافي للمراكز والمعاهد، كما تبقى خاضعة للتمويل من طرف وزارة الشؤون الخارجية عن طريق التحالف الفرنسي لباريس المنظم حاليا كمؤسسة. يشمل التحالف الفرنسي كل أنحاء العالم بضم آسيا سنة 1889، وكذا إنشاء أول تحالف فرنسي في الهند. وهو توسع تدريجي وغالبا ما يكون نتيجة دوافع شخصية ورغبة في المضاهاة. فالتحالفات الفرنسية، التي تنتشر اليوم في أنحاء القارات الخمس، هي كلها تحالفات من نوع قانون سنة 1901، وتتماشى مع القوانين المحلية للبلدان أين توجد. هي مرتبطة بالتحالفات الفرنسية لباريس، من خلال توقيع قوانين نموذجية تمنحها طابع **التحالف الفرنسي.** يؤسس التحالف الفرنسي لباريس في الواقع **قيادة فكرية وأخلاقية** في جميع المقاعد في العالم.[76]

أ – الميكانزمات الإدارية للشبكة الثقافية الفرنسية:

الشبكة الثقافية الفرنسية واحدة وعديدة في نفس الوقت. تمثل وحدة نشاطها رغبة وزارة الشؤون الخارجية الحفاظ على الاحتكار في ما يخص تحديد الخطوط العريضة للنشاط الثقافي ونشره عبر كامل شبكتها، وينعكس تنوعها من خلال تعدد فروعها، رسمية كانت أو غير رسمية، العاملة على ترقية ونشر الثقافة.

ب- الوصاية الحكومية:

(75) – Marie Christine Ressler, La politique étrangère de la France, Acteurs et Processus, Presses de sciences-po, Paris, 1999, P 209-210.

(76)- Marie Christine, op.cit, P 211.

لا تعتبر المراكز الثقافية الفرنسية والمعاهد فروع لجهاز الدولة في الخارج في الأصل، كما رأينا سابقا، بل هي في البداية مبادرات جماعية أو تعبير عن رغبة المجتمع المدني، مثلما حدث في لندن سنة 1910، لم يهتم مجال التدخل الحكومي بالمراكز والمعاهد إلا بعد الحرب العالمية الأولى. وتبقى المهمة الأصلية لهذه المراكز تعليم اللغة الفرنسية. وهي بالتالي مؤسسات للتعليم العالي، تدخل في سياق التربية الوطنية.[77]

تدريجيا ومع إنشاء مراكز **الجيل الثاني**، يتم وضع هذه المؤسسات تحت السلطة العليا لوزارة الشؤون الخارجية. في ظل هذه الأخيرة، تم توكيل إدارة هذه الفروع في الخارج وعلى وجه الخصوص إلى المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية.[78] كما تم تأسيس المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية كهيئة تتولى مكانة وكالة وحيدة للعمل الثقافي خارج فرنسا، وتم النظر في ترقيتها وجعلها أكثر تناسقا في جهودها الرامية إلى تعزيز الثقافة والتعاون. يكمن الهدف أيضا في جعلها تتماشى والاحتياجات المادية للفاعلين في هذا المجال، وجعلها نقطة اتصال وحيدة لشبكة عالمية مهمة جدا. باختصار، أنشئت باعتبارها "هيئة التوجيه" للشبكة الثقافية الفرنسية في مجملها.

تقدم المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية كأداة شاملة للتعاون الدولي والمساعدة للتنمية في ظل "قطب" الدبلوماسية الفرنسية، نظم مجموع نشاطات التعاون الدولي لفرنسا حول "قطبين" رئيسيين، باندماج وزارة الشؤون الخارجية وأمين الدولة لشؤون التعاون والفرانكوفونية سنة 1998، وهذين القطبين هما: الشؤون الخارجية والتعاون من جهة، والاقتصاد والمالية والصناعة من جهة أخرى. كما تتولى المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية تنفيذ سياسة التعاون الدولي والمساعدة في ظل "القطب" الدبلوماسي المنضم إلى وزارة الخارجية، وشعارها تعزيز وتجديد وتطوير أدوات التعاون المختلفة، وهو المشروع الذي يأتي في الأولوية. كما عززت المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية من خلال تحديث أدوات التعاون الدولي والمساعدة للتنمية، وحصلت بالتالي هذه الأخيرة، بالتشاور مع الإدارات الأخرى ومختلف الوزارات المعنية

([77])–Ministère des affaires étrangères, Les mécanismes institutionnels du réseau culturelle français.

http :www.diplomatie.gove.FR. Consulter le : 23/12/2012

([78])–Ministère des affaires étrangères, op.cit.

وشركائها الرئيسيين إضافة إلى عناصر أخرى، على أدوات (لاسترجاع المصطلح الوزاري) التعاون الثنائي الجغرافي. وبالتالي تندرج الشبكة الفرنسية للتعاون والنشاط الثقافي ضمن منطق التعاون الثنائي على المستوى العالمي. وتخدم هذه الأخيرة ترقية الثقافة الفرنسية في إطار التنوع الثقافي تحكمه المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية أين تتزاوج الشبكة الدبلوماسية والقنصلية.[79]

تأتي مهام المدير العام على رأس المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية حاضرة لتقر الأهداف المعلنة. ويمكن عد المحاور الكبرى لـ المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية المتعلقة بالثقافة كالتالي: "تعزيز البحث وتكوين النخبة، تشجيع الفكر الفرنسي، تعزيز الحضور الفرنسي في المشهد السمعي البصري العالمي."[80]

يجب أن تدير هذه الأرضية المركزية شبكة واسعة، إذ تعتبر واجهة بين وزارة الشؤون الخارجية في مجملها والشبكة في الخارج، لها كذلك دور الوصاية باسم الوزارة المعنية على مؤسسة التحالف الفرنسي، وكذلك إدارة شبكة التحالفات الفرنسية.

حيث تجسد هذه المنظمة كل جديد تعرفه فرنسا في تنظيم أجهزتها للعرض، وتُعتبر فرنسا في الواقع، البلد الوحيد الذي جمع تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية وفي إطار مديرية عامة وسائل الدبلوماسية الثقافية، كما يجب أن تكون هذه المنظمة الرائدة على علم بالتعامل مع التنوع الواسع للميادين التي تقدمها شبكتها مثل: بث اللغة والثقافة الفرنسية، والتعلم وتعليم الفرنسية، والتعاون العلمي والتكنولوجي، والتطور وترقية السمعي البصري في الخارج.

دور السفارات:

تتوفر أكبر سفارات فرنسا في العالم كله على هيئة للتعاون والنشاط الثقافي، كما هي الحال بالنسبة لسفارة فرنسا في الجزائر، نجد في السفارة على الأقل منصب دبلوماسي لمستشار ثقافي، غير أنه، وفي

([79])- Loi N 2010-873 du 27 juillet 2010 relative à l'action exterieure de l'etat, JORF N : 0172 du 28 juillet 2010, P 127. http://www.legi-france.gour.FR . Consulter le 18/03/2013

([80])-Loi N 2010-873 du 27 juillet 2010, op.cit, P 129.

السفارات الصغيرة، يتم تولي هذه المهمة من طرف الموظفين المتكفلين سابقا بملف آخر، إذ أنه من المألوف، على سبيل المثال، رؤية عامل في السفارة الدبلوماسية يتولى إنجاز مهام عدة في نفس الوقت، ويأخذ على عاتقه هذا الدور أيضا.

حيث يعكس هذا الدور من زاوية كبيرة الأهمية التي أوليت للثقافة في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية، وتؤدي الدبلوماسية الثقافية معناها عندما نعلم أنها تمثل ومباشرة إحدى مراكز اهتمام السفارات على مستوى العالم، حيث أن المعاهد والمراكز تابعة لها. إذ يمهد ممثلو السفارات طريق وزارة الشؤون الخارجية للمعاهد وحتى للتحالف الفرنسي المتواجد على ذلك الإقليم من أجل الثقافة.

إذ يعتبر خلق منصب مستشار وممثل ثقافي في السفارة حديثا نسبيا، حيث يعود لسنوات 40-50 تزامنا مع إنشاء مديرية العلاقات الثقافية والفرنسية والتقنية لوزارة الشؤون الخارجية، كما يتم إثراء هذه المصالح الثقافية غالبا بخبرات المختصين في التعليم والنشاط الفني والسمعي البصري والتعاون والبحث العلمي والتقني والتعاون الجامعي، من أجل التسيير الإداري.[81]

كما تتمحور مهام مصلحة التعاون والنشاط الثقافي حول دعم التكوين الجامعي والبحث، إضافة إلى دعم تعليم اللغة الفرنسية وتطوير التعاون الثقافي والفني، بل حتى ممارسة نشاطات ذات علاقة بالسياسات العمومية أحيانا ، كما وجد مسؤولو السياسة الثقافية والتعليمية للبلد المستقبل مرجعا طبيعيا في ظل هذه الهيئة، إذ يساهم القطاع الثقافي عبر المؤسسات الرسمية كالسفارات بدرجة كبيرة في تعزيز الروابط بين فرنسا وبلدانها الأخرى وكذا خلق علاقات عالمية جديدة، ثقافية وغير ذلك.

دور المعـــــاهد الثقافيـــــة الفرنسيـــــة:

تتواجد تحت الوصاية المباشرة للمستشار الثقافي، عند تولي مدراء المراكز والمعاهد الفرنسية مناصبهم، يستلمون رسالة بالمهام تشير إلى الخطوط العريضة للنشاط الذي سيقومون به، إذ عليهم إقامة

([81])- Ministère des affaires étrangères, op.cit.

مشروع فعلي تبعا للتوجيهات الموجهة إليهم من طرف الوزير والسفير، ثم يتم تعريف المشروع، وأهدافه ووسائله، بالتعاون مع السفارة أثناء انعقاد مجلس التوجيه.[82]

يأتي ترتيب مدراء المراكز والمعاهد الثقافية في الواقع في نهاية سلسلة التسلسل الإداري، هذا من شأنه أن يشل أحيانا نشاطهم، حتى وإن استطاع البعض العثور على نوع من الاستقلالية من خلال النشاطات الممارسة في الإطار المحلي. كما تعتبر الأفعال الإدارية والإجراءات المتسلسلة طويلة بعض الشيء ومرهقة، حيث تمثل هذه النقطة واحد من أهداف الإصلاحات القادمة (سوف نتطرق لهذه الإصلاحات في الفصل التالي).

المطلب الثاني: الجهات الفاعلة الجديدة في النشاط الثقافي الفرنسي الخارجي

تعد الدولة الفرنسية المسؤول المحوري لتسيير المؤسسات والاتجاهات الثقافية على ترابها وحتى في الخارج، ومع ذلك فهي تبدو أكثر موضوع انتقاد أو تكميل عن طريق مبادرات هامشية أو عبر قنوات عدّة كالمتاحف والمكتبات والجماعات المحلية وكذا البلديات شرعت في إنشاء شبكاتها وخطوط السير والأعمال الثقافية والوسط الجمعاوي.

الوسط الثقافي، على الرغم من كونه مهدد في مؤسساته بسبب التقشف في الميزانية الذي يطبقه جهاز الدولة تدريجيا، إلا أنه عرف توسعا لا مثيل له في العقود الماضية.

لنقتبس هنا مؤسسات هامشية توضح لنا البدائل الاجتماعية الثقافية، بتقديم ثقافة الدولة تلك المتعلقة بالجمعيات والمناضلين الفاعلين على أرض الواقع وفي المدارس التعليمية الفرنسية في الخارج. في الواقع، وخاصة في البيئة المدرسية، تسمح هذه الجمعيات بتثقيف الشباب في المسرح والموسيقي والرقص، ومنحهم الفرصة لتطوير قدراتهم في هذه المجالات.

هكذا يمكن أن تمثل مؤسسة **جيغاغ قاليقو** الدراما الاجتماعية النموذج الملحوظ بهذا الشأن. إذ منذ خمسة عشر سنة ينظم مشاريع مسرحية تجمع بين المحترفين والمهنيين والعامة. وعلى ضوء هذه التجربة،

(82)- Ministère des affaires étrangères, op.cit.

تم تقديم 28 عرضا وعشرات التكوينات بالتعاون مع جمعيات وجماعات إقليمية وكذا الاتحاد الأوروبي،[83] حتى أنه قام في 2005 بتنظيم مؤتمر للمرصد العالمي حول التعليم غير النظامي في السجن بالشراكة مع اليونسكو في **هامبورغ**، وهي تجربة تم نشرها.[84]

إن فرنسا، ومنذ تنظيم أجهزتها لنشر الثقافة في الداخل والخارج، سطرت لنفسها هدفا هو **دمقرطة الثقافة** التي بقيت لحد الآن فاشلة، حتى أنه تمّ الطعن في شرعية الدولة عند التدخل على نطاق واسع في الثقافة.

في الواقع، ومنذ الثورة، مازال الأمل قائما بشأن **دمقرطة الثقافة**، حيث أن **مالرو** في "**خريطة الطريق**" التي وضعها، حدد مهمته الأولى في جعل الأعمال الرئيسية الإنسانية الفرنسية في متناول أكبر قدر ممكن من الفرنسيين كما سبق وأن ذكرنا. [85]

ويرافق هذه السياسة دعم لإنشاء وبث أشكال ثقافية من التعبير، التي إلى الآن غير منتمية إلى الثقافة الكلاسيكية، ومنها موسيقى الروك والموسيقى المتنوعة من خلال إنشاء "**الزنيت Zéniths**" بباريس والسينما والتصوير الفوتوغرافي وفنون السيرك خصوصا مع افتتاح مدارس التكوين، كما هو الشأن بالنسبة لمدرسة "**ايكارت فوتو**" الفاتحة أبوابها منذ 1984، والمدرسة الوطنية العليا للفوتوغرافيا لـ "**ارل**" – تحت وصاية وزارة الثقافة– المقررة كمؤسسة عمومية وطنية في 2003.[86] وقد تميزت هذه الفترة أيضا بأعمال عظيمة ذات طابع ثقافي قوي للرئيس **ميتير** ومثل موقع متحف **اللوفر** و**الهرم الزجاجي** لها، كذلك **أوبيرا باستيل** أين توجد مكتبة فرنسا الوطنية.

([83])– Jean Michel Djian, La diplomatie culturelle de la France à vau-l'eau, le monde diplomatique, Jeun 2004, P 19.

([84])– Théâtre instant présent, Notre démarche artistique et politique, http://theatreinstantprésent.org. Consulter Le 19/03/2013.

([85])– Jean Michel Djian, op.cit, P 19.

([86])– Philippe Poipier : L'Etat et la culture en France au xx éme siècle, op.cit, P 33.

تنعكس هذه الأعمال والتحسينات أيضا على المستوى العالمي، حيث اتخذت المؤسسات الفرنسية الثقافية في الخارج هذه المؤسسات الثقافية الكبرى لفرنسا داعما لها، من خلال إرسال الطلاب الفائزين في بعض المسابقات إليها. كما تنظم شبكات المراكز والمعاهد الفرنسية الثقافية على مستوى كل القارات تظاهرات ذات صدى واسع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المؤكدة بشان تسهيل الوصول إلى المؤسسات الثقافية لأكبر قدر من الجمهور، إلا أن شرعية الدولة في تدخلها "كشخص مؤثر" وقادر، غدا في الشروع. حيث أن التركيز بشان تطوير العروض الثقافية قد انتهى به المطاف إلى أثار سلبية، ففي السنيما، على غرار الفنون المسرحية الأخرى، نسجل توسيعا هيكليا للفجوة بين، عدد الإنتاجات والإبداعات من جهة، والقدرة على إفشاء الهيئات الخاصة أو العمومية من جهة أخرى، هذه الأخيرة لم تعد تستوعب الأعمال الكثيفة إلا عبر تخفيض مدة النشاطات.[87]

ويرجع هذا في الحقيقة إلى أن بعض الأفلام لا تعرف سوى "إخراجا فنيا"، وهناك عدد من الأعمال المنتجة لم يتم عرضها أبدا. بلغ هذا النظام حدوده لكنه لا زال يسمح بالتمويل دون اختيار، ويتجنب بذلك سيادة "النخبة".

هكذا، غدا لجميع المؤسسات مكانا تأخذه في مجمع الحكماء من المؤسسات ذات الطابع الثقافي، فقد تكون الثقافة في الواقع عنصرا من عناصر التنمية المستدامة لإقليم ما ولذلك عليها من الآن فصاعدا أن تأخذ بعين الاعتبار البيئة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا السياق، لا تزال هناك أربع مدن فرنسية تتنافس لتصبح عاصمة للثقافة الأوربية لعام 2015 وهي **(بوردو، ليون، مارسيليا، تولوز)** حيث تنشغل بإبراز وإظهار كل ما لديها من إثارة وإبداع ثقافي من أجل الحصول على الحق في تمثيل ثقافة فرنسا خلال أربع سنوات. هذه البلديات التي تحمل مشاريع ضخمة من حيث أبعادها، تأمل امتدادا يتوافق مع استثماراتها، **لـيل** التي فازت بهذا اللقب في 2004

(87)– I bid, P 33.

كانت قد جلبت ميزانية بقيمة 70 مليون يورو بهذه المناسبة.[88] أكثر من نصف هذه الغنيمة الكبرى كانت تأتي من الجماعات الإقليمية (مدن، مقاطعات ومناطق).

هذه الأحداث الكبرى هي رمز للمكان الذي تشغله الجماعات كالمدن ضمن مجموعة كبيرة تدعى السياسة الثقافية، ويتم التعبير عن هذا المكان من حيث الميزانية و"**تمثل الثقافة تقريبا 15% تقريبا من الميزانية العامة للمدن التي تحوي أكثر من 100.000 ساكن**" هذا ما يراه **جون بيير سايز** مدير مرصد السياسات الثقافية.[89]

شجع رؤساء بلديات فرنسا النموذج المقنع جدا للمدينة الاسبانية **بلباوو**، أين يوجد متحف **قوقهام** الذي ساهم في استئناف النشاط الاقتصادي للمدينة، لم يخطئوا بهذا الشأن وهم ينتظرون ما وراء انعكاس الصورة مثل "أصدقاء الفنون" (إعادة تقويم لإقليمهم).

وكانت هذه بالفعل إستراتجية تلك المدن التي مستها الأزمة الصناعية مثل **قلاسقو** عاصمة الثقافة في 1990، أو **لانز** التي تستضيف فرعا لمتحف **اللوفر** في 2010.

يعتبر العرض الثقافي أيضا عاملا للتماسك الاجتماعي وبناء هويات جماعية، فالانعكاسات الثقافية ظاهرة مفيدة لاقتصاد هذه الأقاليم الأكثر جلاء. ولهذا كثيرا ما يتم إثارتها لتبرير الاستثمار. في الواقع 6.3% من الناتج المحلي الخام في عام 2006 استهلاك السياحة في فرنسا و 900.00 وظيفة مدفوعة الأجر قد نتجت عن وجود السياح، ومن الصعب تحديد الحصة الحقيقية التي نشأت عن السياحة الثقافية من 79 مليون سائح أجنبي زاروا فرنسا في 2006.[90]

ونصل في النهاية إلى أن 470.00 إنسان، أي 2% من قوة العمل في فرنسا سيتم توظيفها في قطاع الثقافة.[91]

([88])- Jean Michel Djean, La diplomatie culturelle de la France, op.cit, P23.

([89])- I bid, P 23.

([90])- Françoise Benhamou, L'économie de la culture, Edition seuil, Paris, 2007, P 82.

([91])- I bid, P 86.

كل تلك الجماعات التي تحاول الحصول على قطعة من "كعكة الثقافة" مضطرة إلى أن يُنظَر إليها كفاعل فعلي في الدبلوماسية الثقافية، كونها تساعد على نشر صورة معينة لفرنسا ولمواطنيها لدى المحليين وقادة العالم الأجانب، فهي تؤثر على معطيات دولية كالسياحة إلي تأمل استخدامها لصالحها.

ليس صدفة أن بعض التوأمة بين البلديات تؤدي إلى الاتفاقات الاقتصادية والشركات الثقافية، فبإتباع هذا المنطق، بدأت المؤسسات الثقافية الرسمية ترسم مشاريع مع نظرائها من أجل زيادة حجم أعمالها والتظاهرات الثقافية.

حيث أن التحالف الفرنسي **باري** في منطقة **دي بويل** جنوب ايطاليا تربطه علاقة وطيدة مع التحالف الفرنسي **نيس**. إن المتاحف التي عليها مواجهة ضغوطات مالية جديدة بصدد مراجعة طريقة إدارتها، تجد نفسها أيضا تتسارع لتلعب دورا في "الدبلوماسية غير المباشرة". إن الاصطلاحات في إدارة المتاحف تتساءل حقا عن مهام هذه المؤسسات التي تتماشى والسوق.[92]

هناك مناقشات جارية بشأن إعادة هيكلة أساليب عملها. أصبح استخدام اسمها مقابل تعويض مالي، بيع أو كراء الأعمال الفنية، تحديد حقوق الدخول، خلق فروع للمتاحف الكبرى في مناطق أخرى فرنسية أو في الخارج، جزء من المحاور الرئيسية لهذا التفكير.

فيمكن اعتبار أن المتاحف تشرع في تسويق الثقافة وهذا يتطلب بالضرورة تحديث إدارتها. إذ دخلت المتاحف، دون شك، في مرحلة من منطق الترفيه والتسلية وتخلت بذلك عن روح ما هو ثقافة منذ أجيال.

صادقت الجمعية الوطنية في أكتوبر 2007 على الاتفاق الدولي بين الحكومات الموقع بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة، وذلك لإنشاء متحف جديد **للوفر** في **أبو ظبي**، وسيسمى **لوفر الرمال**، سيترافق هذا المتحف وإنشاء ثلاثين فندقا فاخرا وفيلات وشواطئ ومراسي، سيحيط بذلك المتحف الذي سيجلب ما قيمته مليار يورو للمتاحف الفرنسية على مدى ثلاثين عاما بموجب العقد، مركبا سياحيا ذا جودة عالية.[93]

([92])–Françoise Benhamou, op.cit, P 86.

([93])– Accord du 06 mars 2007, http://www.diplomatie.gour.FR. consulter le 30/11/2013.

كما ستعير فرنسا الإمارات العربية المتحدة ثلاثمائة عمل فني من المجموعة الوطنية موزعة على 10 سنوات. مما سيمنح هذه الأخيرة مجالا لإنشاء تراثها، وسيتم تطبيق معايير علمية حددها محافظون فرنسيون، كما ستنظم متاحف وطنية لإقراض الأعمال وإدارتها. دون التزام أو رقابة ضمنية، سيتم اختيار الأعمال بإرادة وموافقة المسؤولين الفرنسيين.[94]

إضافة، وقبل الحكم الذاتي، ستحافظ فرنسا على رقابة صارمة لما هو لها، وستسمح للحائز بالتعرف أحسن على ما هو مطلوب في ما يخص المحافظة والمقتنيات الفنية، فعلى سبيل المثال لا تستطيع إقراض **لاجوكوند** أو **فينوس دي ميلو**، إذ لا يمكن حرمان الجمهور من الأعمال المتعلقة بتاريخ فرنسا، كذلك تلك الأعمال التي يتعذر نقلها بسبب هشاشتها لا يمكن جعلها موضوعا لهذا المشروع. وتتمثل ميادين البث في علم الآثار والفنون الجميلة والفنون الزخرفية منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا، وهذه المؤسسة ستكون ممثلة لأجزاء كثيرة من العالم.

يتم استخدام المبالغ الضخمة التي تنجر عن هذه الاتفاقية لتمويل الوكالة الدولية للمتاحف في فرنسا (فرنسا–المتاحف، التي أنشأت لهذه المناسبة في شكل شركة خاصة)، وتساهم الوكالة تلك في التعريف بمتحف التراث الفرنسي لدى وزارة الشؤون الخارجية والأوربية، كونها شريكة في إنشاء هذه الوكالة ، كما هو الشأن لوزرة الثقافة والإعلام ممثلا لدى مجلس الإدارة التابع لها. وبالإضافة إلى ذلك تسمح هذه الوكالة بتطوير الرؤية الثقافية والعلمية وكذا إستراتجية المتحف في المستقبل (165 مليون يورو برمجة عروض مؤقتة، مدى 10 سنوات) ، لكن أيضا استخدام اسم "اللوفر" (400 مليون أورو) إضافة إلى نشاط رعاية لصالح هذا الأخير (25 مليون)[48]، ستعمل جميع المتاحف الفرنسية على إحضار الشرعية العلمية وخبرتها، وكذا جزء من مجموعاتها من أجل تجسيد المشروع وتمكين استقلالية المتحف على المدى الطويل، أي على مدى 30 عاما.[95] يرمي هذا المشروع دون شك إلى أهداف دبلوماسية. من الواضح أنها، ومن الناحية المالية العملية، مربحة. وبما أنه لم ينتشر بعد تدويل المتاحف، يمكن إذا أخذ الأمثلة

([94])– I bid.

([95])– Catherine Tasca, Le rayonnement culturel de la France souffre du manque de stratégie et de moyens, Le monde, 20 février 2010.

السابقة بهذا الشأن، وهي سياسات التواجد في الخارج لمتحف **قوقنهام** ومتحف **الايرميتاج** لـ **سان بيترسبورغ**. وتفضل المتاحف مثل المتحف الإنجليزي في العموم سياسات التبادل والتعاون.

عبر بعض منتقدي مشروع **أبو ظبي** على أن هذه المبادرة سابقة تربط بين تقديم الأعمال والتعويضات المالية، في حين أن حتى المعارض الدولية واقعة على أساس مبدأ القروض غير المسددة، والتي من شأنها فتح الطريق أمام الاستخدام التجاري للمجموعات العامة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأعمال الفنية في الواقع هي مواضيع هشة، ويمكن فقط المشروع العلمي للعرض الذي تم تحت رعاية أطراف لا تملك أهدافا تجارية أن يشجع تحفيز هذه الخطوة.

عمل مشروع مماثل في لندن بالتعاون مع متحف **قجنهام** على خلق صالات العرض **أرميتاج** في معهد الفنون **كورتو** (لندن).

تروج المتاحف الكبرى، دون شك وبطريقة شرعية، للثقافة الفرنسية، وتشارك في العمل الدبلوماسي للدولة، ولكن من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كانت مستغلة.

فتحت بعض العوامل في نشأة المشروع الباب للتنبؤ بظهور وسيلة تجارية جديدة تستعمل المتاحف لأغراض سياسية، أولا الاتفاق مع دولة الإمارات العربية المتحدة المفتوح لجميع المتاحف الوطنية وعلى نطاق أوسع لجميع المتاحف الراغبة في المشاركة: رفض متحف **اللوفر** في البداية المشاركة في المشروع، الحجة الثانية، تم إبرام عدة عقود مهمة تجارية واتفاقيات عسكرية بالتوازي مع دولة الإمارات العربية المتحدة.[96]

يعتبر هذان التقريران المهمان محل شك حول جوهر المشروع الثقافي، ويغذي عدد كبير من الملاحظين فكرة أن الجانب الثقافي والعلمي موجودان خلف مجموعة واسعة من المفاوضات بين الدول.

([96])– Catherine taska, op.cit, P 13.

تكسر فكرة الطابع الجمالي للاتفاق الثقافي الادعاء الذي يزعم أنه يجب على السياسة أن تكون واقعية، في حين العوامل الثقافية لديها قيود ذات طابع أخلاقي. ويدين العديد من المعارضين للمشروع السيطرة السياسية لهذا الاتفاق.

من الصعب للثقافة حماية هويتها واستقلاليتها من متطلبات الاقتصاد على المدى الطويل، في حين أن الثقافة والتعليم هي مجالات تنطوي ضمن نظرة فريدة من نوعها وامتيازات معنوية وأخلاقية.

تم في النهاية تأكيد بناء المتحف بتوقيع الوزير، والمستقبل سوف يعلمنا ما إذا كان هذا الخيار ضارا أم لا للممارسة الثقافية والحفاظ عليها.

أدى هذا الجدال، على الأقل، إلى مناقشة قضايا كثيرة مثل خلط السياسة والثقافة التي قد تتكرر في المستقبل، ففي حالة ضيق الميزانية، يبدو الإغراء كبيرا لتصدير المداخيل التي اشتغلت عبر المحيط الأطلسي، وتشجيع تطوير المؤسسات والعمل الخيري، كذلك تمكين المتاحف من إنشاء صناديق وقف، وعموما التسيير الواقعي لعمل المؤسسات الثقافية الفرنسية في فرنسا.

ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن هناك فاعلين جدد يهرعون إلى الساحة الثقافية الدولية، فالجماعات الإقليمية والمحلية، الجمعيات والمتاحف أيضا لها دور، مباشر أو غير مباشر، في الدبلوماسية الثقافية.

إن نظرة المقارنة بين مستويات مواضيع التحليل (المؤسسات الثقافية على الصعيد المحلي والأوروبي والدولي)، تعكس المشاكل الكبرى التي تمس عالم الثقافة الفرنسية بأسره، كما أن العلاقات بين المجالات الرئيسية الثلاث (الثقافة والاقتصاد والسياسة) هي الاعتبارات المركزية أيا كان الغرض من الدراسة، وعلى الثقافة تلبية احتياجات ورهانات تتكرر مع مرور الوقت.

يبدو أنها، بغض النظر عن المؤسسة التي تحمل رسالة ثقافية، تقوم بذلك لأغراض سياسية واعتمادا على العوامل الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: مرتكزات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية

المطلب الأول: العالمية والعظمة:

لفرنسا دور خاص في النظام الدولي، وينبع جوهر تصوراتها لدورها العالمي من الثورة الفرنسية 1789، هذه الثورة التي شكلت حدثا كبيرا ليس في فرنسا فقط، وإنما في كامل أنحاء أوروبا، وعلى إثرها أصبحت فرنسا صاحبة حضارة ورسالة قائمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب نشرها في كافة أنحاء العالم، خاصة في العالم النامي وأوروبا الوسطى، وتهدف فرنسا من خلال هذه الرسالة إلى تقوية موقعها في النظام الدولي.[97]

فما يعزز تسهيل نشر ثقافتها علميا هو إبراز دور فرنسا كقوة تاريخية كبرى، وتمتعها بمراكز متقدمة في المؤسسات والمنظمات الدولية باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، يتمتع بحق الفيتو، ولها مصالح حيوية عالمية وإقليمية ورثتها من العهد الاستعماري.

حيث نلاحظ استمرارية في فحوى الخطاب والتصرفات السياسية، فعلى الرغم من تغير النظام والحكام على مدى فترة طويلة، إلا أننا نلاحظ رغبة متأصلة لدى القيادات المتعاقبة، تبتغي تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية،حيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر على أن تعامل كقوة كبرى ومحرك فعال في الدبلوماسية العالمية، مرتكزة في ذلك على المؤهلات الذاتية، فهي قوة اقتصادية لا يستهان بها، وعضو دائم في مجلس الأمن، إلى جانب توفرها على قوة نووية.

وهكذا استقرت أفكارها وسادت منذ الثورة الفرنسية، ففرنسا طورت فكرة أنها التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم.

وقد عملت التقاليد الجمهورية بأمانة بهذا الإلهام المزدوج كحجة للتوسع، فقد أشار **لامارتين** وزير الخارجية عام 1848 إلى ضمير فرنسا المتمثل في مهمتها التحريرية والحضارية في هذا القرن.[98]

كما ورد في يوميات الحرب **لشارل ديغول**، أن **فرنسا وكأنها أميرة الأساطير والسيدة العذراء في اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة والتي خصتها الأقدار بمهمة استثنائية.**[99]

([97])- Paul Gallis, France: Factors shaping foreign policy, and Issues in U.S French relations."

([98])- مارسيل ميرل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 01، 1996، ص 290,

كما نجد **جيسكار ديستان**، يكتب من نفس المنطلق، مؤكدا أن "**فرنسا لن تتقوقع على نفسها لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة**".

وفي نفس المضمون صرح **جاك شيراك** إن "...**فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة مع العالم بأسره... وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان شمال إفريقيا والتي تقع مباشرة بالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد.**"[100]

وهذا ما أكد عليه الرئيس السابق **نيكولا ساركوزي** بقوله: **أول هدف هو تحقيق أمن واستقلال فرنسا، وبما أن مصالحنا هي مصالح شاملة فإن مسؤوليتنا هي كذلك مسؤولية عالمية.**[101]

ومن أهم مواضيع العالمية في أولويات الدبلوماسية الفرنسية نجد موضوع عالمية حقوق الإنسان، وصرح في هذا الخصوص الرئيس الحالي **فرنسوا هولاند** أثناء المناقشة الافتتاحية للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بـ 25 سبتمبر 2012 قائلا: **" تسعى فرنسا إلى أن تكون عالمية بمثالتيها، ليس لإملاء سلوكها، بل لأنّ حقوق الإنسان تمثل تاريخها ورسالتها، كما تسعى أن تكون مثالية في الدفاع عن الحريات الأساسية، فهذه هي معركتها وشرفها**".[102]

فهذه الحقوق العالمية جزء من القيم المؤسسة للجمهورية الفرنسية، كما تنص عليه ديباجة الدستور الفرنسي، ويعتبر احترامها أمراً أساسيا في ممارسة الديمقراطية في فرنسا والتزامها خارجياً.

([99])- شارل ديغول: مذكرات الأمل- التجديد، 1958- 1962، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971، 103,

([100])- شارل ديغول، مرجع سابق، ص 103,

([101])- La France, Puissance d'avenir, Politiques internationales (IFRI), N 115, Printemps 20007, P 03.

([102])- Benoit Duteurtre, Comment 5ans de Sarkozysme massacré, le réseau culturel français, Marianne, 26 Novembre, 2011, P 11.

ويتجلى هذا الالتزام في تدابير تتخذ على الصعيدين السياسي والدبلوماسي على المستويات القطرية والأوروبية والدولية، وتقترن بتدابير تتعلق بالتعاون والدعم في مواضيع ذات أولوية.

يمكن اعتبار العظمة شيء مقدس بالنسبة للقوانين، فهي مرتبطة بشكل مباشر بمكانة فرنسا وقوتها على مر التاريخ، لكونها تثير ذكريات مجد فرنسا التي تعبر عن نفوذها ومكانتها في العالم. وتستمد هذه الفكرة من عهد **لويس الرابع عشر**، عندما أصبحت الفرنسية لغة النخبة في البلدان الأوربية المتحضرة، كما تستمد أيضا من الطموحات غير العادية والانجازات الجبارة في عهد **نابوليون بونابارت**.

من أهم مبادئ الثورة الفرنسية: الحرية والمساواة والأخوة، التي أصبحت ذات صيت عالمي وزعزعت حتى الأراضي التي غزتها الأسلحة الفرنسية. هذا بالإضافة إلى إنجازات فرنسا الفنية والعلمية عن طريق موسيقاها وكتاباتها وعلمائها ومفكريها، حيث نلاحظ أن هناك إصرار دائم ومستمر بين رجال الدولة الفرنسيين على عظمة فرنسا، وهذا ما نلمسه من خلال خطاباتهم، حيث قال **شارل ديغول** في احد خطاباته:" **حدث ذات يوم أن كانت هناك دول تحكمها عادات عرقية، ثم فجأة اضطر الشعب الذي كان بطلا للمسرحية إلى الانسحاب من المسرح، في حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله، والآن بإمكان هذه الدولة أن تقف على قدميها.**"[103]

وقال **جاك شيراك** في نفس السياق: "**فرنسا بلد عظيم، إنني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة، فمن خلال شخصي يكرم وطن حقوق الإنسان وآداب السلوك.**"[104]

كما عبر الرئيس السابق **نكولا ساركوزي** في كتابه **"معا" Ensemble** عن عظمة فرنسا، عندما خصص فصلا كاملا بعنوان **معجزة فرنسا**، وقد عبّر قائلا: **"عندما أفكر في فرنسا، لا أقارنها بأي بلد آخر أو إقليم... لأن فرنسا بالنسبة لي معجزة**"، غير أنه ينبه بأن هذه المعجزة ضعيفة الآن مقارنة بالماضي، فيكمل قائلا: **"فهل ندرك أننا ساهمنا في إتلافها؟ بماذا يمكن أن نجيب على أبنائنا وأحفادنا عندما يسألوننا عن ميراثنا الطويل عبر مختلف العصور؟.... فإذا ما تم انتخابي رئيسا لفرنسا سوف**

([103])– شارل ديغول: مذكرات الأمل–التجديد 1958– 1962، مرجع سابق، ص 59.

([104]) – جاك شيراك: فرنسا جديدة، فرنسا للجميع، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ط 01، 1996، ص 121,

أتبنى مشروعا قوميا تربويا ضخماً، أتحمل مسؤوليته أمام البرلمان وأمام الدول، يعيد الخلق والإبداع بين الفن والثقافة، لأن أزمتنا هي أزمة عدم الثقة في النفس في المقام الأول....فإلى الذين قدموا لي حصة من تاريخنا وثقافتنا ومثلنا، وبدؤوا مسيرة العظمة، الذين استمد منهم فخري لكوني فرنسيا، وشغفي للسياسة، أعدهم بالوفاء بالتزامي."[105]

إذن يجب أن تحافظ فرنسا على مكانتها بين الدول، سواء في أوربا أو العالم ككل، ونظرا لقلة إمكانيتها لتصبح قوة عظمى قادرة على إدارة العالم لوحدها. فإنها ركزت على فكرة ضمان رتبة متميزة في عالم متعدد الأقطاب، وقد وضع الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** عدة مبادئ يجب أن تقوم عليها هذه التعددية، وهي كالتالي:[106]

- مبدأ المسؤولية الجماعية في العمل وضمان القيادة الجماعية لإدارة المخاطر العالمية.
- مبدأ التضامن لمكافحة استعباد الأفراد.
- مبدأ العدل والإنصاف حتى يتسنى تنظيم العولمة، لكي تعود بالفائدة على الكل أو تقاسم الأعباء بين الكل.
- مبدأ التنوع للحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.
- المبدأ الوقائي الذي يجب أن يطبق على مجال البيئة، وذلك لتوفير ظروف طبيعية للأجيال القادمة.
- مبدأ الحرية لضمان الديمقراطية للجميع، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان. [107]

تمثل هذه النقاط أهم الأسس والركائز السياسية الخارجية الفرنسية، والتي تؤكد على مطامع كبيرة، وأهداف صريحة في سائر القضايا التي تهم فرنسا، والتي مفادها أن هاجس فرنسا هو إسماع صوتها في كافة أرجاء العالم وبالتالي بروزها كقوة لها وزنها وثقلها في النظام الدولي.

([105])- Extrait d'ensemble, Le nouveau livre de Nicholas Sarkozy, en : http://www.xoedition.com. Consulter le 21/12/2013.

([106])- La France et le monde, la conception Française du nouvel ordre international après la drute du mur de Berlin, P 423, en http://www.diplomatie.govv.FR. consulter le 21/12/2013.

([107])- La France et le monde, la conception Française du nouvel ordre international après la drute du mur de Berlin, op.cit, P 423.

المطلب الثاني: اللغة الفرنسية كإرث حضاري

تعتبر الفرنسية اللغة الأم لـ115 مليون شخص في العالم حسب أرقام سنة 2006،كما أن 61 مليون شخص آخرون يتقنونها جزئيا، و89 مليون شخص اختاروا تعلمها، فالفرنسية لغة يتقاسمها 265 مليون شخص على مستوى القارات الخمس، بفضل الدبلوماسية الثقافية الفرنسية الوحيدة بامتدادها الجغرافي، أصبحت الفرنسية حاضرة دائما في جميع المجموعات الجغرافية في العالم، حيث يعود هذا الانتشار إلى امتداد فرنسا في القرن XIX[108]، ووحدها اللغة الانجليزية تستطيع الوصول لنفس هذا التقسيم.

يقاس التألق العالمي للفرنسية كذلك بالنظر إلى المكانة التي احتلها لدى المنظمات المختلفة المتعددة الاتجاهات، إذ تبقى اللغة الفرنسية لغة رسمية ولغة عمل منظمة الأمم المتحدة داخل المؤسسات الأوربية وفي اللجنة العالمية الاولمبية، تعتبر هذه اللغة فضلا على ذلك، لغة تتداولها محكمة العقوبات العالمية حيث أنها اللغة الوحيدة العالمية للمصالح البريدية واللغة الرسمية للاتحاد الإفريقي.[109]

تعتبر الفرنسية في الواقع اللغة الرسمية أو المشتركة مع لغة أخرى رسمية لدى 28 دولة، مع أنها أحيانا ليست اللغة الأم، وعليه نجدها في أغلب الأحيان لغة الإدارة والتعليم والقضاء بل وحتى الإعلام، حيث كان التحدث باللغة الفرنسية شائعا في قارة إفريقيا قبل أوروبا، أما في أوروبا الوسطى والشرقية ورومانيا فنجد 8% متحدث باللغة الفرنسية، وتعرف كل من بولونيا ومولدافيا العدد الأكبر لمتحدثي اللغة الفرنسية، وأخيرا آسيا هي القارة الذي يقل فيه عدد متحدثي اللغة الفرنسية لكن الطلب لتعلمها يتزايد سنة تلو الأخرى.[110]

يعتبر تعليم الفرنسية عنصرا أساسيا لتألق فرنسا في الخارج، حيث تم دعم نشاط 900000 أستاذ للغة الفرنسية من طرف التحالفات الفرنسية وشبكات المصالح الثقافية ومعاهدها في الخارج، ضف إلى ذلك المؤسسات الفرنسية في الخارج، ففي سنة 2005-2006، تم تقسيم 429 مؤسسة على 125 بلد يضمن التكوين لـ235000 تلميذا منهم 80 من جنسية فرنسية، وفضلا عن التعليم اللغوي القاعدي

([108])- Dominique Wolton, Demain la francophonie, Flammarion, Paris, 2007, P 05.

([109])- Dominique Wolton, op.cit, P 10-11.

([110])- I bid, P 11.

فالعرض يميل للتنويع بدمج الاختصاص المهني حيث نجد على سبيل المثال: اللغة الفرنسية في ميدان القضاء، العلوم، السياحة، العلاقات الدولية.[111]

في إطار تعليم اللغة الفرنسية أيضا، تمنح الدولة شهادات من أجل تقييم وتقويم المتعلمين، حيث أن تشكيلة الشهادات واسعة ومتنوعة، وهذا من شأنه أن يشكل ميزة وعقبة في نفس الوقت، وتنوع الشهادات يساهم أيضا، نوعا ما، في نقص المصداقية.

تحرر الشهادات التي تمنحها وزارة التربية الوطنية من قبل المركز العالمي للدراسات البيداغوجية، كشهادة الدراسات باللغة الفرنسية والشهادة المكثفة في اللغة الفرنسية، والفائدة الرئيسية من هذه الشهادات هي إدماجها في الإطار الأوروبي المشترك لمرجع اللغات، بهذا تجد اعترافا مشتركا في كل بلدان الجالية الأوربية، إذ يوجد كذلك اختبار المعرفة الفرنسي الموحد الذي يقدم ميزة السماح للمتعلم بترتيب مستواه اللغوي على سلم ستة مستويات، تستعمل الجامعات هذا الاختبار عادة من أجل تقييم مستويات الطلبة الأجانب.[112]

وتقترح غرفة التجارة والصناعة في باريس اختبارات وشهادات للغة الفرنسية داخل 1000 مركز معتمد في العالم، وتقترح خاصة اختبار المعرفة الفرنسي المعترف به لدى وزارة التربية الوطنية.[113]

تملك التحالفات الفرنسية كذلك اختباراتها وشهاداتها الخاصة، ويمكن أن تعتمد "كمراكز للتحرير" أو "مراكز للامتحان" فيما يخص الشهادات المذكورة سابقا، غير أنها تقترح كذلك الشهادة الأولية للفرنسية العملية المقيّمة للقدرات اللغوية للمستوى الابتدائي (أي المستوى أ2 لـ الإطار الأوروبي المشترك لمرجع اللغات وشهادات اختصاص الفرنسية).[114]

([111])- Claude Hagége, Combat pour le Français, au nom de la diversité des langues et des cultures, Odibe Jacob, Paris, 2006, P 195.

([112])- Dominique Wolton, Demain la francophonie, op.cit, P 31.

([113])- I bid, P 33.

([114])- Dominique Wolton, op.cit, P 36.

فمن السهل جدا التصور أن الناس لن يفهموا جيدا تقسيم المؤهلات بين المؤسسات، والفائدة التي يرجونها من اجتياز هذه الشهادة أو تلك، وإلى أي مدى سيتم الاعتراف بها أو عدمه، تعتبر هذه الشهادات أدوات لسوق لغوية حقيقية، حيث تعتبر المؤسسات والشهادات المختلفة مواضيع الصراع المصيرية بين مختلف كيانات ترقية اللغة.

تمثل الشهادات في الواقع فرصة مالية مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات العديدة التي تقوم بمنحها وتحريرها، حيث نشهد منافسة وديّة لكنها شديدة بين الكيانات المختلفة لترقية اللغة الفرنسية، ولأجل فرض الشهادة التي يمكنها أن تأتي بالجديد، حيث أن بعض المؤسسات تحصل على أغلبية ميزانيتها من نتاج الامتحانات، إذ تتجه أحيانا لضمان البرنامج الثقافي داخل بعض المؤسسات وحتى ضمان استمرارية البعض الآخر.

الفصل الثالث

العامل الثقافي في العلاقات الدبلوماسية الفرنسية تجاه الجزائر

تعتبر فرنسا من الدول الأكثر ترويجا لفكرة استثمار الثقافة في السياسة الخارجية فاحتلالها مركز رابع قوة ثقافية في العالم يسهل لها القدرة على الإغراء بأفكارها ومعارفها وثقافتها، والوصول من خلال ذلك إلى مصالحها المنشودة، إذ بحكم التاريخ والقرب الجغرافي، والواقع اللغوي، فإن لفرنسا مصالح ثقافية مربوطة بمصالح اقتصادية وسياسية ترعاها بالجزائر.

و سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز ثقل العامل الثقافي في العلاقات الفرنسية–الجزائرية بالعودة إلى أهم الأطر الاتفاقية المنصبة في الشأن الثقافي، بالإضافة إلى التطرق لأهم جهاز تنفذ من خلاله الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر.

المبحث الأول: تأثير الجانب التاريخي على العلاقات الثقافية الجزائرية–الفرنسية

بالرغم من أن العلاقات الجزائرية الفرنسية تعود إلى ما قبل سنة 1830، فقد كانت بين الدولتين معاهدات وتبادل أسرى، وجوسسة، وتقارير قناصل، ورحلات، وأيضا الكتابات الفرنسية حول الجزائر كانت متوفرة قبل الاحتلال،[1] إلا أن التماس الفعلي والعلاقة الأهم بين الجزائر وفرنسا كانت بعد احتلال هذه الأخيرة لمدينة الجزائر في5جويلية 1830، فمنذ الحملة، انفتح المجال أمام الكتاب والفنانين والمؤرخين الفرنسيين ليكتبوا عن الجزائر، ولكن من وجهة نظر الغالب عن المغلوب، والمنتقم عن خصمه.[2]

ولهذا فإننا سنحاول رصد معالم هذه العلاقات بين المغلوب والغالب، خلال فترة الاحتلال(1830–1962)، من خلال شقها الثقافي العام ثم نتطرق بعدها إلى ما بعد الاستقلال، وتأسيس العلاقات بين الدولتين المتكافئتين.

المطلب الأول: العامل الثقافي في الفترة الاستعمارية:

---

[1]– أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط 1، 1998، ج 6، ص 379.

[2]– المرجع نفسه، ص 379 – 380.

يمكن أن نرصد علاقة الجزائر بفرنسا في شقها الثقافي من خلال ملمحين رئيسين، الأول متعلق باستغلال سلاح الثقافة داخل الجزائر لمحاربة هويتها والهيمنة عليها، بغية إدماجها تماما في فرنسا، وصنعها على قيمها وأفكارها، والثاني يتعلق باستغلال السلاح الثقافي خارجيا، لمحاربة القضية الجزائرية، والدفاع عن الجزائر الفرنسية حتى آخر رمق.

أ- التوظيف الفرنسي للمعطى الثقافي داخل الجزائر:

احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، ووضعت كل قوتها العسكرية والفكرية للهيمنة على الأراضي الجزائرية، وكل شيء قد بدأ ذات يوم من شهر جويلية، إن التدخل الاستعماري قد صبغ الجزائر بصبغة دائمة وهو في أساس تقسيم تاريخ هذا البلد العربي- الإسلامي إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الاعتداء الاستعماري ومرحلة ما بعده.[1]

لا يشبه شيء في تاريخ الجزائر المعاصر ما حدث في البلدان الأخرى، أولا وعكس ما جرى في بلدان قريبة كالمغرب وتونس ومصر فإن الاستعمار في الجزائر كان استعمارا استيطانيا، وثانيا خلافا للاستعمارات الاستيطانية الأخرى، كانت قد استولت على مناطق سهلة الغزو ومتوفرة على أراضي شاغرة سهلة الامتلاك وبها سكان متشتتون، بدائيون وغير قادرون على المقاومة.

قد امتلك استعمار الجزائر سنة 1830 أرضا لها أصحابها، وهم كثر يحرثونها ويستبسلون في الدفاع عنها، وهذا الجنس متواجد على هذه الأرض الإفريقية منذ قرون على حضارة متقدمة.

---

[1]- غريد جمال: الاستثناء الفرنسي التحديث في محك المجتمع، دار القصبة، الجزائر 2007، ترجمة المقدمة بواسطة أسبوعية :
http://www.lanation.info/الإستثناءالجزائريالمعرفةأولا_a1358.html Consulter le 21/10/2013

وقد رفض هذا الاستعمار العنصر الأصلي وبخاصة في دينه وثقافته ولغته لأنه كان في نظره في أسفل سافلين، وبالفعل "**فإن المستعمرين وباسم حضارة راقية قد حاولوا بكل قواهم وبشتى الوسائل محو اللغة والثقافة العربيتين بحجة أن الأولى ميتة وأن الثانية ثانوية**"[2]

هذه هي الرسالة الحضارية التي رفع الفرنسيون شعارها أثناء غزو الجزائر، والتي وجدنا كبار الفلاسفة الغربيين و حتى أصحاب النزعة الإنسانية منهم يدعمونها ويجدون لها المبررات، متكئين على مبادئ مثالية عامة.[1] حتى أن معظم الفرنسيين وتبعهم بعض الأوروبيين، اعتقدوا أن احتلال الجزائر كان نعمة وبركة على أهلها.[2]

ذلك أن ذوي النظرية التطورية والتقسيمات العنصرية للمجتمع البشري (الحكم على حضارته ومدينته وذكائه، حسب جنسه وإثنيته)، جعل الغرب يستبيح الاحتفاظ لنفسه فقط بمسمى الإنسانية متميزا عن بقية العالم المتوحش،[3] ويجعل من هذا المنطلق مبررا لحملاته التوسعية الاستعمارية، لأجل تمدين المتوحش، فرجال الأنوار يجب أن يعبروا عن أنفسهم، ويتحملوا مسؤولية كونهم وارثين للتراكم المعرفي الإنساني، ويجب عليهم أن يحملوا المتأخرين عن هذا الركب المعرفي حملا إلى بلوغ مستواهم .... إنها مهمة تحريرية للإنسانية.[4]

ما دفع بعض الجنرالات إلى التصريح بأنهم في مهمة دينية وأخلاقية مقدسة وأن فرنسا جاءت لإيقاظ الجزائر، وأقنعوا بذلك ممثلي الشعب الفرنسي في البرلمان، والشعب من ورائه: فقد نشر **الجنرال دوفيفي** في عام 1843 رسالة يقول فيها: **وهناك مشروع آخر سوف يرضي المشاعر النبيلة لدى الفئة الصالحة من أمتنا، إذا تواصل العمل فيه إلى أن يتم احتلال الجزائر نهائيا. وهذا المشروع ديني وأخلاقي محض، ويتعلق بإدخال الحضارة إلى الشعوب الإفريقية، والحضارة المستهدفة هي التي تنبثق بأكملها من أخلاق**

---

[2]– LEROY–BEAULIER ,L'Algérie et la Tunisie Guillaumin et Cie, paris, 2 éme édition, 1897, p3.in,Grid, Djamel op.cit.

[1]– الأشرف مصطفى: مرجع سابق ص 276.

[2]– سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 270.

[3] –Guilhaume, jean– François, Op.Cit. p.22.

[4] –Ibid, p,26.

المسيح، وليست هي الحضارة المتهافتة على المادة، القائمة أساسا على إرضاء الحاجات...فإذا شئنا أن نحضر الشعوب فما علينا إلا أن ننشر أفكار الإنجيل.[115]

كما اتكأ الفرنسيون لبسط نفوذهم على حق ملكيتهم لهذه الأرض، باعتبارهم ورثة الحضارة الرومانية والإغريقية القديمتين، كما تقدم[116]، يقول المفكر **مصطفى الأشرف:** "**ولتبرير سلوكهم يتذرع الكثير منهم ليس فقط بحروب نابليون، وليس فقط بالأساليب الرومانية في إقرار السلام، يلتفتون أيضا إلى ما تبقى من آثار الماضي العتيق، ويعلنون في تكبر وعجرفة بأنهم الورثة المباشرون للإمبراطورية الرومانية، وإنهم يستعيدون في الجزائر ما كانوا قد فقدوه من أرزاق وممتلكات.**"[117]

وهكذا فلم يعد الاستعمار مجرد رحلة للبحث عن الموارد، وتوسيع خارطة الدولة المهيمنة، بل أصبح بفضل هذه الحجج مهمة مقدسة و"**ضرورة سياسية في الدرجة الأولى... إذ أن غزو بلد من عرق أدنى من قبل بلد من عرق أعلى لا يدعو إلى الاستنكار... عندما يكون الأمر بين الأعراق المتساوية فذلك أمر يدعو إلى الاستهجان، لكن تجديد الأعراق المنحطة بأعراق عليا فتلك عناية إلهية للإنسانية.**"[118]

وبما أن احد أهم أهداف المستعمر، هو قطع الشعوب المحتلة عن ماضيها، وثقافتها التي تصنع تميزها وخصوصيتها، فإن السياسات الإدماجية–الاستيعابية التي انتهجتها القوى الاستعمارية، والتي اتكأت على رفض كامل لثقافة وهوية الآخر، كانت ذات وظيفتين:

أولا: تجريد الشعوب المستعمرة من ثقافتها الأصلية أو العمل على انحلالها منها (déculturation)، لغرض إيجاد فراغ إيديولوجي– ثقافي.

([115]) – المرجع السابق، ص 276.

([116])– أنظر نفسه، ص 19.

([117]) – الأشرف مصطفى، مرجع سابق، ص 283.

([118])–Girard Youssef : De l'intellectuel colonise et post–colonise selon Frantz Fanon, Ali Shariati et Edward Said, Publié sur le net le 19 Mai 2009, in http://www.hoggar.org/documents/uploads/youssef–girard.pdf P 12. Consulter le 16/10/2013

ثانيا: بعد أن يتم إيجاد هذا الفراغ الإيديولوجي – الثقافي ،تكييف هذه الشعوب مع الثقافة الغربية، أو مثاقفتها معها[119] (Acculturation).

وبما أن الثقافة واللغة متداخلتان تداخلا لا انفكاك له[120] فقد توجهت عناية السلطات الاستعمارية منذ اليوم الأول إلى محاربة اللغة العربية تنفيذا لسياستها الإدماجية الاستيعابية، بغرض إحلال اللغة الفرنسية أخيرا بدلها، فأعلن الفرنسيون منذ البداية، على لسان قادتهم أن هدفهم هو تمدين الجزائريين المتوحشين أو نصف المتمدنين، وأن لهم رسالة حضارية يؤدونها، وهي تتمثل في إحلال النظم الفرنسية محل النظم الإسلامية القائمة، وجعل اللغة الفرنسية هي لغة السيادة، ومن ثم كان هدفهم هو الوصول إلى نقطة الاندماج حين يصبح المجتمع الجزائري مجتمعا متفرنسا لغة ودينا ونظاما.[121]

ولكي تتمكن القوة الاستعمارية من فهم ميدان حربها الجديد، فقد حاولت فهم طبيعة المجتمع بجلب عشرات من المستشرقين مع بدايات الحملة الفرنسية على الجزائر، كتبوا كتبا عدة عن المغاربة، وخصائص المجتمع الجزائري ولم يكن غرض الفرنسيين تعليم الفصحى ولا المحافظة على العربية المكتوبة أو تثقيف أهلها، وإنما كان التعرف على الجزائريين بوسيلة الاتصال الوحيدة بهم وهي العربية "الدارجة"، ثم العمل على نشر الفرنسية بينهم بالمؤثرات الأخرى غير التعليم.

وقد عبرت عن ذلك صراحة رسالة الدوق **دي روفيقو** إلى وزير الحربية الفرنسي، فقد جاء فيها: "إن الجزائر لن تكون حقا فرنسية إلا إذا أصبحت فيها اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة، وأصبحت الفنون والعلوم التي عرفتها فرنسا وشرفت بها، معروفة في الجزائر أيضا، وقضى على الجهل والتعصب الذين كبلا العقل العربي فلم يظهر كل مواهبه. إن الهدف الأسمى من كل المحاولات التي تقوم بها الإدارة في التعليم هو: "إحلال الفرنسية محل العربية، باعتبار اللغة الفرنسية هي لغة السلطة، ولغة الإدارة.

(119–) I bid, P 12.

120– محمود محمد شاكر: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، دار المدني، القاهرة، 1987، ص 67.

121– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 197.

ومن ثم فستنتشر اللغة الفرنسية بسرعة بين الأهالي، لاسيما إذا جاء الجيل الجديد أفواجا للتعليم في مدارسنا."[122]

وفعلا، وتطبيقا لتوصيات **دي روفيقو** فقد "... سعى الفرنسيون منذ أول وهلة إلى سحر بعض الجزائريين بحضارتهم ولغتهم، وعملوا على تكوين فئة قابلة للاندماج والذوبان في فرنسا، ومنقطعة عن ماضيها وتراثيها اللغوي والديني، وهذه الفئة هي التي أصبحت تعرف بالنخبة الاندماجية وهي فئة قليلة تعلمت، في أغلب الأحيان، في المدارس الفرنسية الخاصة بالأهالي، وكانت غالبا من أبناء الموظفين لدى الإدارة الفرنسية، وقد مسخت هذه الفئة مسخا وتجنس أكثرها بالجنسية الفرنسية أو "**طورنت**" كما يطلق عليها شعبيا....وكان أوائل هذه الفئة قد خطفهم الفرنسيون خطفا، واعتبروهم رهائن، ثم أخذوهم من الجزائر إلى فرنسا وأدخلوا بعضهم إلى مدارس خاصة في باريس، وبعد غسل أمخاخهم أدخلوا في الجيش وفي الإدارة، وهكذا أصبحوا هم نواة النخبة الاندماجية".[123]

وهكذا استعملت السلطات الاستعمارية كل وسائل الهيمنة في الجزائر، فبعد أن استتب الاحتلال بالتدرج أخذ يبحث عن وسائل الدوام، ومنها إبعاد العرب والمسلمين عن ديارهم وأراضيهم والرمي بهم في مجال الصحراء أو في شواهق الجبال الجرداء، ثم أخذ الفرنسيون يتحدون الجزائريين بأنهم غير محتلين، وإنما هم في بلادهم، بلاد أجدادهم الرومان القدماء، وكانوا يواجهون الجزائريين بهذه المقولة المتكررة: إننا نحن أصحاب السيادة، والسيدة يجب أن تكون كاملة في اللغة والسياسة والاقتصاد والمطاعم والحكم ... إلخ، وعندما رفض الجزائريون هذا المنطق أصدر الفرنسيون لهم قوانين الأندجينا....(الأندجين هو الساكن الأصلي المتخلف) ومعنى الأندجينا حينئذ هو مجموعة القوانين والإجراءات التعسفية الاستثنائية الموجهة ضد السكان الأصليين المتخلفين.*

ثم كانت المدرسة من أهم وسائل الهيمنة الاستعمارية،اتخذ منها الفرنسيون أداة لدمج الجزائريين في البوتقة الفرنسية، وكانوا قد بدؤوا ذلك منذ الشهور الأولى للاحتلال، ولكن الجزائريين كانوا لهم بالمرصاد، فقاطعوا في البداية المدرسة الفرنسية، وتمسكوا بمدرستهم فرد عليهم الفرنسيون بقطع جميع الموارد على

---

[122]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 17.

[123]– المرجع نفسه، ص 143.

المدرسة العربية الإسلامية، ومصادرة أوقافها وتشريد معلميها وهدم مؤسساتها، ولم يكن غرض الفرنسيين هو نشر التعليم كما قد يتخيل البسطاء، وإنما إنشاء مراكز تدريبية على الأفكار الفرنسية والعادات والمداخيل إلى اللغة الفرنسية، أي إحداث زعزعة في الذهنية الجزائرية وفصل الأطفال عن ذويهم عقليا، وتكوين جيل لخدمة المصالح الفرنسية، عن طريق التثاقف.

ثم لعبت المدرسة الفرنسية دورا غير نزيه لا يليق بالعلم والحضارة، وهو إعطاء بعض الجزائريين كميات من العلم وحرمان الآخرين منه وكان ذلك من باب التفريق بين المواطنين، وإشعار البعض منهم بأنهم أكثر تفوقا على جيرانهم وأنهم أصبحوا يشبهون الفرنسيين نشاطا وأصولا ومعيشة ولكن عندما وصل هؤلاء المتعلمون الجزائريون إلى درجة المطالبة بحقوقهم أجابهم الفرنسيون بأنهم: "أندجين" كالآخرين، وقد نجحت المدرسة الفرنسية، مع ذلك في تكوين أقلية اندماجية (نخبة) أصبحت بالتدرج مفصولة عن المجتمع ودون أن تصعد إلى مصاف الفرنسيين في المعاملة.

هذا المسح للهوية الجزائرية، والتحويل القسري للنخب نحو تعلم اللغة الفرنسية، والتشبع بالقيم الثقافية والحضارية الغربية والفرنسية بالخصوص، واستبسال سلطات الاحتلال الفرنسي في محاربة اللغة العربية، ومقومات الهوية الوطنية، صنع حالة غريبة غير مسبوقة، هي التي سماها الدكتور **جمال قريد** بالاستثناء الجزائري، والتي خلفت لنا ساحة صراع واحتراب داخلي، بين المنتمين للتيارات الوطنية الجزائرية أنفسهم، مابين معرّبين ومفرنسين توسع الشرخ بينما، وتقوى الصراع أثناء الثورة، لكنه ظهر للعلن خاصة بعد استرجاع السيادة الوطنية.[124]

هكذا وقع الشرخ بين النخبة المثقفة الجزائرية، بين متشبع بالثقافة واللغة الفرنسية يعتبرها غنيمة حرب، حسب اصطلاح الأديب والمفكر **كاتب ياسين**[125]، وبين من يعد اللغة الفرنسية التي تريد فرنسا تركها في أرضنا من عمل الشيطان ورجسه: "**يا معشر الجزائريين إن الاستعمار كالشيطان الذي قال فيه نبينا صلى الله عليه وسلم: "إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم هذه ولكنه قد رضي أن يطاع فيما**

([124]) – جمال غريد: مرجع سابق، ص

([125])– الأمين بشيشي وآخرون: الأستاذ محمد العربي دماغ العتروس خصال ونضال، ندوة فكرية نظمت يوم 20 أكتوبر 2008، الجزائر، سلسلة منشورات الجيب من إصدار المجلس الأعلى للغة العربية، مارس 2009، ص 09.

دون ذلك"، فهو قد خرج من أرضكم ولكنه لم يخرج من مصالح أرضكم ولم يخرج من ألسنتكم، ولم يخرج من قلوب بعضكم، فلا تعاملوه إلا فيما اضطررتم إليه، وما أبيح للضرورة يقدر بقدرها، وقع الشرخ الكبير، وبدأ حروب المصالح.[126]

ووقف فئة من الكتاب والمثقفين الذين درسوا وتعلموا بالغة الفرنسية، وكانوا يعدون في صف المثقفين الفرانكفونيين تعلما وكتابة وتفكيرا، وقفوا ليعتبروا الفرنسية كالمنفى بالنسبة لهم. هكذا رد الكاتب **مالك حداد** على أطروحات كاتب ياسين بقوله: "الفرنسية منفاي" بل قال أكثر من هذا: "**نحن منتوج استعماري، ننهي بانتهائه**"[127]

وفي الحقيقة، كانت هيمنة الاستعمار الإيديولوجية الثقافية ملحوظة على النخب المثقفة والمتعلمة، حتى في الأوساط التي تصد الهيمنة الثقافية الغربية. حتى من كان منهم أكثر عزما وسعيا إلى التحرير السياسي والاقتصادي، كانوا في كثير من الأحيان مجرد تابعين في الجانب الثقافي الإيديولوجي، غير قادرين على الانفصال عن النماذج الفكرية المصنوعة في أوروبا ولم يكونوا يفعلون شيئا غير تكرارا ما تعلموه من الغربيين، دون أدنى جهد لملائمة هذه النماذج بالمحيط الثقافي الذي يعيشون فيه.

هذه التبعية الثقافية انتقلت في كثير من الأحيان من اللغة، إلى النماذج النظرية المتبعة، ولاسيما في ميدان العلوم الإنسانية، وما يتفرع عنها.[128]

توظيف الدبلوماسية الثقافية لمواجهة القضية الجزائرية:[129]

في تقرير لوزارة الشؤون الثقافية الفرنسية سنة 1959، درست الوزارة التحدي الذي يمثله السلاح الثقافي في محددات السياسة الخارجية الفرنسية، مثل توظيفه في مسألة مصير الجزائر.[130]

([126])- محمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 1997، ص 305.

([127])- الأمين بشيشي وآخرون، مرجع سابق، ص

([128]) - Edward Said, op.cit, P 350.

([129])- هذا الفرع ملخص من: Lanoe, Elise, op.cit، ص 153-167.

([130])- Edward Said, op.cit, P135.

ولأجل توظيف الدبلوماسية الثقافية، في محاربة القضية الجزائرية دوليا، سافر **مالرو** في رحلة كبرى، إلى دول آسيوية ثم إلى دول لاتينية، لإيضاح وجهة النظر الفرنسية، في أن ما يحدث في الجزائر هو حرب أهلية وليس حرب شعب ضد شعب على اعتبار أن الجزائر ولاية فرنسية، وليست محمية مثل تونس والمغرب. وكانت مهمة **مالرو** محددة: الثقافة مقابل التصويت لصالح فرنسا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[131]

وفي رحلته المكوكية إلى الهند ثم إيران فاليابان (ديسمبر 1958)، ثم رحلته الكبرى إلى أمريكا اللاتينية،فابتداء من أوت 1959 جال كل من البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، وغيرها.

وكان **مالرو** محملا بالبرامج الثقافية التي كانت هدايا فاخرة تهدف إلى إقناع محاوريه ومفاوضيه بتبني الطريقة المرسومة من فرنسا[132] حتى أنه وصف هذه السفريات بالدعائية للدفاع عن الفرنسية.

ولم يكن اختيار ذلك التاريخ اعتباطيا، ولا صدفة، بل كانت هذه السفريات من **مالرو** قبل أسابيع فقط من انعقاد الدورة الـ14 للجمعية العامة للأمم المتحدة (1959/09/15) وكان الهدف المباشر لهذه الرحلة هو: تقوية حماس الدول التي تبنت موقفا لصالح فرنسا حتى هذه اللحظة، تجاه القضية الجزائرية، ومحاولة ضم من لم تكن مواقفهم مرضية لنا حسب تقرير رسمي من وزارة الخارجية الفرنسية.[133]

إذن فقد كان للدبلوماسية الثقافية تدخل مباشر، في نهاية فترة الاستعمار لحشد الدعم، ضد القضية الجزائرية، وضمان تصويت عديد من الدول ضد إعطاء الجزائر حق تقرير المصير.

المطلب الثاني: العامل الثقافي في فترة ما بعد الاستقلال

حافظت اللغة الفرنسية على مكانتها في التعليم بمختلف أطواره وفي الإدارة، وبرغم التصريحات الرسمية الداعية إلى استعمال اللغة العربية، إلا أن قانون تعميم استعمال اللغة جمد أكثر من مرة، بينما

([131])– Op.cit, P 161.

([132]) – I bid, P 163.

([133])– MAE–P, DGRSCT, Cabinet DG, 1948–68, Roger Sedoux (DGACT), 13/03/1959, Oran, 2002, P 27.

اقتصر التعريب على المراحل الأولى من التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وعلى بعض الإدارات والوزارات لا جميعها، لا تزال المراسلات الداخلية في وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ورئاسة الجمهورية تتم باللغة الفرنسية، ولم ينفذ القانون حتى الآن، ويسجل الأكاديمي **رابح سبع**، أن المدرسة الجزائرية المستقلة هي التي عممت استعمال اللغة الفرنسية، فعند الاستقلال، فقط 700 ألف تلميذ من أصول جزائرية كان متمدرسا، بينما 9 ملايين تلميذ يتعلمون الفرنسية الآن، في السنة الرابعة الابتدائية. [134]

وعموما فإن اتفاقيات **إيفان** (كما سيأتي) نصت على ترسيم التعاون بين الجزائر وفرنسا، في كثير من المجالات، ومنها الجانب الثقافي والتعليمي.

وتعد فرنسا منذ الاستقلال الشريك الأجنبي الأول والأهم للجزائر، وبرغم فترات التوتر أو حتى الفتور الطويلة التي شابت العلاقات بين البلدين، فإن فرنسا بقيت هي الشريك الأهم للجزائر. مخصصة لذلك شبكة قوية من الإطارات والوسائل المادية والبشرية، تتمثل في سفارة بالجزائر العاصمة وثلاث قنصليات في كل من وهران، عنابة، الجزائر تتوفر على أكثر من 200 موظف.

وفي إطار التعاون الثقافي والعلمي بين الجزائر وفرنسا، تظهر كثير من البرامج بين البلدين، بعضها ناجح وبعضها متوقف، هذه البرامج أطلقت خاصة منذ 1986، تاريخ إعادة تنشيط العلاقات بين الدولتين بعد زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق **فرانسو ميتران** إلى الجزائر، والتوقيع على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني(1986/3/11) المجددة سنة 1996، وملاحقها، ومن أهمها البرنامج الجزائري الفرنسي: بروفاس (PROFAS)والذي يعتبر: " **أحسن برنامج في إطار التعاون بين الجزائر وفرنسا حتى الآن**" حيث تقدم فرنسا أكثر من 300 منحة دراسية سنويا للطلبة الجزائريين[135]، وغيرها من البرامج كالمشاريع التعاونية ما بين الجامعات، وعددها 30، ومشاريع صندوق التضامن، والمساعدة التقنية والعلمية لفتح مدارس عليا جزائرية، إلى دعم بعض الفواعل غير الحكومية، هذه المشاريع تشرف عليها عدد من اللجان

([134]) – Seba ,Rabah, Algérie et langue Française: l'Altérité partagée, Dar el– Gharb, Oran , 2002. P.27

([135]) – مقابلة مع ملحقة الشؤون الخارجية المكلفة بمكتب فرنسا : المسائل الثقافية والعلمية والتقنية ، المديرية الفردية ل أوروبا الغربية ، ب وزارة الخارجية، بتاريخ 09/09/2013.

القطاعية المختلطة وهيئات الإشراف على التعاون (كاللجنة المختلطة للتقييم والاستشراف: CMEP، واللجنة المختلطة لمتابعة البرنامج الجزائري للتكوين العالي CEPS).

وقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية فتورا وضمورا أثناء الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر، لكن زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الجزائر وتحرير "إعلان الجزائر" مع نظيره الجزائري في 2 مارس 2003، أعطي للعلاقات زخما جديدا، فيما يمكن أن يعبر عنه بالحياة الثانية للعلاقات.[136] وفي هذا الإعلان تم استعمال عبارة: "الشراكة الاستثنائية" لأول مرة إن هذه الشراكة الاستثنائية، تستند – حسب موقع وزارة الخارجية الفرنسية[137] إلى تاريخ مشترك ممتد منذ قرنيين، وإلى معرفة باللغة الفرنسية، وثقافة متوسطية وعلاقات اقتصادية واجتماعية مترابطة.

إن هذه الشراكة الاستثنائية قد تعزي إلى ما تمثله الجزائر بالنسبة لفرنسا، فإضافة إلى ما سبق فإن الجزائر هي المزود الأول لها في مجال الطاقة، وبوابتها نحو إفريقيا، خاصة بما للجزائر من وزن من منظمة الاتحاد الإفريقي، وقد تكون مفتاح سوقها الإفريقي المستقبلية من خلال "**شركة رونو**"، كما أن الجالية الجزائرية هي الأكبر في فرنسا، سواء من المهاجرين الجزائريين المقيمين في الأراضي الفرنسية، أو من المواطنين الفرنسيين ذوي الأصول الجزائرية، كل هذا يجعل الجزائر مهمّة ومحورية بالنسبة لفرنسا.[138]

غير أننا يمكن في نفس السياق أن نضع عدة علامات استفهام حول معنى هذه "الشراكة الاستثنائية"، فبالرغم من كون فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، حيث بلغت المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2010 إلى 10،58 مليار يورو. يسيطر عليها البترول و الغاز –من الجزائر– والمنتجات الغذائية والسيارات والأدوية من جانب فرنسا، وبالرغم من أنها المورد الأول والرئيس للجزائر بحوالي 8

([136])– مطاوي فيصل: العلاقات الجزائرية الفرنسية، من إيفان إلى إعلان الجزائر: مواسم من الحب والصد، جريدة الوطن، عدد خاص بتخليد ذكرى 19 مارس 1962 2012، ص 24.

([137])– المرجع نفسه، ص 11–12.

([138]) – المرجع السابق، ص 14.

مليار دولار، لتبلغ حصتها من سوق الواردات 15.1% [139]، فإن فرنسا هي الزبون الرابع للجزائر بعد أمريكا، إيطاليا وإسبانيا. والجزائر تستقبل حصة أقل من الاستثمارات الفرنسية المباشرة إذا ما قارناها بحصة دولة مثل المغرب مثلا. فحتى بعد تحسين العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية، فإن مخزون الاستثمارات المباشرة الخارجية الفرنسية في الجزائر قدر من فرط بنك فرنسا المركزي بـ1.9مليار يورو، أي ما يقابل 10 من الاستثمارات المباشرة الخارجية الأجنبية في الجزائر، وهو وإن سجل ارتفاعا نسبته 26% مقارنة بسنة 2009. إلا أنه لا يتعدى 15 % من الحجم الإجمالي للاستثمارات المباشرة الخارجية التي تحققها فرنسا في منطقة المغرب العربي مقابل 71% بالنسبة للمغرب (9.1 مليار يورو)، و7% في تونس (842 مليون يورو).[140]

وسنلمح في المباحث اللاحقة، هذا أيضا في الجانب الثقافي، إذ لا استثنائية حقيقية للجزائر، في الإفادة من أجهزة و استثمارات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، مقارنة بدول غيرها.

إلا أن تكون هذه الاستثنائية متعلقة باختراق فرنسا الوحيد في العالم للسوق الجزائرية، وما ينتج عن هذا الأمر من تبعية.[2]

وعموما فإن هذه العلاقات مرت بتوترات جديدة، بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون تمجيد الاستعمار (2005/02/23)، والذي أثار ردود أفعال حادة في الجزائر، لم تهدأ إلا بعيد عدم مصادقة الرئيس شيراك نفسه على القانون.

([139])–موقع وزارة الخارجية الفرنسية، فرنسا والجزائر:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/#sommaire_3 Consulter le 04/05/2014

([140])– صوالي عبد الحفيظ: ارتفاع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر سنة 2010، يومية الخبر 2011/12/21.

http ://www.elkhabar.com/ar/economie/274729.html. Consulter le : 19/11/2013

[2]– موهوبي، صالح، "ينبغي على الجزائر تحديد استراتيجية لإعادة تأسيس العلاقات مع فرنسا"، حوار أجراه عزيز.ل في يومية الجزائر نيوز، نشر بتاريخ: 2012/12/20.

وتعتبر زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق **نيكولا ساركوزي**، الدفعة الجديدة للعلاقات الجزائرية الفرنسية، خاصة بعد توقيع عدد اتفاقات التعاون، وتوقيع: اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية والوثيقة الإطار للشراكة الجزائرية الفرنسية لخمس سنوات: 2007.2011 ثم مددت لخمس سنوات جديدة في 2012.

المبحث الثاني: الأطر الاتفاقية في مجال التعاون الثقافي و العلمي بين الجزائر و فرنسا

يرصد موقع وزارة الخارجية الفرنسية "**كرونولوجيا العلاقات الثنائية بين الدولتين**" في جميع الأصعدة الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها في أكثر من 351 صفحة.[141]

وقد تطرقنا فيما سبق، إلى أهم المحطات في العلاقات الثنائية، في المجال الثقافي والتعليميين ونعود في هذا المبحث إلى اتفاقيات **إيفيان** باعتبارها الوثيقة المؤسسة للعلاقة بين الدولتين، ثم اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية الأخيرة، مع الوثيقة الإطار للشراكة 2007.

المطلب الأول: الشق الثقافي في اتفاقيات إيفيان

خرج "**الإعلان العام للوفدين الجزائري والفرنسي**" **باتفاقيات إيفيان**"، والموقع في 1962/3/18، وهي الوثيقة الإطار المنظمة للتعاون بين الجزائر وفرنسا في فترة ما بعد الاستقلال. [142] وسنتطرق للإعلان

([141])- أنظر:

http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-

php/cadcgp.php ?CMD=CHERCGE&MODELE=vues/mae_internet_acropoli/home.html&vue=mae_internet_

acropoli&query=1&SQL=select%20from%20chr_doc%20where%20DOC_DEE%20contains%20%27France

-

algerie%27%20and%mae_etat=%27publie%27%order%20by%20MAE_DAD%20desc&NOM=cadic_anony

me&FROM_LOGIN=1. Consulter le : 13/05/2014

المتعلق بالشق الثقافي والتعليمي والمكون من ثلاثة أبواب واثنتا عشرة مادة عنوانها: إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي. [143]

تتعهد فيه فرنسا "بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر.

وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث. "**المادة الأولى. كما تغري فيه فرنسا الجزائر باعتماد برامج دراسية مماثلة للبرامج المعتمدة في الجمهورية الفرنسية، إذ تنص في المادة الخامسة: "للدرجات والشهادات العلمية الصادرة في الجزائر وفرنسا والتي تخضع لنفس البرامج والدراسة والامتحانات، قيمتها في البلدين**".

وبطبيعة الحال، فإن دولة حديثة الاستقلال لن يمكنها أن تغري فرنسا باعتماد برامجها الدراسية، ولا أن تكون لشهادتها التعليمية قيمة اعتبارية، فواضح أن هذا موجه إلى الجزائر أكثر منه إلى فرنسا.

كما تنص المادة العاشرة من هذا الإعلان على تشجيع: "**كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة و التاريخ و الحضارة الخاصة بالبلد الآخر**". وما يمكن قراءته في ثنايا هذه الأسطر كلها هو أنانية فرنسا التي تظهر بجلاء في البنود الأولى من الاتفاقية التي تنص أن الجزائر: "**تضمن مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين والمعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقية، وفي مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية، وتساهم في تطورها الاقتصادي والاجتماعي بتقديم المساعدة المالية.**" لاحظ الجزائر تضمن الحفاظ على المصالح الفرنسية في الجزائر.

وفيما يتعلق بالحفاظ على اللغة الفرنسية، لم تشر الاتفاقية إلى ذلك صراحة إلا ما يخص الحديث عن الفرنسيين الذين يختارون البقاء في الجزائر والحصول على الجنسية الجزائرية، والذين تنص بنود الاتفاق (فيما يخص الحفاظ على مصالحهم):على أنهم: "**سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي**

([142])- مطاوي فيصل، مرجع سابق.

([143])- أنظر: الملحق01.

علاقاتهم مع السلطات العامة". أو بمزيد من التفصيل:" **تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام. ولهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية، خاصة في الحياة السياسية والإدارية والقضائية**".

ويعتبر بعض المسؤولين الفرنسيين أن اتفاقيات إيفيان في شقها التعليمي والتربوي والثقافي، وإن لم تطبق لاحقا بحذافيرها،لكن كانت نصرا لفرنسا وقيمها ولغتها، كما أن بغض المسؤولين الجزائريين يوافقن على ذلك لقد حفظت فرنسا تأثيرها في الجزائر، شاهدوا ما يحدث على الصعيد الثقافي، هناك ساقية تمتد من الجزائر إلى فرنسا، اليد العاملة الجزائرية في فرنسا، حيث فرنسا تجد مصلحتها، وكذلك الجزائر تجد مصلحتها في ذلك.[144]

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية، وثيقة التعاون الفرنسية الجزائرية (2012_2007)

وقعت اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية، وملاحقها، إضافة إلى الوثيقة الإطار للشراكة بين الجزائر وفرنسا غداة زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق **نيكولا ساركوزي** للجزائر سنة 2007، وقعها عن الحكومة الجزائرية وزير الشؤون الخارجية الأسبق **مراد مدلسي**، وعن الحكومة الفرنسية وزيرة البيئة والتنمية والهيئة المستدامتين **جان لوي بورلو**،2007/12/4. في المرسوم الرئاسي رقم: 08-88، المؤرخ في الأول من الربيع الأول عام 1429، 9 مارس2008، ونشرت في الجريدة الرسمية.[145]

وتحدد اتفاقية الشراكة الجديدة الإطار المؤسساتي للتعاون الثنائي، في حين تحدد وثيقة الإطار للشراكة(لخمس سنوات) توجهاتها الكبرى، والأهداف المراد تحقيقها والمحددة باتفاق مشترك.[2]

([144])– د/ دحلب سعد / وزير الخارجية الاسبق في الحكومة المؤقتة وأحد المفاوضين الجزائريين في اتفاقيات ايفيان : حوار مع القناة الثانية الفرنسية (19 مارس 1982) بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع اتفاقيات ايفيان:

. Consulter le 10/06/2014www.ina.fr/video/CAB8201123601

([145])– الجريدة الرسمية،العدد 15، السنة الخامسة والأربعون،18 ربيع الأول/1429 هـ – 16 مارس 2008م. انظر الملحق رقم 2.

([2])– انظر الملحق رقم 2، ص 4 من المنشور.

ما يعني أن وثيقة الإطار للشراكة المبرمة بين فرنسا والجزائر، هي أداة هذه الشراكة، وهي الوسائل التنفيذية لاتفاقية الشراكة الموقعة بين البلدين.

وقد ركز الجانبان على إرادتهما في تطوير شراكة استثنائية مبنية على المصالح المشتركة، والقرب الجغرافي، والعلاقات الوثيقة التي يغذيها تاريخ مشترك وذاكرة يتقاسمانها معا.[3]

وقد جرى تحديد مدة صلاحية الوثيقة الإطار بخمس سنوات ابتداء من تاريخ توقيعها، ثم مددت في سنة 2012 لخمس سنوات أخرى.

أ- اتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا

ترسم اتفاقية الشراكة نقاطا عامة، وبرامج تفصيلية أيضا لمحاور الشراكة الجزائرية- الفرنسية المختلفة، ويهمنا منها الإشارة إلى الجوانب التربوية والثقافية، مع التنبيه إلى أن الشق التربوي والتكويني، سواء الجزء المتعلق منه بالتعليم العالي وتبادل الأساتذة والخبراء، أو الجزء المتعلق بالتكوين اللغوي والإداري للكفاءات الجزائرية، لا يتعلق بالدبلوماسية الثقافية، بل يندرج ضمن العلاقات الثنائية القطاعية، فحسب المادة 8 من: البروتوكول الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية (ملحق بالاتفاقية).[146] فإنه يتم استقبال المساعدة التقنية التي توظفها الحكومة الفرنسية لمصاحبة تنفيذ مشاريع التعاون، بعد موافقة الطرف الجزائري داخل الهيئات الجزائرية المستفيدة من المشروع والتي تضع تحت تصرفها الوسائل اللوجيستية التي تسمح بضمان مهامها، لكننا نشير إليه في بعض أوجه تداخله مع نشاط الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر.

تنوه المادة الثانية من الاتفاقية بـ:" **المكانة الخاصة التي تحظى بها اللغة العربية في فرنسا واللغة الفرنسية في الجزائر، وعلى هذا يتعهد الطرفان بتشجيع تطور التعليم كل من اللغة العربية في المنظومة التربوية الفرنسية، واللغة الفرنسية في المنظومة التربوية الجزائرية.**

---

[3]- الملحق رقم 2، المرجع السابق.

([146]) - أنظر الملحق رقم 02.

كما تعهد الطرفان باتخاذ التدابير بغية تعزيز بيئة ملائمة لتطوير تعليم اللغتين العربية والفرنسية مع الإشارة إلى مكانة اللغة الفرنسية في مناهج التعليم العالي. والتنبيه أخيرا إلى ضرورة المساهمة في تطوير تعليم اللغة العربية بفرنسا.[147]

نلاحظ أن كل مل يتعلق، في هذه المادة من الاتفاقية، باللغة العربية وتعليمها في فرنسا، قد تجاهلته تماما الوثيقة الإطار، التي هي أداة الشراكة الحقيقية كما سبق القول.و في إطار المعاملة بالمثل، اتفق الطرفان على منهج التسهيلات الضرورية لإنشاء مراكز تعليم اللغة الفرنسية، ومؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا، وفرنسية بالجزائر، وحسن تنفيذ مهامها. [148]

وهنا، يمكن وضع عدة أسطر فيما يخص إنشاء مراكز تعليم اللغة الفرنسية، ومؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا، وفرنسية بالجزائر فلم يذكر تماما، إنشاء مراكز تعليم اللغة العربية، بل هناك ثغرة كبرى في هذه المادة الثالثة من الاتفاقية، غاية ما هناك، أن هذه المادة تشير إلى ضرورة منح التسهيلات لإنشاء مؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا، و فرنسية بالجزائر، مع ذكر ضرورة منح التسهيلات لإنشاء مراكز لتعليم اللغة الفرنسية، فقط، دون أدنى إشارة إلى اللغة العربية.

الحديث عن منح التسهيلات الضرورية لإنشاء مراكز ثقافية جزائرية بفرنسا، وفرنسية بالجزائر، وحسن تنفيذ مهامها من أجل تنظيم التظاهرات الثقافية على وجه الخصوص تكرر مرة أخرى في المادة 7.[2] وفي ذات المادة حدد مجال التعاون الثقافي عند الاقتضاء، من خلال اتفاقات خاصة فيما يلي:

1. تنفيذ برامج تكوين، وتبادل الخبرات قصد المساهمة في تثمين الممتلكات الثقافية وتدعيم الفاعلين الثقافيين الخواص والعموميين في مجالات الفن، والكتاب والأعمال المكتوبة والتراث والبحث التاريخي والسمعي البصري، والسينما ووسائل الإعلام، وتنشيط الشباب.
2. تعزيز الخبرات والتبادلات وبرامج التكوين في مجال حفظ التراث والحفاظ عليه وتثمينه كالشراكة بين المتاحف، التكوين في مجال الترميم وبرامج التعاون في مجال التراث.

([147])– المرجع السابق، ص 05 من المنشور.

([148])– نفس المرجع.

([2])– نفس المرجع ص7 من المنشور.

3. تعزيز التبادلات في مجال الممتلكات الثقافية الجزائرية في فرنسا، والممتلكات الثقافية الفرنسية في الجزائر، من خلال دعم تنقل التحف والمبدعين: شراء الكتب، دعم معارض الكتاب، دعم معارض الكتاب، دعم التظاهرات الفنية والمهرجانات، إقامة للكتاب، دعوات وبعثات للمبدعين والكتاب والفنانين والمثقفين والشباب. وقصد تسهيل هذه التبادلات، يتعهد الطرفان باتخاذ التدابير، بما فيها الجمركية، فيما يخص تنقل المبدعين والأملاك الثقافية.

4. التعاون بين وكالتيهما الثقافيتين: " **الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي**" **ووكالة ثقافات فرنسا**".

وتشير المادة 23، من البروتوكول الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون بين حكومة الجزائية، والحكومة الفرنسية(ملحق بالاتفاقية)[149] بخصوص إنشاء الهياكل الثقافية والتربوية الجديدة، إلى أنها تخضع لاتفاقات خاصة تحدد مهامهم وشروط سير عملهم. وتتعهد الحكومتان بتسهيل تنقل وإقامة المستخدمين الجزائريين بفرنسا والفرنسيين بالجزائر لهذه المراكز والمؤسسات الثقافية والمدرسية. وتستفيد هذه المراكز ومستخدموها الجزائريون بفرنسا والفرنسيون بالجزائر، من تدابير قانونية وجبائية وجمركية كما هي محددة في الفصل الأول من هذا البروتوكول.

ب- الوثيقة الإطار المنظم للشراكة بين الجزائر وفرنسا.

تعد هذه الوثيقة الإطار المنظم للعلاقات الثنائية بين البلدين، في الجانب الاقتصادي والتنمية البشرية، ودعم الحكم الراشد، وإصلاح العدالة...الخ[150]

وقد تضمنت الوثيقة محاور مهمة في العلاقات الثقافية الثنائية، تحت الباب الثاني المعنون: محاور المساهمة الأولوية للتعاون الفرنسي الجزائري لفترة 2007-2011 وهي النقاط: **1.1**، **1.4**، و **1.5** المعنونة على الترتيب: دعم المنظومة التربوية الجزائرية، دعم تعليم اللغة الفرنسية، دعم تطوير العلاقات الثقافية في إطار احترام التنوع.

([149])- نفس المرجع ، ص 14 من المنشور.

([150]) - أنظر الملحق رقم 02.

وفي الشق الأول تنص الوثيقة على ترقية التعليم عن بعد، وتطوير التبادلات في إطار توأمة المؤسسات، وتحسين تكوين أساتذة ومفتشي اللغة الفرنسية.[151]

أما النقطة الثانية المتمثلة في دعم تعليم اللغة الفرنسية، فتعتبر الفرنسية" إرثا تاريخيا، مع احترام الهوية الوطنية، أداة تواصل تخدم التطور والانفتاح على العالم.[152]

ويعد هذا الجزء من التعاون:"**أولوية في التعاون الفرنسي الجزائري، اعتبارا للوضع الشاغل لتعليم اللغة الفرنسية وخيار السلطات الجزائرية في أن تضمن لها مكانة خاصة.**[153]

ويمكن ملاحظة أنه برغم التركيز على أولوية التعاون الفرنسي الجزائري، وطلب الشق الفرنسي من نظيرة الجزائري أن يكفل لها مكانة خاصة، إلا أن الإدارة الفرنسية لا تعطي أي مزايا للجزائريين، من حيث التكاليف المادية في تعلم اللغة الفرنسية.

وينص الاتفاق أيضا "**على تعزيز موظفي اللغة الفرنسية كما ونوعا، من خلال المساهمة بالتكوين المتواصل في الرفع من مستوى هؤلاء الموظفين، وتحسين المحيط الملائم لتطوير اللغة الفرنسية كدعم إنشاء المكتبات وباقات القنوات التلفزيونية.**[154]

كما ينص الاتفاق على اتخاذ كل من الحكومتين " **الإجراءات الضرورية من اجل تسهيل إقامة مؤسسات لتعليم الفرنسية في الجزائر، ومؤسسات تعليم جزائرية في فرنسا، والتي تساهم في تقوية التعاون بين المنظومتين التربويتين الفرنسية والجزائرية، وكون هذه المنشآت محل اتفاقات خاصة حسب الحاجة.**"[155]

([151]) – المرجع السابق، ص 12-13-14.

([152])– المرجع السابق، ص 17.

([153]) – المرجع نفسه.

([154])– المرجع نفسه.

([155])– المرجع السابق، ص 18.

ونلاحظ هنا أن العبارة فيها كثير من الإبهام (مثل المادة 2 من اتفاقية الشراكة)، فبينما تنص الاتفاقية صريحة على إقامة مؤسسات فرنسية لتعليم الفرنسية في الجزائر، نجدها تصرح بالمقابل بضرورة تسهيل إقامة "**مؤسسات تعليم جزائرية في فرنسا**" مع إغفال ذكر اللغة الوطنية تماما وعدم الإشارة إليها، وغاية ما في هذا البند هو إقامة مؤسسات تتبع الدولة الجزائرية في فرنسا.

وهذه ثغرة سمحت للسلطات الفرنسية في يسر بعدم الترخيص بفتح مدارس جزائرية لتعليم اللغة الوطنية في الأراضي الفرنسية حتى الآن.[156]

ونجد الاتفاقية التي تصب في الشق الثقافي والتربوي في مصلحة تثبيت اللغة الفرنسية، ودعم الثقافة الفرنسية، دون مقابل لها بفتح أبواب للثقافة الوطنية الجزائرية واللغة العربية في فرنسا، نجدها تنص على عدد من النشاطات من أجل خلق جو ملائم لتدريب وتعزيز اللغة الفرنسية".

وتتمثل فيم يلي:

1. تشجيع المتعاملين من أجل تسهيل وصول القنوات الفرنسية والناطقة بالفرنسية للمشاهدين الجزائريين.
2. تنفيذ نشاطات تعاون قصد المساهمة في احترافية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية الناطقة باللغة الفرنسية.
3. نشر الكتاب الصادر باللغة الفرنسية، سواء بتطوير نشاطا التعاون التي تهدف لتعزيز شبكة المكتبات العمومية، أو بدعم القطاع الخاص المتعلق بالكتاب الناشرين وأصحاب المكتبات.

أما الشق الثالث المتعلق بدعم تطوير العلاقات الثقافية مع احترام التنوع، فينوه أولا بوجود العناية التي تولي للبعد الثقافي التطور، مع احترام التنوع والأخذ بعين الاعتبار التاريخ المشترك، في صميم العلاقة الفرنسية الجزائرية. وينص على دعم سياسة تثمين الأملاك الثقافية والتراث في الجزائر من خلال دعم تطوير التظاهرات الثقافية، ودعم السياسة الجزائري المتعلقة بحماية وتثمين التراث الثقافي، والمراكز

([156]) – مقابلة مع ملحقة الشؤون الخارجية المكلفة بمكتب فرنسا: المسائل الثقافية والعلمية والتقنية،09/09/2013.

الثقافية الجزائرية في فرنسا، والمراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر، والتعاون الثقافي وحوار الثقافات، والذاكرة والأرشيف.[1]

وهنا تثير الجزئية المتعلقة بالمراكز الثقافية الجزائرية في فرنسا، والمراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر الانتباه، فهذه المراكز تعد – حسب الاتفاقية–:" الأدوات المميزة لتنفيذ التعاون الثقافي، ونشر الأملاك الثقافية"، وقد تعهدت الحكومتان "باتخاذ التدابير الضرورية لتسهيل تنفيذ وتطوير نشاطيهما في فرنسا والجزائر.

وأعربت فرنسا – حسب الاتفاقية عن نيتها في مواصلة جهودها قصد إعادة تشكيل جهاز المراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر، مثلما كان الحال سنة 1994. مذكرا بوجود خمس مراكز جاهزة للعمل لحد الآن في الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وقسنطينة وتلمسان. ومنبها إلى أنه ستخص المرحلة القادمة منشأة تيزي وزو، أين تمت برمجة عدة أشغال لإعادة التأهيل والتكييف مع المعايير الأمنية".[2]

هذه المراكز الثقافية التي أعيد فتحها، هي التي أصبحت ابتداء من 1 جانفي 2012، وفي إطار إصلاح عالمي من الخارجية الفرنسية لشبكتها الثقافية والتعاونية، تسمى المعهد الفرنسي للجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مركزا ثقافيا جزائريا وحيدا في الأراضي الفرنسية،في العاصمة باريس، يديره الروائي الجزائري العالمي: **محمد مولسهول** المعروف باسم: **ياسمينة خضرا**. ولم تسمح فرنسا– حسب إطارات وزارة الخارجية الجزائرية– حتى الآن بفتح مركز ثقافي آخر في المدن الفرنسية الكبرى ذات الوجود الجزائري الغزير كمارسيليا، وليون.

تجدر الإشارة أيضا، إلى أن السفارة الفرنسية في الجزائر قد أعلنت عن افتتاح " المعهد الفرنسي فيتيزوزو : أواسط سنة 2012، وأعلنت عن مناقصة لإنجاز مبنى المعهد، وأنشأت لـ "**المعهد الفرنسي**

---

[1]– المرجع نفسه،

[2]– المرجع نفسه.

بتيزي وزو" موقعا خاصا به على الشبكة جاء فيه أن افتتاح المعهد سيكون قريبا.[1] في الوقت الذي تصرح فيه جهات مسؤولة بوزارة الخارجية الجزائرية، أن السلطات الجزائرية لم تبد أية موافقة على ذلك.

ورغم تصريحات الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية بتاريخ 17 جوان 2013، القاطعة في هذا الشأن، برفض الجزائر لفتح المعهد الفرنسي لتيزي وزو ، والتي عزاها لأسباب ذات طبيعة قضائية فقط: المبنى المقصود هو من أملاك الدول، وهو محمي من الدول بمنشور 3جوان2012، فابتداء من هذا التاريخ فإن السجل العقاري لهذه القطعة الأرضية هو باسم الدولة الجزائرية. وبالرغم من أن الناطق الرسمي أكد للجهات الرسمية الجزائرية بان قد أعلمت نظيرتها الفرنسية في 23 ماي 2013: باستحالة منحها الترخيص الذي تطلب لترميم وإعادة افتتاح المركز الثقافي الفرنسي بتيزوزو.

إلا أن الطرف الفرنسي مازال يعلن في صفحاته الرسمية أن مشروع إعادة فتح المركز الثقافي في تيزي وزو يخضع للدراسة بل مازال الموقع الخاص المنشأ لهذا المعهد يعمل، ويعلن فيه عن قرب افتتاح المعهد الفرنسي لتيزي وزو مع صورة لتصميم المبني الجديد.

فما يمكن أن نستشف من دراستنا للأطر الاتفاقية في مجال التعاون الثقافي بين فرنسا والجزائر هو عدم تكافؤ العلاقة بين الدولتين، وأغلب مواد الاتفاقيات تهمش الدور الجزائري وتغيبه. وما يعيب هذه الاتفاقيات هو أسلوب تطبيقها على ارض الواقع، فلم تحسن الجزائر استغلالها لخدمة مصالحها، فأصبحت بذلك سلاح في يد فرنسا تستخدمه لدفع سياساتها الثقافية الخارجية و نشر قيمها مما يسمح بتقوية نفوذها و الحفاظ على مصالحها في الجزائر بأسلوب لين .

لمبحث الثالث: المعهد الفرنسي في الجزائر فاعل أساسي في تنفيذ الدبلوماسية الثقافية

[1]– المرجع نفسه .

يعتبر المعهد الفرنسي في الجزائر* ركيزة الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، و هذا من خلال نشاطاته المختلفة، بحيث يذكر الموقع الرسمي للمعهد الفرنسي في الجزائر،[1] أن **"مهمة قطب التبادل الثقافي والفني للمعهد الفرنسي في الجزائر هي دعم تنمية العلاقات الثقافية، في إطار احترام التنوع".**

المطلب الأول: مناحي التعاون:

يحدد المعهد الفرنسي ثلاثة مناح للتعاون وهي كالتالي:

1. التعاون الثقافي:

تحدد فرنسا التعاون الثقافي مع الجزائر **"في إطار احترام السياسة الثقافية الرسمية في الجزائر، يأتي هذا التعاون ليواكب هذه السياسة، ويرسم مع الشركاء الرسميين والخواص، مجالات جديدة للتعاون. بهذه الروحية يجب التأكد على دعم الإبداع الشبابي المعاصر وعلى بناء مشهد ثقافي منوع وعلى تكوين الفنانين والمتعاملين الثقافيين وتسهيل تنقل الفنانين والمبدعين بين فرنسا والجزائر"**[2]

كما يعلن المعهد عن برامج مشتركة بينه وبين شركاء حكوميين جزائريين، في كل المجالات الفنية، كالمسرح، والرقص والموسيقى والفنون التشكيلية والأدب والوسائط المتعددة. ولا يفوته أن يشير إلى أن **"فرنسا مهتمة بالطلبات المتقدمة من المتعاملين الخواص الجزائريين، ولاسيما الجمعيات، وأنها ستقدم لهم الدعم اللازم، خاصة في النشر الثقافي والتكوين.**

وبحديث المعهد الفرنسي عن احترام السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، يمكن استحضار إدوارد سعيد، الذي سجّل غياب سياسة ثقافية حقيقية في جميع دول الجنوب، مظهرا أساسيا من مظاهر تبعية دول الجنوب ثقافيا لدول الغرب هذا الغياب الذي طالما اشتكى المتهمين بالجانب الثقافي

---

*

(1)– http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle. Consulter le 09/11/2013

(2) –http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/la- cooperation-culturelle. Consulter le 09/11/2013

في البلاد منه، مؤكدين بأن السياسة الثقافية في الجزائر إن وجدت فهي غير واضحة المعالم ولا محددة، وتعوزها الخطط بعيدة المدى، وأن الجزائر تفتقد إلى سياسة ثقافية واضحة مكتوبة بطريقة شفافة"[157]

2. التعاون السمعي البصري:

كإطار فعال للتعاون يتفق أيضا مع الاتجاه الجديد للمعهد،[158] ويعد مجال التعاون فعال خاصة في السينما، يستند على إستراتيجية السلطات الجزائرية في الموضوع. وتندرج النشاطات السينمائية، والإنتاجات المشتركة، ضمن هذا البند مع أنها إلى الآن لا تمثل نسبة ضخمة مقارنة مع دول أخرى. لكن المعهد ينوه بأحسن ما نظم في هذا الجانب: **"سينما تحت النجوم"** (عروض سينمائية للجمهور العرض في الهواء الطلق) التي نظمت في عنابة، والتي يعتزم المعهد توسيعها لتعم المعاهد الفرنسية "الخمس" في الجزائر. [159]

ويؤكد المعهد في هذا السياق، أن مساعدات مرصودة للمواهب الشابة في شكل منح دراسية في للجماعة الصيفية **"لا فيمي"** « **La FEMIS**» المدرسة الوطنية العليا لفنون الصورة والصوت، التي تمنح الطلبة من خارج الاتحاد الأوربي تكويناً لمدة شهرين في السينما.[160] ومساعدتهم على تقديم انتاجاتهم وأفلامهم في المهرجانات وغيرها.

3. مصلحة الكتاب في الجزائر العاصمة:

([157])– سامي عبد قرفي، وآخرون: مشروع السياسة الثقافية في الجزائر، فيفري 2013، ص 02، وهي مبادرة أطلقها مجموعة من المثقفين والأكاديميين الجزائريين، وأعلن عنها.

([158]) – http://if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/La-cooperation-audiovisuelle Consulter le 11/11/2013

([159]) – http://if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/La-cooperation-audiovisuelle Consulter le 09/11/2013

[160] ينظر الموقع الخاص بالمدرسة: –http://www.lafamis.fr/index.php Consulter le 14/02/2014

يستفيد مجال الكتاب من دعم مهم، حسب محورين أساسيين دعم النشر، وتكوين الفاعلين في مجال الكتاب.[161] ويذكر المعهد أن دعم النشر، وإن كان يعطي أفضلية للكتاب باللغة الفرنسية، إلا أنه يعطي نصيبا مهما أيضا للكتاب الفرنسي المترجم إلى العربية.

كما يتم دعم نشر الكتاب الفرنسي بواسطة شرائه لفائدة بعض الشركاء خاصة الجمعيات ومكتبات ...الخ[162]

وفيما يجد الناشر باللغة الفرنسية دعما، لا نكاد نجد أي دعم للناشر العربي في الجزائر، ولا سوقا له لترويج منشوراته خارج الحدود الجزائرية، ما يصنع التمايز الكبير بين الناشرين.

المطلب الثاني: أركان التعاون

كما يحدد الموقع ذاته ثلاثة أركان للتعاون التربوي و اللغوي:

1. **المؤسسات التعليمية الصغيرة**

وهي الآن ممثلة في **الثانوية الدولية ألكسندر دوماس** ببن عكنون (متوسطة وثانوية) والمدرسة الصغيرة (**Le petite école**) بحيدرة (العاصمة).

وتتبع الثانوية الدولية الكسندر دوما ، لوكالة تعليم الفرنسية في الخارج (AEFE)، وقد فتحت أبوابها في السنة الدراسية 2002 -2003.

ويحدد مهامه الأساسية بثلاثة:

- الحرص على استمرارية التعليم الرسمي للأطفال الفرنسيين، الذين يقيم والدهم ويعملون في الجزائر.
- تعزيز وترقية اللغة والثقافة الفرنسية في هذه المؤسسة.

---

[161] –http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/le-bureau-du-livre-a-alger Consulter le 09/11/2013

[162] – I bidem

- المشاركة في التعاون التربوي الثنائي.

تستقبل هذه المؤسسة سنويا1000 تلميذ (متوسطة وثانوية)، وفي سنة 2012، أضيف إلى المؤسسة أيضا مدرسته ابتدائية [1]

أما المدرسة الصغيرة لحيدرة، فتضم 130 تلميذا، في الابتدائية والمتوسطة وقد افتتحت سنة 2005، بواسطة جمعية غير حكومية، تهدف إلى نشر اللغة والثقافة الفرنسية، بواسطة التعليم في الخارج،هذه الجمعية تسمى: **البعثة اللائكية الفرنسية"** [2]«**Française mission laïque**» ما قد يذكرنا بـ"هواجس" المهمات والبعثات التمدينية التحضيرية في بداية القرن التاسع عشر؛ فقط تغير شيء واحد، فيما كانت البعثات خلال القرن التاسع عشر: بعثات "كاثوليكية" أو "بروتستنتية" أصبحت هذه المرة: "علمانية"، والمبدأ واحد لم يتغير.

2. أقسام اللغة الفرنسية:

في أقسام اللغة والأدب الفرنسي داخل المعهد الفرنسي، والتي تعتبر –حسب الموقع– "أماكن مفضلة لتعليم اللغة الفرنسية، وتحضير الشهادات والامتحانات في اللغة الفرنسية"[3]

ويروج المعهد الفرنسي فيها لطرائق تعليمية حديثة، باستعمال الوسائط المتعددة، ومركز التعليم الذاتي، منوها بجودة التعليم ودقة التكوين، وحرفية العاملين في هذه الأقسام. حيث تلتزم برامج هذه الأقسام بمعايير **"الإطار الأوربي النموذجي المشترك للغات"**[163]

وتستقبل هذه الأقسام أكثر من 10.000 متعلم سنويا. كما أن هذه المعاهد تقترح تكوينات خاصة للشركات والمؤسسات، كما أن هذه المعاهد مهيأة لتكوين الفئات العمرية الصغرى أيضا.

---

[1]– Ibidem

[2] –Ibidem

[3] – http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/ éducative-et-linguistique/departements-de-langue-française-des-antennes-regionales-de-l2019ifa. Consulter le 09/11/2013

([163]) – Ibidem

وتتيح هذه الأقسام التحضير والإعداد لشهادات اللغة الفرنسية المعترف بها من وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي الفرنسيتين، كالـ « **DELF** » شهادة الدراسات في اللغة الفرنسية، والـ: الشهادة المعقمة في اللغة الفرنسية. كما أن هذه الأقسام هي أيضا مراكز امتحان للحصول على**DELF-DALF** ومراكز اجتياز لامتحان **TCF** (اختبار معرفة الفرنسية)، ويذكر الموقع أن أكثر من 20.000 يجتازون هذه الامتحانات سنويا.[164]

3. التكوين في اللغة الفرنسية

يخصص هذا الركن جزءا من نشاطاته لتفعيل مشاريع تعاونيه، تهدف إلى نشر اللغة الفرنسية والفرنكوفونية. ويوجه هذه النشاطات والمشاريع لفائدة الجمعيات، وداخل الجامعات، والمؤسسات التعليمية، ومجال تكوين المكوّنين.[165]

أ. الجمعيات

يدرج المعهد الفرنسي نوعين من الدعم الموجه للجمعيات:

- دعم لجمعيات أساتذة الفرنسية في الجزائر (CNEFA et ANEF)

يكون هذا الدعم، بتنظيم جماعات صيفية وربيعية، ودعم برامج "فلام"« FLAM » (الفرنسية لغة أم)، والمساعدة على تنقل أساتذة اللغة الفرنسية إلى الملتقيات التكوينية المنظمة من الفدرالية الدولية لأساتذة اللغة الفرنسية.

- دعم للجمعيات العاملة في مجال اللغة الفرنسية

([164])- http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/éducative-et-liguistique/formation-en-langue-française Consulter le 11/11/2013

([165]) - Ibidem

ويخصص هذا الدعم في متابعة الملتقيات والندوات والورشات التي تنظمها الجمعية الجزائرية لتطوير تعليم الرياضيات وتكنولوجيا المعلومات(A2DEMTI)، باللغة الفرنسية. وفي تكوين الأساتذة الجزائريين المنخرطين في نفس الجمعية[1]

ب. الجامعات

يشرف المعهد الفرنسي على تمويل وتنسيق برامج منح دراسية ثنائية كبرى، وأهمها برنامجان:

- برنامج **بروفاس (PROFAS) "البرنامج الفرنسي الجزائري للتعليم العالي الاحترافي"**، الذي يتيح منح آلاف المنح الدراسية للأساتذة المساعدين الجزائريين، والذي أطلق سنة 1987، ويعدّ أنجح برنامج ثنائي في ميدان التعليم والمنح الدراسية منذ الاستقلال حتى الآن، وقد أتاح استقبال 10.000 طالب جزائري في فرنسا، لمدة تتراوح بين 10 أشهر و5 سنوات. وأتاح البرنامج الجديد **"بروفاس ب"** للأساتذة الباحثين الذين يعدون أطروحات الدكتوراه، وأنجزوا منها 70% تكوينا لمدة 18 شهرا في مؤسسة فرنسية، وقد استفاد أكثر من 4000 أستاذ باحث من منحة **بروفاس**.

ويتم اختيار المستفيدين، بواسطة لجنة مختلطة للانتقاء والمتابعة، مكونة من خبراء جزائريين وفرنسيين.[166]

- وبرنامج **هوبير كوريان – طاسيلي (PHC TASSILI)** الذي يستهدف تكوين الباحثين الشباب الجزائريين في إطار المشاريع البحثية، وهو ممول مباشر من وزارة الشؤون الخارجية والأوربية الفرنسية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، كما تساهم مؤسسات التعليم العالي والبحث الفرنسية والجزائرية في تمويل هذا البرنامج بشكل غير مباشر. ويتم التنسيق بين الطرفين بفضل لجنة مختلطة مكونة من خبراء الدولتين، ورئيسين مناصفة أحدهما جزائري هو الآن البروفيسور **حجار**

---

(1)- http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/ éducative-et-linguistique/formation-en-langue-française/ formation-en-langue-française-a-destination-des-associations Consulter le 11/11/2013

(166) -http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/universitaire/nos-programme-boursiers-phc-tassili-et-profas Consulter le 11/11/2013

وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والآخر فرنسي وهو الآن البروفيسور **شميت**، أستاذ بجامعة آفينيون.

ويختار حوالي 30 مشروعا سنويا، في كل التخصصات، حتى سنة 2011، تم تفعيل 116 مشروعا عالما مشتركا، ويفتح سنويا باب ترشيح المشاريع الجديدة بين شهري مارس وماي، تخضع للتحكيم والاختيار الثنائي، وقد أتاحت هذه المشاريع حتى الآن 600 رحلة علمية من الجزائر إلى فرنسا و100 من فرنسا إلى الجزائر.[167]

ويتاح للطلبة الجزائريين الراغبين في الدراسة في فرنسا، بواسطة **"الكامبوس فرانس"** فرصة الترشح، والحصول على المساعدة الأزمة، لإيجاد التكوين المناسب تمويله وتحضير ظروف الإقامة الملائمة.

ويمثل الفضاء **"الكامبوس فرانس"** جهازا تابعا للسفارة الفرنسية في الجزائر، موجودة على مستوى مقرات المعاهد الفرنسية الجزائرية الخمسة. موجهة للطلبة الجزائريين، أو الطلبة الأجانب المقيمين في الجزائر والراغبين في مواصلة دراستهم العليا بفرنسا. وهو أيضا ممر ضروري لكل طالب يود الذهاب إلى فرنسا للتقدم إلى مسابقة، أو اجتياز امتحان أو مقابلة أو إجراء تربص في إطار مسار جامعي في الجزائر، كل هؤلاء يجب عليهم أولا التسجيل في موقع –**الكامبوس فرانس**– الجزائر، قبل أن يودعوا طلبات التأشيرة في الأجهزة القنصلية المختصة.[168]

ج. المؤسسات التعليمية

يذكر الموقع الرسمي للمعهد الفرنسي في الجزائر أيضا، أن المعهد يفعّل–بطلب من وزارة التربية الوطنية الجزائرية– عددا من البرامج لدعم تعليم اللغة الفرنسية:

- حصص لمعالجة اللغة، في الجزائر، مخصصة لأستاذة الفرنسية بمناطق الجنوب والهضاب العليا.

([167]) – Ibidem

([168])- ينظر موقع الكامبرس فرانس-الجزائر على الشبكة: http://www.if-algerie.compusfrance.org/page/ses-missions

- برنامج مخصص للتعليم والاستيعاب والمحادثة الشفهية بالفرنسية، مرفقا بإنتاج مصادر مخصصة.
- كتيب بيداغوجي، مخصص للأساتذة، يتضمن مصادر سمعية بصرية (أغان، رسوم متحركة، مقابلات...الخ) إضافة إلى **فلمفي** قرصDVD للتكوين، مع كتيب مخصصين لمفتشي اللغة الفرنسية في المرحلة الابتدائية.[169]

د. تكوين المكوّنين

يطوّر المعهد الفرنسي بواسطة قطب التكوين في اللغة الفرنسية، برامج ومشاريع لتكوين المكوِّنين، مفتوحة أمام مجموع الأساتذة، من كل التخصصات، وتتيح الموضوعات المختارة للتكوين، لقاءات بيداغوجية غير مسبوقة... كل ذلك بالتعاون مع المؤسسات الشريكة.[170]

نلاحظ الأهمية البالغة التي توليها فرنسا لتعليم اللغة الفرنسية، والتكوين فيها، والوسائل الضخمة التي تسخرها لذلك، من مؤسسات تعليمية، وأقسام لتعليم اللغة، إلى منح دراسية، وبرامج.

وقد نلاحظ من خلال ما سبق، وكأن هناك غياب للمكونين الجزائريين في اللغة الفرنسية، مما أدى بوزارة التربية الجزائرية للجوء إلى فرنسا للتعليم والتكوين في اللغة الفرنسية، وترقية مستوى أساتذة الفرنسية في الجنوب والهضاب العليا، تثير هذه الاستعانة بالجهات الفرنسية المختصة عدة تساؤلات خاصة وأنها غير مجانية، مع العلم أن اللغة الفرنسية ليست دخيلة على المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أن الجزائر تملك كفاءات داخلية مؤهلة للقيام بهذه المهمة.

كما يعتبر قبول الجمعيات الجزائرية غير حكومية بالتمويل الأجنبي الفرنسي، خرق للقانون الجزائري، وهذا ما يجردها من الكثير من الصلاحيات ويسير توجهاتها الجانب الممول.

---

[169]- http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/formation-en-langue-française/en-milieu-scolaire Consulter le 14/02/2014

[170] - http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/formation-en-langue-française/formation-de-formateurs Consulter le 14/02/2013

الفصل الرابع: تقييم مستوى تأثير الدبلوماسية الثقافية الفرنسية على الجزائر.

تركت فرنسا وراءها غداة الاستقلال ارث ثقافي مهم ، جعلها مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالجزائر، و هذا ما أدى إلى تصاعد الاهتمام بالبعد الثقافي في علاقاتها مع مستعمراتها القديمة ، فهي اليوم مدركة جيدا لأهمية هذا البعد ، و تسخر إمكانيات هائلة لدفع دبلوماسيتها الثقافية إلى الأمام تجاه الجزائر، من اجل الحفاظ على ارثها القديم و العمل على تمتينه. و هذا ما رأيناه في الفصل السابق.

و سنحاول في هذا الفصل الرابع و الأخير تقييم هذه الدبلوماسية و تبيين مدى تأثيرها و فعاليتها في الجزائر ، من خلال ثلاث مباحث أساسية ، سنحاول في المبحث الأول تحليل أثار هذه الدبلوماسية على الجزائر من خلال تقديم قراءة في الإحصائيات و دور الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في تكوين النخبة الجزائرية. و نتطرق في المبحث الثاني إلى أهم التحديات التي تقف عائقا أمام الدبلوماسية الثقافية الفرنسية ، و تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة من قبل هذه الأخيرة ، و أهمها سياسات التعريب التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال ، و التنافس الدولي في مجال الدبلوماسية الثقافية ، أما في المبحث الأخير فسنحاول التنبؤ بمستقبل الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر من خلال ثلاث سيناريوهات مختلفة.

المبحث الأول: تحليل آثار الدبلوماسية الثقافية الفرنسية على الجزائر.

إن تأثير الدبلوماسية الثقافية الفرنسية من الأمور التي لا ينبغي إهمالها و ينعكس ذلك على صراع البنى الاجتماعية و الثقافية و منه على تكوين المثقفين الجزائريين بمختلف اتجاهاتهم و كذا تصورهم لمشروع مجتمع جزائري جديد.

المطلب الأول: تاثيرات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في المشهد الثقافي الجزائري.

أ- قراءة في الإحصائيات :

في قراءة سريعة للإحصائيات السنوية المتعلقة بالمعاهد الفرنسية الخمسة في الجزائر، يمكننا تقدير حجم التأثير الفرنسي في النخب المتعلمة، ويمكن أيضا احتساب بعض آثار الاستثمار المباشر لهذه المعاهد في الجزائر.[171]

- 550 تظاهرة ثقافية مختلفة.
- 150 محاضرة ونقاش.
- 55.000 متابع ومتفرج.
- 150.000 كتاب في **"الميدياتيك"**.
- 18.000 مشترك في المعهد الفرنسي لهم الحق في الاستفادة من المكتبة، والميدياتيك، وحضور الملتقيات والمحاضرات و غيرها من نشاطات المعهد.
- 10.000 مسجل في دروس تعليم اللغة الفرنسية.
- 20.000 مترشح للامتحانات والاختبارات المختلفة في اللغة الفرنسية.
- 960 منحة جامعية وعلمية.

ونلاحظ أن هذا يمثل أضخم تمثيل ثقافي لدولة ما في الجزائر، كما يمثل استثمار كبيرا للمعهد الفرنسي في الجزائر.

([171])- Ministère des Affaires étrangères et européennes/Frédéric de La Mure ; Se former par l'échange, http://www.ambafrance-dz.org/Formation-superieure. Consulter le 19/01/2013

1. فالاشتراك في المعهد الفرنسي مثلا، يتراوح ما بين 2000 و3000 دج سنويا، وبحسبة بسيطة فإن مداخيل المعهد من التسجيلات السنوية فقط يجاوز 36 مليون دينار جزائري.

2. والتسجيل في المستوى الواحد من مستويات دروس تعلم اللغة الفرنسية الـ 12، يتراوح بين 10.000 و12.000 دج، أي يدر على المعهد الفرنسي أكثر من 100 مليون دينارا جزائريا على الأقل سنويا.

3. وكذلك التسجيل للمشاركة في الامتحانات المختلفة للغة الفرنسية، يتراوح بين 4000(DELF) و6000 (DALF)، 8000 دج (TCF) إلى غيرها.

وهذا يدر على المعهد أكثر من 100 مليون دينار جزائري كذلك.

وهذه مداخيل ضخمة، ولاسيما إذا ذكرنا الأزمة الاقتصادية العالمية، وتضرر فرنسا منها. وهو يذكرنا بقول **كزافيي داركوس** الذي سبق أن عرضناه **"نحن مقتنعون بأنه، في مشهد يتميز بتقلص العرض، ينبغي لفرنسا أن تركز جهودها في تثبيت المعارف، والتدريب (...) في سياق أزمة اقتصادية عالمية كبرى، على بلد مثل بلدنا أن يتدارك تراجعه النسبي، بالتمسك بتأثيره الثقافي.. الدبلوماسية الثقافية ليست إضافة روحية وكمالا نفسيا، بل هي تحد حيوي"**

وفي مقارنة لهذه الأسعار والتكاليف بأسعار وتكاليف التسجيلات في عدد من الدول المغاربية والعربية، نلحظ أن الأسعار متقاربة جداً، ولا نكاد نجد فروقا تذكر في تكاليف دروس تعليم اللغة الفرنسية في هذه الدول.

إن مقدار العائدات التي يدرّها المعهد الفرنسي في الجزائر على خزينة "المعهد الفرنسي" تفوق: 2.5 مليون يورو في السنة (أي أن عائدات نشاطات المعهد الفرنسي للجزائر تغطي 5 % من الميزانية السنوية للمعهد الفرنسي والمقدرة بـ 40 مليون يورو، [172] وهذه نسبة هائلة بالنظر إلى عدد المعاهد الفرنسية عبر دول العالم. مما يكشف حجم الاستثمار الثقافي الكبير الذي تغطيه نشاطات المعهد الفرنسية عبر العالم، والذي يجعلنا نقطع أن الدفع الثقافي والهيمني ليس فقط هو المقصود، بل إن الجانب الاقتصادي مستهدف أيضا، وبقوة.

([172])– L'institut français d'Alger, op.cit

ب–قراءة في البرامج

سنحاول أن نستقرئ برامج المعهد الفرنسي للجزائر العاصمة، عن طرق استقراء برنامجا فصليا للمعهد الفرنسي بعنابة، بقراءة توجهاتها؛ ويمكن بداية أن نذكر أن هذا البرامج تتراوح بين: تخصصي، وثقافي، وترفيهي، وأدبي. يمكن أن نرصدها ضمن الجدول الآتي:

الجدول رقم:01

إحصاء لمختلف نشاطات المعهد الفرنسي للجزائر العاصمة من (2012/2010)

الفترة	محاضرات	معارض	موسيقى	سينما	مسرح	شعر وأدب	أطفال	أخرى
2010	55	11	21	43	05	03	/	/
2011	47	13	18	51	07	05	01	/
2012	60	08	28	39	07	02	06	01 (رقص)

المصدر: من إعداد الطالبة

وبملاحظة البرنامج المسطر لسنة 2012، بالمعهد الفرنسي بعنابة، تمكننا من حصر مواد البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم: 2

إحصاء لمختلف النشاطات المعهد الفرنسي لعنابة (أفريل– جويلية 2012)

الفترة	محاضرات	معارض	موسيقى	سينما	مسرح	شعر وأدب	أطفال	أخرى
2012	15	11	20	18	07	03	04	/

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين لنا أن أهم المحاضرات وأكثرها محصورة في المعهد الفرنسي للجزائر العاصمة، فالمدعوون من خارج الجزائر غالبا ما يدعون إلى إلقاء محاضرات بالمعهد الفرنسي للجزائر العاصمة بداية، ثم الانتقال

إلى غيره، وإذا ما دعي المحاضر لأكثر من معهد، فإنه يقدم نفس المحاضرة.[1] وهذا يعني مركزية نشاط المعهد الفرنسي، رغم محاولته التنويع.

فكل ما في المعاهد الأخرى متوفر في معهد العاصمة.

ولعل هذه المعاهد الفرنسية الأربع، لا تعدو كونها، في الأساس، مكتبات، وفضاءات لتعليم اللغة الفرنسية، ولاستقبال الطلبة الطامحين للدراسة في الخارج من مؤسسة **كامبوس فرانس**. أما الجانب المتعلق بالإبداعات والنشاطات، فيكاد يكون متمركزا في الجزائر العاصمة.

مما يلاحظ أيضا، أن المحاضرات لا تخلو من محاضرة أو اثنين في الحكومة، وسياسات المدن، أو تسير المياه...الخ ونصف عدد المحاضرات في جوانب تاريخية أو أنتروبولوجية، فيما يمكن رصد محاضرة واحد تقريبا متعلقة بالوسائط الحديثة، والتكنولوجيات، أو بالتجارب الخاصة بالصحفيين، وكتاب، وتقديم الكتب الجديدة.

يلاحظ أيضا الاهتمام بجوانب السينما، والموسيقى، على حساب المسرح والأدب والشعر، والمعارض الفنية المختلفة، وهذا لاستقطاب الجمهور الشاب.

كما أن الاهتمام الذي توليه المعاهد الفرنسية للجوانب الفولكلورية، سواء أتعلق الأمر بالموسيقى وفنون الركح –كما يسميها المعهد الفرنسي نفسه **(arts de la scéne)** كالرقص التقليدي، أو ما تعلق بالجوانب الفكرية الغامضة، أو الروحانية في الفكر الإسلامي – كالتصوف– يشي بنفس النزعة الإستشراقية التي نعاها على الغرب عموما **إدوارد سعيد** في كتابه الإستشراق، والتي قد لا تكون تغيرت كثيرا في ظل هذه البرامج التي رصدنا.

أضف إلى ذلك، فإن الترويج لبعض الأشكال الفنية التي لا علاقة لها بهوية المجتمع، ولا بمعاييره وقيمه الاجتماعية (كأيام الموضة، وعروض الأزياء، وحفلات "تانغو" راقصة) قد يكون صادما لجمهور المتفرجين، وقد يكون مقصودا بذاته ضمن عملية تغيير اجتماعي مقصودة..

[1]– من أصل خمسة عشرة محاضرة ألقيت خلال سنة 2012 في المعهد الفرنسي لعنابة، اثنتا عشر منها قدمت بنفس العنوان في العاصمة.

فإذا حللنا ودققنا في محتوى هذه النشاطات فسنجدها تحمل القيم الفرنسية والتي تسعى الدبلوماسية الثقافية نشرها لقولبة العقول. وما ساعد في إقبال الجمهور على مثل هذه النشاطات هو الفراغ الثقافي الذي تعرفه الساحة الثقافية الجزائرية.

وفي ظل هذه المعطيات نستنتج أن هذا الفراغ الثقافي الذي تعرفه الجزائر يبقي الباب مفتوح أمام الثقافية الفرنسية ويسهل للدبلوماسية الثقافية تحقيق الأهداف المسطرة لها ويزيد من تأثيرها.

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في تكوين النخبة الجزائرية.

تركت فرنسا بعد انسحابها إرثا لغويا كبيرا متمثلا في طبقة واسعة من المثقفين الفرانكفونيين، جزء منهم عايشوا سنوات الاستعمار واكتسبوا خلالها الثقافة واللغة الفرنسية وجزء آخر متمثل في جيل الاستقلال الذي اختار أن يلتحق بالجامعات والمدارس الفرنسية لإتمام دراسته العليا.

وسنحاول إبراز أهمية الدور الفرنسي وعلاقته بالنخبة الجزائرية مرورا بأهم المراحل المساهمة في تكوين النخبة الجزائرية.

- **دور السياسة التعليمية الفرنسية في تشكيل النخبة الجزائرية في فترة الاحتلال:** شرعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر في 1830 في محاربة اللغة العربية ومؤسساتها التعليمية التي كانت من قبل، وإحلال المدارس الفرنسية محلها تحت برنامج سياستها التعليمية التي تهدف الى القضاء على الوطنية وخلق فئة تخدم مصالحها.[173]

فكانت سياستها التعليمية تهدف الى القضاء على الثقافة الوطنية ونشر التعليم الفرنسي مكانها بين أوساط معينة من السكان لجعلها ميدان تجربتها الاستعمارية. وكان الغرض الأهم من ذلك تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي وإلحاقه مباشرة بفرنسا.

- **تطور مفهوم النخبة الجزائرية:** تردد مصطلح النخبة الجزائرية في فترة معينة من تاريخ الجزائر كغيره من المصطلحات الاستعمارية فهو وليد المدرسة الفرنسية.

([173]) – عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 125.

ويقصد بهذا المصطلح جماعة النخبة ممن تعلموا في فرنسا وتأثروا بالثقافة الاوروبية وانبهروا بمظاهرها وتقاليدها واقتنعوا بعظمة فرنسا وقوتها، وخلافا للنخبة التقليدية التي حافظت على انتمائها الحضاري واستمرت في اتصالها مع المدارس العربية الاسلامية. وبذلك أصبح المتفرنسون هم المدافعون عن فرنسا في الجزائر والمتحمسون الأوائل لفكرة الإدماج بمطالبتهم التجنس بالجنسية الفرنسية حتى يصبحوا في مصاف الفرنسيين والأوربيين أنفسهم من حيث وضعهم الاجتماعي والسياسي.

كما يوجد من يعرفهم بأنهم اولئك الذين تمتعوا بحظ من التعليم في المدارس الفرنسية وشكلوا في مطلع ثلاثينات القرن الماضي ما يعرف في أدبيات التاريخ الجزائري المعاصر بالشبان الجزائريين، وغالبيتهم العظمى من الطلبة الفرانكفونيين الإدماجيين وهم فئة لا يمكن اعتبارهم في آخر المطاف لا جزائريين بالمفهوم الشامل ولا فرنسيين.[174]

ويجمع الكثير من الكتاب على أن النخبة الجزائرية كانت بطيئة الظهور ترجع إلى أواخر القرن 19 حيث يعتبر أفرادها أنفسهم أقلية ممتازة منفصلة عن المجتمع الذي يتكون من أغلبية جاهلة من فلاحين مرابطين وعلماء رجعيين وأعيان، لكن هذه النخبة تتكون من المترجمين المحامين الاطباء المعلمين القضاة... وبذلك حدث الخلط بين الفئة الاولى التي تعتبر فئة برجوازية أو طبقة وسطى بينما تدل الثانية على الجماعة ذات الثقافة الفرنسية.

لقد تكفلت المدرسة الفرنسية بإنتاج مثقف أو متعلم لا يحسن في الغالب إلا اللغة الفرنسية لأداء وظائف محددة وظائف الوساطة على العموم. وفي المقابل نجد عملية تكوين موازية حاولت القيام بها مؤسسات أهلية اعتمادا على الإمكانيات المتواضعة للمجتمع الجزائري لإنتاج متعلم باللغة العربية للقيام بوظائف تلبي اهتمامات المجتمع الأهلي التقليدي، أخذت مع الوقت طابعا إيديولوجيا ودينيا، فكان من الشائع ان يتوجه التلميذ الجزائري الصغير على مستوى الكثير من الأوساط الاجتماعية إلى "**الكتاب**" باكرا

([174])- المرجع السابق، ص 251.

لتعلم اللغة العربية وحفظ القران، قبل أن يتوجه إلى المدرسة الفرنسية بعد ذلك كإستراتيجية من قبل العائلات الجزائرية للحد من آثار الانقسامية التي ينتجها النظام الاستعماري.[175]

ولم يفتح بعد الاستقلال نقاش حول المسألة الثقافية واللغوية وتداعياتها السياسية في الجزائر، فتم التعامل مع الدولة الوطنية بنت الاستقلال كقطاعات مختلفة وليس كجسم واحد متكامل، منحت قطاعاته المختلفة متعلم محدد على أساس لغوي وقيمي، فكان من نصيب المثقف المعرب على القطاعات ذات العلاقة بالدين والإيديولوجية والتاريخ، باعتبار النظرة السائدة للعربية كلغة أخرى، دين وتراث، وتعامل واسع مع الفئات الشعبية بهدف تأطيرها السياسي والإيديولوجي.[176]

في الوقت الذي منحت فيه قطاعات الصناعة والإدارة والتسيير إلى المتعلم باللغة الفرنسية، اعتمادا على نفس النظرة القيمية للغة الفرنسية التي تم النظر إليها كلغة علم وتقنية وتسيير.[177]

أما في فترة الأزمة الجزائرية التي جعلت فرنسا تندد بأعمال العنف والاغتيالات التي راح ضحيتها المثقفون في الجزائر، ومن ثم فتحت أبوابها للنخب الجزائرية المثقفة الفرانكوفونية خاصة، وكرست وسائل إعلامها لاستقطاب هذه النخب وعرض تصوراتها، وهذا ما يوضح الروابط الوطيدة بين فرنسا والنخب المثقفة في الجزائر، ومن ثم الحفاظ على تواجدها من خلال دعم القيم اللائكية والثقافة الفرانكوفونية.

لذلك نجد أكبر الصحف المؤثرة في الرأي العام اليوم ناطقة باللغة الفرنسية، وأكثر من 78% من الجزائريين يشاهدون القنوات الفرنسية الحكومية والخاصة منها.[178]

نجد بالإضافة إلى ذلك، النخبة المثقفة الجزائرية، وعلى رأسهم الكتاب الجزائريين ينجذبون الى اللغة الفرنسية، وحتى هؤلاء الذين يكتبون باللغة العربية، حيث برزت ظاهرة ازدواجية اللغة عند قطاع واسع منهم، فإذا دققنا في النصوص والإصدارات الأدبية الجزائرية المعاصرة، فسنلاحظ أن كتاب الأدب العربي يجتهدون لترجمة أعمالهم إلى الفرنسية كمحاولة لاستقطاب القارئ الفرانكفوني.

([175])- ناصر جابي: الجزائر الدولة والنخب، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008، ص 17.

([176])- المرجع السابق، ص 20-22.

([177])- المرجع نفسه، ص 22.

([178])-حمد أرزقي فراد: الإعلام الجزائري يتنافس، الشروق اليومي، 14 ديسمبر 2008، ص 06-07.

من هنا، يحتل الكتاب باللغة الفرنسية نسبة 68 بالمائة في السوق الجزائرية، ففرنسا صدرت لدول المغرب العربي الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) ما مقداره 22.5 مليون يورو في 1999، و24 مليون يورو في 2002، و28.5 يورو في 2004 من الكتب الفرنسية.[179]

تعد فرنسا 66000 جزائري حامل لشهادة عليا (ماستر ودكتوراه) من أ؟كبر الجامعات والمدارس العليا، وتحتل الجزائر المركز الثالث من حيث عدد الطلبة المسجلين بالجامعات الفرنسية حيث يقدر العدد السنوي الاجمالي بحوالي 22000 طالب جزائري سنويا.

وتم التوقيع على 600 إتفاقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين الجزائر وفرنسا.

تعكس لنا كل هذه الأرقام المذكورة سابقا طبيعة تأثير فرنسا في تكوين النخب الجزائرية، والتي تستغلها كأداة اتصالية خطابية وإدارية تقوم على تطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار الأنساق الثقافية واللغوية الفرنسية.

أصبحت المسألة اللغوية في الجزائر مرتبطة أكثر فأكثر بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية كالتحكم في اللغات الأجنبية، فتحولت إلى وسيلة فرز اجتماعي واضح بالنسبة للأجيال الشابة من الجزائريين أبناء الاستقلال، الفرز الذي سيكون لصالح أبناء الفئات الحضرية الوسطى التي تتعامل حتى داخل المنزل باللغة الفرنسية، على حساب الكثير من أبناء الأوساط الشعبية والريفية التي ستعيش حالة إقصاء بفعل اللغة، ليس داخل المنظومة التعليمية فحسب، بل حتى داخل عالم الشغل والحياة المهنية على وجه الخصوص، عمليات الفرز وما تفرضه من إقصاء سيكون أكبر بعد توجه هذه الفئات الوسطى الحضرية والعليا منها على وجه الخصوص الى تكوين مدارس حتى جامعات خاصة ودولية، قد تتحول في الوقت الذي تعيش فيه المنظومة التعليمية العامة حالة اختناق إلى مؤسسات لإعادة إنتاج التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري الذي سينطلق في السير بأكثر من سرعة واحدة.

([179])– Xavier Darcos : Le roseau penchant, tribune du ministre délégué a la coopération, au développement et à la francophonie, le figaro, 06 Aout 2005, P 09.

تركز فرنسا على تكوين النخبة الجزائرية من خلال سياستها الثقافية الخارجية، لأنها تدرك جيدا أن هذا يسهل عمليات قولبة الأذواق والعلاقات بما يتماشى والمخططات الفرنسية في المنطقة.

المبحث الثاني: رهانات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر.

على الرغم من تفعيل فرنسا لدبلوماسيتها الثقافية و تجنيدها لوسائل ضخمة لتحقيق أهدافها، إلا أنها تواجه بعض التحديات تؤول دون ذلك، و على رأسها سياسات التعريب و التنافس الدولي على المنطقة، و هذا ما يعيق تحركاتها و يزيد من صعوبة مهمة أجهزة دبلوماسيتها الثقافية.

المطلب الأول: سياسات التعريب المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية.

طرحت قضية اللغة العربية والتعريب جدياً، منذ الاستقلال. حيث فرض دستور 1963 اللغة العربية الكلاسيكية، لغة وطنية، رسمية ووحيدة. رغم أنه كان هناك نقص مخيف في عدد المعلمين والأستاذة المعربين وهذا راجع أساسا إلى سياسة الاستعمار، إلا أن الإرادة السياسية القوية للحكومة الجزائرية جعلتها تتبع إجراءات عديدة لإنجاح سياسة التعريب. لذلك أُعلن رسميا عن التعريب وتبني العربية لغة وطنية للتحرر من الاستعمار الثقافي.

فبالنسبة للنصوص السياسية نجد الدعوة الملحة للتأكيد، ووجوب المحافظة على عروبة الجزائر وإسلامها بلغتها، ونجدها مدعمة بالتصميم والإصرار في النداء الأول للثورة التحريرية 1945 –كما نجدها في كل مواثيق وقرارات حزب جبهة التحرير الوطني، الذي قاد الثورة، وحكم البلاد بعد الاستقلال، وبالنسبة للنصوص القانونية، نجدها أيضاً واضحة صريحة وصارمة، ومن أهم هذه النصوص القانونية:[180]

أ– الدستور الجزائري، الذي يؤكد أن اللغة العربية، هي اللغة الوطنية والرسمية للجزائر العربية المسلمة.

([180]) – سفيان أوصيف: السجل اللغوي وتطور التعريب في الجزائر بعد الاستقلال، منشورات قسم التاريخ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006.

ب- المرسوم الرئاسي الصادر في 22 ماي 1964 ويقضى بتأسيس مدرسة عليا للترجمة تتولى تكوين المترجمين ومهمتهم مساعدة المثقفين باللغة العربية والمتعلمين بلغات أجنبية على التفاهم وفى خطوة تالية تنهض لترجمة تراثنا المكتوب باللغة الأجنبية إلي اللغة الوطنية.

ج- الأمر الرئاسي 68-92 المؤرخ في 1968/4/26 والمتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية، على الموظفين، ومن يماثلهم وقد أمضاه الرئيس الراحل هوارى بومدين، **عند صدور هذا الأمر، تحولت كل المؤسسات الإدارية إلى ورشات مدرسية لتعليم اللغة العربية خارج أوقات الدوام.**

د- الأمر الرئاسي 70-20 المؤرخ في 1970/2/19 والمتضمن وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير جميع وثائق الحالة المدنية. (وقد تم العمل بهذا الأمر، وهو ساري المفعول حتى اليوم).

- الأمر الرئاسي 73-55 المؤرخ في 1973/10/1- والمتضمن تعريب الأختام الوطنية.

هـ- الأمر الرئاسي 76-35 المؤرخ في 16-1976/4 والمتضمن التربية والتعليم، وجعل اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع مواد التدريس لمدة تسع سنوات، أي الابتدائي والمتوسط. أما اللغات الأجنبية، فتدرس كلغات فقط والفرنسية من ضمنها وهو مايسمى بنظام التعليم الأساسي.

و- الأمر الرئاسي 91-5 المؤرخ في 1991/1/16 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، وينص في مادته (36): "أن تطبق أحكام هذا القانون فور صدوره، على أن تنتهي العملية بكاملها في أجل أقصاه: 5 يوليو سنة 1992" وفي 4 يوليو من سنة 1992 صدر مرسوم تشريعي يمدد الأجل الأقصى المنصوص عليه في المادة /36/ دون تعيين أو تحديد لهذا الأجل.

بالإضافة إلى كل هذه النصوص والأوامر القانونية، هناك الكثير من القرارات الصادرة بشأن تعريب المحيط الاجتماعي وتعريب المناقشات والمراسلات الرسمية، والإعلام، والإشهار، والعناوين، إلى غير ذلك من الخطوات التسجيلية التي تمت لفائدة التعريب.

ويعود انتصار هذا الاتجاه إلى عدة أسباب، أهمها:

أولاً: أن المؤسسين الأوائل لجبهة التحرير الوطني، كانوا مناضلين مع **مصالي الحاج** المتشبع بالروح العربية، والمتأثر بـ **شكيب أرسلان** –من المفكرين القوميين العرب– أثناء إقامته في باريس، فقد تأثروا بهذا الاتجاه الذي يرى في الدفاع عن اللغة العربية دفاعاً عن الهوية وكفاحاً ضد المستعمر الذي حاول طمسها، وتضاعفت قوة هذه المجموعة منذ التحاق جماعة العلماء بالجبهة وتولى بعض أعضائها مراكز قيادية، أمثال الدكتور **أحمد طالب الابراهيمي، ومحمد صالح اليحياوي.**

ثانياً: تبنى **أحمد بن بله** هذا المنهج ودافع عنه، على رغم من أنه لم يكن يحسن اللغة العربية، وذلك بتأثير واضح من **جمال عبد الناصر** في مصر، فقد شجعته مصر لسلوك هذا النهج ، وهي تعتبر نفسها زعيمة الحركة القومية العربية آنئذ.

ثالثاً: يعد الرئيس الراحل **هواري بومدين** القائد الحقيقي لحركة التعريب في الجزائر، فهو متمكن من اللغة العربية، وثقافته تلقاها في جامع الزيتونة في تونس وجامعة الأزهر في القاهرة، فدفعه تكوينه التربوي إلى شن حملة تعريب واسعة بداية من 1971، وكلف **محمد الصالح اليحياوي** مسؤول الجبهة وعضو جمعية العلماء سابقاً، بهذه المهمة، فقام بتعريب الإدارة، والوثائق الرسمية، والمراسلات... وبدأ التعريب يشمل كل مظاهر الحياة الجزائرية بما في ذلك التعليم، وكان الأسلوب المتبع حاسماً.

إن انتصار دعاة التعريب يعود إلى كونهم يملكون القوة المسلحة، أي الجيش، في أيديهم، وهي سلطة قوية لا يمكن مواجهتها صراحة من قبل أنصار الفرنسية.

رابعاً: تواصلت حملة التعريب مع الرئيس الراحل **الشاذلي بن جديد**، الذي حافظ على إرث التعريب، وعمل على دعمه، فقد أصدر المجلس الوطني الجزائري، بعد نقاش حول "**تعميم اللغة العربية**"، قانوناً يحتوي على 36 مادة، يهدف إلى التعريب الشامل للإدارة وللجامعة، وكل وثيقة تحرر في لغة أخرى غير اللغة العربية تعد بلا قيمة، وكل متجاوز يمكن تغريمه بمبلغ مالي ضخم.[181]

خامساً: أكد هذا الخيار الرئيس السابق **اليمين زروال**، حينما دعمت القوانين الجديدة عملية التعريب، وحاصرت اللغة الفرنسية فبرزت اللغة الإنجليزية على السطح كلغة ثانية، بعد العربية وقبل الفرنسية، ويعد **زروال** من النخبة السياسية التي تتقن العربية، فهو يتكلم الفصحى بطلاقة في المناسبات

([181]) – Khaoula Taleb Ibrahimi : Les Algériens et leurs langues, les Editions EL Hikma, Alger, 1997, P 74.

واللقاءات الرسمية التي تستدعى استخدامه لها، وقد صوت المجلس الوطني الانتقالي، وهو الجمعية التشريعية المعينة، يوم 17 كانون الأول ديسمبر 1996 بالإجماع على قانون يقضي "**بتعميم استخدام اللغة العربية**"، ويحدد القانون بشكل خاص أنه ابتداء من يوم 5 تموز يوليو 1998.[182]

وفي العام 2000 بالنسبة للتعليم العالي يتوجب على الإدارات العامة والمؤسسات والشركات والجمعيات، مهما كانت طبيعتها، أن تستخدم اللغة العربية وحدها في جميع أنشطتها كالاتصالات وشؤون الإدارة والمالية والتقنية والفنية، وحدد القانون إن "**استخدام كل لغة أخرى غير العربية في مداولات ومناقشات الاجتماعات الرسمية أمر ممنوع**".

و تمكن دعاة التعريب في جبهة التحرير الوطني من فرض برنامجهم على المجتمع الجزائري، وعلى دعاة المحافظة على اللغة الفرنسية الذين حاولوا إن يقاوموهم بحجج مختلفة.

ولكن يبقى موضوع التعريب من المواضيع الشائكة في الجزائر، ذلك لأن فيه تقاطعات مصلحيه سياسية وثقافية كثيرة، يذهب بعضها إلى حد إثبات الوجود عبر ترسيخ هوية وثقافة متميزة وقد كانت مسيرة التعريب مسيرة صراع مرير بين دعاته والواقفين في وجهه على اختلاف مشاربهم وتعدد اتجاهاتهم.[183]

المطلب الثاني: التنافس الدولي ومدى تأثيره على التواجد الثقافي الفرنسي في الجزائر

تحولت الساحة الثقافية الجزائرية، في السنوات الأخيرة، إلى ميدان مفتوح على المنافسة اللغوية الأجنبية، فقد دخلت الإنجليزية والتركية وحتى الصينية على الخط، بينما كانت الفرنسية إلى وقت قريب تستفرد بالساحة الجزائرية.

أ- تحدي المنافسة الأمريكية:

كانت دول المغرب العربي بما فيه الجزائر إلى فترة ليست ببعيدة، تحتل مكانه هامشية ضمن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ولكن مع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات ودلائل على تزايد

([182]) –KHaoula Taleb IbrahimiM op.cit, P 78.

([183])– الطاهر لبيب، البعد السياسي للتعريب وصلته بالوحدة والديمقراطية، ضمن:

التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية، حيث برز التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة، والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا على مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية.

فطوال فترة الحرب الباردة كان الهدف الرئيسي من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي، هو الحد من النفوذ الشيوعي وتعزيز المصالح الغربية، وقد كانت تعول في ذلك على الدور الذي تلعبه فرنسا في المنطقة بحكم العلاقات التاريخية مع دول المغرب العربي.

ولكن منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه المنطقة المطلة على البحر المتوسط تزداد شيئا فشيئا، إلى أن تعززت بشكل أكبر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

فقد ظلت منطقة المغرب العربي في بداية التسعينات تحتل مرتبة ثانوية في سلم الاهتمامات الاستراتيجية الامريكية، على حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية **ريتشارد باركر Richard Parker**، الذي يؤكد أن: الدبلوماسية الامريكية لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات، واستثناء ليبيا فان حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين وتحولهم من مناطق البؤر النشيطة مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، حيث تنقل الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة إلى أزمة.[184]

لكن منذ منتصف التسعينات زاد الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، والذي برز من خلال الحوار "**الأطلسي المتوسطي**" في 1994، ومبادرة **إيزنسات** الاقتصادية في 1998، وتأكد هذا عندما أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيو-إستراتيجي إزاء منطقة المغرب العربي، وذلك في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الامريكي **بيل كلينتون** عام 2000 للكونغرس حول إستراتيجية الأمن القومي

([184])- Richard Parker : La politique des Etats Unis au Maghreb, : Bassma Rodamani, Maghreb : les années de Transitism, Paris, IFRI/ Masson, 1990, P 161-370.

الأمريكي للقرن الواحد والعشرين، حيث أكد أن: "**الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال افريقيا، التي تشهد حاليا تحولات كبرى**".

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي ساهمت في ترقية الدور الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص، حيث اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مهمة في تنفيذ الرزنامة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك في مجال "**الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب.**"

- **أهم مظاهر التواجد الثقافي الأمريكي في الجزائر:**

المنافسة العنيدة التي تواجهها فرنسا في المجال الثقافي من قبل التيار الأنجلوساكسوني وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، الذي بادر من أجل الاحتكار وزعزعة النموذج الفرنسي ونشر النموذج الأمريكي والسيطرة على الفضاءات الثقافية والاجتماعية لتعزيز النفوذ والتمركز في منطقة المغرب العربي.

ويظهر جليا بأن الثقافة الأمريكية باتت تهدد بشكل كبير وجود الثقافة الفرنكوفونية بالجزائر، كما ان اللغة الانجليزية باتت تنافس اللغة الفرنسية التي كانت سيد الموقف في الجزائر بلا منازع.

لأجل هذا تحركت الدوائر الفرنسية ومنها المنظمة الفرنكوفونية لإعادة الاعتبار للغة الفرنسية ووقف الزحف اللغوي الانجليزي للمغرب العربي، فيوما بعد يوم تحقق اللغة الإنجليزية المزيد من التقدم في صفوف النخب السياسة والاقتصادية والثقافية في بلدان المغرب العربي ككل وفي الجزائر على وجه الخصوص.

فبعدما كانت النخب السياسة والثقافية الجزائرية لا تتقن من اللغات الاجنبية سوى اللغة الفرنسية نظرا للاستراتيجية الثقافية الفرنسية في المنطقة، أصبح عدد كبير من الوزراء ورجال الأعمال والأكاديميون، اعتبارا من التسعينات يتحدث الانجليزية بطلاقة لا تقل عن سيطرتهم على اللغة الفرنسية.

ويعد معهد "**أميديست**" أهم معهد أمريكي لتعليم اللغة الانجليزية في المغرب العربي، فمنذ المراحل الأولى من تكوين المعهد في الجزائر العاصمة بين سنة 1995 وسنة 2000، تضاعف عدد المسجلين

ثلاث مرات في تلك الفترة، مع تنوع الطلاب الذين أتوا من شرائح اجتماعية مختلفة، مع العلم أن غالبية الدارسين لم يتعلموا اللغة الانجليزية بهدف الهجرة، وإنما لاستخدامها في حياتهم المهنية.[185]

يمكننا،بعبارة أخرى، تشبيه هذا المعهد بالمراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في الجزائر.

لكن الأهم من ذلك هو المكانة المتزايدة للغة الإنجليزية في القرارات المدرسية، هذا بالإضافة إلى وجود فروع لمكتبات باللغة الانجليزية ضمن المكتبات المركزية للجامعات الجزائرية تحت اسم "**American Corner**" وذلك بكل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وورقلة، بدعم من السفارة الأمريكية.

بالإضافة إلى مركز المعلومات **(IRC)** وهو مركز للموارد الثقافية والمعلومات داخل سفارة الولايات المتحدة الأميركية في الجزائر العاصمة، يهدف إلى تقديم أحدث المعلومات للجزائريين حول سياسة الولايات المتحدة، وتسهيل التفاهم المتبادل للقضايا الاقتصادية والسياسية، والتجارية والثقافية والبيئية.

وبإمكان الزوار مطالعة أكثر من 3000 كتاب، بما في ذلك المنشورات المرجعية المتخصصة، والموسوعات، والدلائل... كما يوفر المركز كتب إلكترونية، ودوريات ومجلات وصحف...كما يمكن لجميع زوار المركز استعمال أجهزة الكمبيوتر والإنترنت المجانية. ويستضيف المركز أيضا مناسبات خاصة مثل مختصين، ومناقشات كتب، وعرض أفلام، ومجموعات محادثة بالغة الإنجليزية.[186]

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا دعم وزيادة نسبة القراءة باللغة الإنجليزية، فحسب تصريح للسفير الامريكي **W. Erdman** فان الزاوية الأمريكية ومركز المعلومات يساعدان على التحرر من الصورة السياسية والعسكرية اللصيقة بالولايات المتحدة الأميركية، والمغروسة في أذهان المثقفين الجزائريين، واستبدالها بصورة أكثر إيجابية.

([185]) – رشيد خشانة: هجوم اللغة الإنجليزية في المغرب العربي، من موقع:

http://www.suissinfo.ch/ara/front Consulter le: 21/06/2013

([186])– رشيد خشانة: المرجع السابق.

فبالإضافة إلى ترقية اللغة الانجليزية واستخدامها في وقت مبكر في التعليم الاساسي في السنة الثالثة، فان الولايات المتحدة الامريكية قد ضاعفت من مساعدتها في التعليم العام عن طريق الإشراف على تنمية البرامج التعليمية باللغة الانجليزية بمركز تدريب المعلمين ببن عكنون بالعاصمة منذ سنة 1993، وتقديم منح دراسية لمدة سنة لأساتذة اللغة الانجليزية في طور التعليم العالي بمعدل منحتين كل سنة.

كما يمكن أن نستشف التعاون الأمريكي مع وزارة الثقافة الجزائرية سنة 1994 وذلك بتخصيص 39 ألف دولار أمريكي لترميم كنيسة القديس أوغيستين بعنابة، وتخصيص 80 ألف دولار لترقية تعليم اللغة الانجليزية والحضارة الأمريكية بالجزائر في المعاهد العليا عن طريق تدعيمها بالكتب والمجلات والأشرطة السمعية البصرية.

كما يعمل المجلس الثقافي البريطاني في الجزائر، على تدعيم اللغة الانجليزية حيث يرى **مارتن دالتري**، مدير المجلس، إن الجزائر تشهد طلبا متزايدا على تعلم اللغة الإنجليزية، وأن المجلس منذ تواجده في الجزائر اشتغل مع وزارة التربية من أجل تكوين المكونين الموجهين إلى المدارس والثانويات، وأضاف المتحدث أنه مباشرة بعد فتح المجلس الدروس للجمهور تلقى أزيد من 700 طلب في أول دورة موجهة إلى الجمهور، وينتظر أن يصل هذا الطلب إلى حدود 800 طلب بعد 6 سنوات من التعامل مع الإطارات والمهنيين والمكونين.[187]

و أضاف المتحدث أن اللغة الإنجليزية في السنوات القادمة ربما ستأخذ مكان الفرنسية، لأن هناك طلبا كبيرا وإقبالا من طرف الشباب خاصة والأكاديميين ورجال الأعمال لقناعتهم أنها لغة عالمية وضرورية في مسار أي مهني.

ومما زاد في انتشار الإنجليزية، سهولة تعلمها وميزة الجزائريين المنفتحين كليا على تعلم اللغات، وكشف مدير المجلس الثقافي البريطاني، أن المجلس يطمح في السنوات القادمة إلى توطيد تعاونه مع وزارة التربية وباقي المؤسسات الجزائرية من أجل تحسين مستوى الإطارات في اللغة الإنجليزية.

([187]) – منقول عن وكالة الأنباء الجزائرية.

ب- تحدي المنافسة التركية:[188]

تسعى تركيا إلى الاستثمار الاقتصادي والثقافي في الجزائر، وقد قدمت للسلطات الجزائرية طلبا بفتح مركز ثقافي لها بالجزائر، وسبق أن عبر رئيسها أثناء زيارته إلى الجزائر عن رغبة الإمبراطورية التركية في استرجاع أمجادها القديمة في الجزائر عندما قال: "**من حقنا التواجد في كل بقعة وصلت إليها خيول أجدادنا**"، فتركيا لها نفوذ اقتصادي حتى على فرنسا في مجال المنسوجات وبينهما ثأر تاريخي، لأن فرنسا طردت الدولة العثمانية من الجزائر.

تتخوف فرنسا فقدان مكانتها الثقافية في الجزائر أمام المنافسة التركية، خاصة أن الشارع الجزائري لا يشعر حيال تركيا بذات الحساسية الاستعمارية الموجودة تجاه فرنسا، فالجزائريون ينظرون إلى التواجد التركي بالجزائر على أنه تواجد من أجل الحماية، فضلا عن وجود العامل الديني الذي بإمكانه إيجاد الكثير من التوافق.

الاهتمام التركي بالجزائر ليس فقط اهتماما اقتصاديا لكنه أيضا اهتمام ثقافي، حيث تسعى تركيا إلى التموقع في الجزائر من خلال صنع جسور تقارب فكري وثقافي تمكنها من التعزيز والترويج لنفسها، وهذا عبر تنظيم حلقات فكرية تحاول إيجاد نقاط التواصل بين المفكرين الأتراك ونظرائهم من الجزائر مثل حلقة "**عبد الله كولن والمفكر مالك بن نبي**" التي نظمت بالعاصمة وحظيت بدعم ورعاية الجانب التركي.

ينظم هذا النوع من الحلقات الفكرية عبر جمعيات بالعاصمة، وله أتباع ومشجعون خاصة من طلبة وأساتذة الجامعة الذين اكتشفوا أن في تركيا اتجاها ثقافيا مميزا، هذا ما يفسر الاتجاه الكبير في السنوات الأخيرة للطلبة الجزائريين نحو الجامعات التركية عن طريق البعثات العلمية، وكذا المنح والتسهيلات التي تمنحها الجامعات التركية للطلبة الجزائريين.

([188])- ملخص من مقال: تنافس لغوي يهز عرش الفرنسية في الجزائر، ملف للشروق الأسبوعي، مارس، 2012.

وقد وجد أغلب الطلبة والباحثين هناك المناخ المناسب في ظل تنامي ظاهرة معاداة الأجانب في أوروبا.

في اتجاه مماثل أيضا، هناك محاولات في الجزائر من طرف بعض النخب الحزبية والمالية لتبني الخيار التركي، حيث تحاول بعض الأحزاب الإسلامية، أمثال حمس والنهضة، تبني الطرح التركي لتعويض خسارتها، واسترجاع شرعيتها في الشارع الجزائري، بعد أن فقدت مصداقيتها لدى الجزائريين على إثر اندماجها في السلطة، من جهة أخرى، هناك رجال أعمال من بعض الفئات الاجتماعية التي تحاول الترويج وتوسيع شبكة الأعمال التركية في الجزائر، موازاة مع ذلك يوما بعد آخر صار النفوذ الثقافي التركي يفرض نفسه على البلاد في منافسة الثقافة الفرنسية، حتى إن مركز تعليم اللغات التابع للجامعة فتح العام الماضي تخصصا جديدا لتعليم التركية في الجزائر، بعد تسجيل الإقبال عليها من طرف الطلاب ورجال الأعمال وحتى التجار، كما تعمل جامعة الجزائر 02، كلية الآداب واللغات على فتح قسم خاص بتدريس اللغة التركية، ليصبح قسما مستقلا بذاته وتابعا للكلية ضمن عمليات توطيد العلاقات الجزائرية التركية، بالإضافة إلى الإنتاج السينمائي التركي الذي سهل من تقريب الثقافة التركية عن طريق شاشة التلفزيون لأبسط فرد من المجتمع الجزائري.

في مقابل ذلك تسعى فرنسا ومعها الهيئات الفرانكوفونية، لاستقطاب أعداد هامة من الطلبة أو الباحثين أو المدرسين في الجزائر من خلال دورات التدريب، الثقافية الفرنسية المنتشرة ، كما سبق وبينا ذلك في الفصل السابق من هذه الدراسة.

ولكن الميل الجارف نحو اللغة الانجليزية، يبدو تيارا تعسر مقاومته، مما يشكل تحديا كبيرا على مستقبل فرنسا في الجزائر خصوصا، وفي منطقة المغرب العربي عموما.

و رغم أن الجزائر تعد نظريا مركز نفوذ فرنسي ثقافيا واقتصاديا، إلا أن فرنسا وجدت نفسها في السنوات الأخيرة مجبرة على بذل المزيد من الجهود للحفاظ على مكانتها في الجزائر.

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية المحتملة للدبلوماسية الثقافية الفرنسية في الجزائر

سنحاول في المبحث الأخير من دراستنا تسليط الضوء على مستقبل الدبلوماسية الثقافية الفرنسية من خلال توقع ثلاث سيناريوهات محتملة و التنبؤ بمصير هذه الدبلوماسية في الجزائر.

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلب استشفاف الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر، وذلك عبر تصور وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل، والتي تشكل فيها مؤشرات للمشهد الاول للاتجاهات المستقبلية للدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر، ألا وهو المشهد الخطي أو الاتجاهي، الذي يعبر امتداد الأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يذكر.

لما كان الحاضر ابنا شرعيا للماضي، فان المستقبل ابن الشرعي للحاضر، وفي الحالتين فان شرعية انتماء الحاضر للماضي والمستقبل للحاضر، تأتي من تلمس الثوابت والاتجاهات العامة، باعتبار أن الأحداث والوقائع انعكاس للثوابت التي ترسخت خلال التاريخ في تفاعلها مع الحاضر، ليعاد إنتاجها وفق الأحداث الجارية، وأن المستقبل ليس إلا علاقة بين الثوابت التاريخية في حالتها الجارية، وفي صراعها مع تطورات الواقع الجديد، بما يصنع مستقبلا محددا.[189]

وبالتالي فإن هذا السيناريو يقوم على ركيزة أساسية مفادها أن عالم الغد هو امتداد لعالم اليوم، الذي هو بدوره امتداد العالم الأمس، وأن اختلاف المستقبل عن الحاضر، وعن الماضي القرب، واختلاف في الدرجة لا اختلاف في النوع، فالتغيير الذي سيحدث بالنسبة للمستقبل هو تغيير كمي أساسا أكثر مما هو تغييرا كيفيا، أي انه تغير في الكم، أو في الحجم، أو في السرعة....الخ فالتنبؤ بالمستقبل بناءا على السيناريو الخطي، يتم على أساس استقراء الماضي والحاضر، وهذا بدوره ما يعني استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضنا إلى تغيرات جذرية كما يتصور الاتجاه الراديكالي (الثوري).[190]

([189])- محمد صالح المسفر: مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، شتاء 2007، ص 54.

([190])- جمال علي زهران: الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في عالم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وبما أن مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر لم يحدث من فراغ، وإنما تتبلور معالمه في إطار ثلاث بيئات أو ثلاثة محددات رئيسية، والتي لطالما شكلت المحددات الرئيسية لهذه السياسة، وهي التي سنرتكز عليها في تحليلنا لسيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه.

الأولى والتي تتمثل في الأوضاع الداخلية لكل من الجزائر وفرنسا على حد سواء، من حيث درجة قابليتها لعلاقات كل طرف مع الأخر.

و الثانية متعلقة بالاتحاد الأوروبي ككيان إقليمي قائم بحد ذاته، فعال وقادر على تحقيق الآمال التي وكلته إياها فرنسا في منطقة المغرب العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

والثالثة متمثلة في البيئة الدولية، ونقصد هنا القوى الدولية الطامعة في الجزائر بسبب ثرواتها وموقعها الجيو–استراتيجي.

ففي ما يخص البيئة الأولى، بلا شك يمكن أن ندرك بسهولة بعد تتبع تطور العلاقات الفرنسية الجزائرية أنها مطبوعة بأزمة دائمة، وأن ما يميزها هو التجاذب والتنافر معا، فهي من جهة علاقات قائمة إلى حد كبير على الشك وانعدام الثقة المتبادلة والتعارض في المواقف، وعلى الانتقادات والاتهامات الموجهة من قبل كل طرف إلى الطرف الآخر، وهي من جهة ثانية علاقات تبعية قوية تجعل من الجزائر موردا كبيرا وأوليا للطاقة الفرنسية، كما تجعل من فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر في جميع المبادلات الاقتصادية.

إن هذه المفارقة المتناقضة هي التي تفسر كيف أن الصراع المستمر لم ينجح في القضاء على الشعور الدفين بالمصير المشترك، وبالتالي فالقناعات المتبادلة بارتباط الحاجيات والمصير، بين كل من فرنسا والجزائر، سوف تلعب دورا قويا في الحفاظ على الوضع القائم، فالإرث الثقافي الفرنسي المنجر عن الحقبة الاستعمارية لم تمحى معالمه بعد، وتجدر الإشارة هنا، انه في تقرير إحصائي صدر في جويلية 1999 مؤشر عليه من طرف أمانة وكالة ما بين الحكومات الفرنكوفونية، خلص واضعوه إلى إعادة تأكيد نقطة أساسية، هي أن الجزائر تبقى الدولة الثانية بعد فرنسا من حيث الحجم الديموغرافي للنخبة

الفرنكوفونية التي لا تحمل جنسية البلد،[191] أي قبل أي دولة أوروبية أو جارة أيضا كبلجيكا التي تتخذ من الفرنسية لغتها الرسمية، ولعل هذه المفارقة هي التي دفعت المؤسسات والهيئات الثقافية والتعليمية الفرانكوفونية إلى الإصرار على توسيع برامجها المختلفة لتشمل العنصر الجزائري وفق مسارين اثنين:

أولا: الارتكاز على المصالح الثقافية الرسمية التابعة للسفارة الفرنسية بالجزائر كوسيط ونقطة وصل أساسية تنفذ هذه البرامج ميدانيا.

ثانيا: محاولة تخطي وتجاوز الهيئات الحكومية الرسمية، بالتعامل مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني والمدارس الخاصة ودور النشر ومراكز البحث والدراسات وأيضا الباحثين والأستاذة كشخصيات فردية.

حيث تبقى فرنسا تحتل مرتبة الشريك التجاري الأول في الجزائر، والمتعامل الأول معها في بقية المجالات الأخرى، وهذا سينعكس مباشرة على مجال التعاون الثقافي والعلمي، ويزيد من تثبيت اللغة الفرنسية ومنه النمط الثقافي الفرنسي.

هذا مع عدم نفي وجود فترات للتوتر أو الفتور في العلاقات بينهما، مما قد يؤدي الى حصول تذبذب في تلك العلاقات، ولكنها ستبقى في صالح فرنسا، بالرغم من تناقص حدتها أو وتيرتها.

وفيما يخص تأثير الاتحاد الأوروبي في مجال الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، فهو الأخر سوف يعرف نفس العلاقات مع دول المغرب العربي ككل وعلى الجزائر خصوصا، مكرسا بذلك الامر، الواقع الراهن، بتأرجح علاقاته مع دول المغرب العربي، بين العلاقات المكثفة والمتينة تارة، والعلاقات الباردة تارة أخرى، غير أن الاتحاد الأوروبي سيبقى الورقة الرابحة التي تستعملها فرنسا في اطار التعاون الجماعي بهدف الحفاظ على مصالحها الثقافية مع الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ككل ومنطقة المغرب العربي والجزائر على وجه الخصوص، فمشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي جاءت به فرنسا في 2008 يحمل في شقه الثقافي عدة مشاريع تخدم مباشرة الطرف الفرنسي وثقافته، وتلعب فيه فرنسا الدور الريادي.

([191])– محمد محمد داوود: اللغة والسياسة في العالم ما بعد 11 سبتمبر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 44.

من بينها مشروع "**معرفة**" الذي يتعاون على تنفيذه تلفزيون فرنسا وقناة فرنسا الدولية (CFI) واتحاد إذاعات الدول العربية (ASBU) برعاية المجلس الثقافي للاتحاد من أجل المتوسط، هو مشروع يهدف أولا وقبل كل شيء إلى لفت الانتباه إلى الفرص الرائعة التي توفرها وسائل الإعلام الرقمية الحديثة في مجال التعليم، بالإضافة إلى فتح الطريق أمام تعاون عصري يتمحور حول الرهانات المطروحة.[192]

بالإضافة إلى مشروع قنطرة الذي يندرج ضمن برنامج التراث الأوروبي المتوسطي الذي يطمح للإسهام في التفاهم المشترك والحوار بين ثقافات حوض البحر الأبيض المتوسط، ذلك من خلال تقويم وإعلاء تراثه الثقافي، يهدف هذا المشروع إلى ترقية الحوار الثقافي من خلال دعمه لحماية وتنمية التراث التاريخي والثقافي المشترك لمنطقة أوروبا المتوسطية، وذلك عبر التبادل الإنساني والعلمي والتكنولوجي.[193]

أما فيما يتعلق بالمنافسة الدولية لفرنسا حول الجزائر في فترة ما بعد الحرب الباردة، فمن الطبيعي لسياسة فرنسا، التي كانت تتحرك في ضوء الاستقرار النسبي في هيكل العلاقات الدولية وتفاعلاته لفترة الحرب الباردة، حيث أصبح عليها بناء على المستجدات التي عرفها النظام الدولي بعد تبوأ الولايات المتحدة للصدارة في العالم، وبالتالي تم التخلي عن مبدأ تقسيم مناطق النفوذ الذي كان متفق عليه في فترة الحرب الباردة بين فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وبقيت الحلفاء الاخرين، فالاستراتيجية العالمية الامريكية اصبحت تستدعي ضرورة التواجد في مناطق جغرافية لم تكن تولي لها أهمية، أو لم تكن لها فيها مصالح تقليدية، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في منطقة المغرب العربي، وهذا ما شاهدناه كما ذكرنا منذ

([192])–معرفة: التعليم و التدريب و الإبداع المشترك في مجال السمعي البصري:

http://www.maarifa.tv/index.php?option=com_content&view=article&id=98&Itemid=129&lang=ar. Consulter le 03/11/2012

معرفة: التعليم و التدريب و الإبداع المشترك في مجال السمعي البصري:

http://www.maarifa.tv/index.php?option=com_content&view=article&id=98&Itemid=129&lang=ar. Consulter le 03/11/2012

4 قنطرة تقاطع الشرق و الغرب:

http://www.qantara-med.org/qantara4/public/page.php?page=1_le_projet&lang=ar. Consulter le 03/11/2012

منتصف التسعينات والذي تكرس بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين أصبحت العلاقات الأمريكية أكثر تقاربا مما كانت عليه في الماضي، بسبب اتفاق كل منها على التعاون من اجل محاربة الإرهاب.

كما ساندت فرنسا ومن نفس المنطلق الذي يهدف إلى إبعاد النفوذ الأمريكي عن المنطقة على إحداث تحول كبير في الميدان التربوي الجزائري، بترسيخ اللغة الفرنسية أكثر، الأمر الذي من شأنه أن يبعد الإنجليزية عن مدارس هذه الأخيرة.

وعقب زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا التي امتدت من14 الى 17 جوان 2000، عمدت فرنسا على استغلال هذه المناسبة لإعطاء طابع جديد للتعاون والشراكة في الميدان الثقافي بين البلدين، وفي إطار توحيد أساليب التبادل الثقافي والعلمي والمعرفي، تم الإعلان عن فتح سنة ثقافية جزائرية بفرنسا.

ومن هنا يتضح جليا، أن فرنسا مدفوعة بطموحها الكلاسيكي في تقلد مركز وقطب ثقافي عالمي من جهة، ورغبتها في الحفاظ على مكانتها وعلى علاقاتها الثقافية مع مستعمراتها السابقة والتي تمثل مجال ممارسة نفوذها، من جهة أخرى عملت على استغلال كل الوسائل والظروف المواتية وتسخيرها في توثيق روابطها مع الجزائر الأمر الذي من شأنه أن يبعد الخطر الأمريكي الذي يهدد مصالحها في المنطقة، وهذا ما يبرز وبطريقة مباشرة تأثير المنافسة الأمريكية–الأوروبية حول منطقة المغرب العربي، بما فيها الجزائر، على الدبلوماسية الثقافية الفرنسية اليوم تجاه هذه الأخيرة (الجزائر).

وفي انتظار إن تشهد الجزائر تطورات دالة خصوصا على المستوى الثقافي، التعليمي والاجتماعي، سيظل الحبل مشدودا بين **واشنطن** و**باريس** وحلفائها الأوربيين في هذه المسالة على الأقل، ولن يقدم طرف على محاولة إقصاء الطرف الأخر لسبب بسيط هو أنه لا يريد، وإذا أراد فانه لا يستطيع.

أما فيما يخص المنافسة الصينية، تلك القوة الصاعدة، التي عرفت نموا متزايدا مستمرا على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية منها، والذي برز بشكل جلي منذ نهاية الحرب الباردة، معلنة بذلك بداية توسعها وانتشار نفوذها عبر مختلف مناطق العالم، ومنها على الجزائر، مما شك نوعا من الاستياء وعدم الرضا من طرف فرنسا.

غير أنه بالرجوع إلى أمر الواقع والأحداث الجارية، يمكن ملاحظة الوجود الصيني في المنطقة، ويمكن القول بأنه وجود مكثف مقارنة مع مرحلة الحرب الباردة، أو حتى في السنوات الأولى من التسعينات بعد الحرب الباردة أين كان النفوذ الصيني في المنطقة شبه منعدم.

ولكن من المتوقع في المستقبل القريب أن لا تشكل خطر كبير على مستقبل فرنسا في الجزائر، بالرغم من أنها اقتطعت حصة لا بأس بها من السوق الجزائرية، وهذا ما اثر على حصة فرنسا من السوق الجزائرية، ولكن تبقى العلاقات الثقافية الصينية الجزائرية ضئيلة جدا خاصة وأن العامل الجغرافي ونقصد به بعد المسافة بين الطرفين، عامل من شأنه أن يعرقل أو ربما يحول دون تكثيف التمركز الثقافي الصيني في الجزائر رغم الجهود الصينية في هذا المجال، وقد نذكر في هذا السياق تصريح السفير الصيني بالجزائر LIU YUHE في 2012 الذي يشير أن هناك ثلاث تحديات يجب رفعها خلال مهمته بالجزائر، وهي "**التنمية المتواصلة للحوار السياسي والتشاور بين البلدين حول الملفات الدولية وتعزيز الشراكة التي تعود بالفائدة على الطرفين والتبادلات الثقافية والاتصالات البشرية لتقريب الشعبين.**" كما تنفذ الصين العديد من المشاريع الثقافية في الجزائر على غرار مشروع أوبرا الجزائر بأولاد فايت (العاصمة) الذي وضع حجر أساسه في 2012 ولكن الطموح الصيني الذي يرمي إلى نشر ثقافته في الوسط الجزائري لا يمكن أن يهدد أو ينافس التواجد الثقافي الفرنسي على الأقل على المدى القريب.[194]

إذن وبتفاعل كل العوامل أو التحديات المذكورة، سواء تلك المتعلقة بالأوضاع الداخلية أو بالبيئية الإقليمية أو البيئة الدولية، فإن الوضع القائم للحراك الفرنسي في إطار الدبلوماسية الثقافية في الجزائر سوف يستمر، حتى ولو حدث تعديل طفيف سواء إيجابي أو سلبي، وإنما سوف تبقى لصالح فرنسا مع وجود ضغوطات، وشذ وجذب، سواء من الجزائر أو من القوى الدولية المنافسة لفرنسا في المنطقة.

المطلب الثاني: تصاعد تأثير الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلبّ، استشراف مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية، وذلك عبر تصور السيناريو الثاني المحتمل لها، وهو السيناريو الإصلاحي، الذي يفترض تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية

([194])- يوسف خشاب: الصين شريك إستراتيجي بالنسبة للجزائر، جريدة البلاد، العدد 10233، جويلية 2012، ص 12.

الجزائرية أكثر مما هي عليه في الوقت الراهن، هذه العلاقات التي عرفت نوعا من الاضطرابات حينا والفتور حينا آخر، خاصة بسبب التحديات التي تواجه فرنسا، المذكورة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وبذلك فهذا السيناريو ينطلق من ركيزة أساسية وهي تجاوز فرنسا لهذه التحديات، واستغلالها وتكثيف ترابطاتها مع الجزائر على كل المستويات وعلى المستوى الثقافي بشكل خاص، وهذا عن طريق تكثيف تبادل الزيارات، زيادة المساعدات لهذه الدول... بمعنى خلق نوع جديد من العلاقات لمحاولة تجاوز أحقاد الماضي، و بداية مرحلة جديدة للتعاون، على شاكلة العلاقات الفرنسية الألمانية، بعد عقود من العداء التاريخي، وبالتالي توثيق علاقاتها مع الدولة الجزائرية، خاصة بعد مجيء **نيكولا ساركوزي** للحكم وتبنيه لسياسة التجديد على أمل بعث أمجاد فرنسا في المنطقة.

فيمكن اعتبار التعديل، الذي أدخله **ساركوزي** على سياسة فرنسا المغاربية، انعكاسا لتقويم شامل للمرحلة السابقة، أظهر تراجع النفوذ الفرنسي في مقابل تنامي المد الأمريكي والأسيوي، وبخاصة في الجزائر.

و هناك مجموعة من الاعتبارات أو الأسباب تعمل مشتركة على دعم إمكانية تحقق هذا السيناريو في المستقبل، والتي نجد من أبرزها ما يلي:

1. تعد فرنسا من أكثر الدول الكبرى، معرفة بالجزائر وصداقة مع النخبة السياسية الحاكمة.
2. بالإضافة إلى ولع الشعب الجزائري بفرنسا وأي شيء يعود إلى فرنسا، ربما هذا يرجع إلى الخلفية التاريخية والارتباط اللغوي بفرنساّ، وإلى الشعور دائما بالتبعية أو الارتباط بفرنسا، بالإضافة إلى الجالية الجزائرية الكبيرة في فرنسا، مما جعل الارتباط وثيق بين فرنسا والجزائر.

هناك حرص فرنسي للحفاظ وتطوير العلاقات الفرنسية–الجزائرية وتجديدها، وهذا ما نلمسه من خلال زيارات دولة التي أجراها كل من **جاك شيراك** في 2001، **ونيكولا ساركوزي** بعد وصوله للحكم مباشرة في ماي 2007، **وفرانسوا هولاند** في 2012 والذي مرده إصرار فرنسا على عدم تضييع سلة الذهب التي تفطنت إليها القوى الدولية.

فعلى عكس الرؤساء الفرنسيين السابقين، الذين كانوا يستهلون جولاتهم المغاربية من الرباط، تأكيدا للعلاقات "الخاصة" بين المغرب وفرنسا، اختار نيكولا ساركوزي أن يبدأ جولته المغاربية من الجزائر، على رغم العلاقات الصعبة والمتوترة بين الجانبين، وكان ذلك في جويلية 2007، ثم تلتها زيارة أخرى لمدة 3 أيام في ديسمبر 2007 وتبعه من بعده الرئيس الحالي **فرانسوا هولاند** في ديسمبر 2012 وأسالت هذه المسالة الكثير من الحبر في كل من الصحافة الفرنسية و المغربية.

لم يكن الأمر مجرد خيار بروتوكولي، وإنما كان يعكس تعديلا أساسيا في تحالفات فرنسا في المنطقة، مثلما أكدت نتائج المحادثات بين الطرفين.

وبعدما كانت الولايات المتحدة أقرب إلى دعم الجزائر، بينما فرنسا اقرب إلى الموقف المغربي، ستلتقي على الأرجح واشنطن وباريس على سياسة متشابهة، وذلك لأدراك **ساركوزي** وقتها لثقل الجزائر في المغرب العربي، وما يمكن أن يسفر عنه تقارب الآراء بين فرنسا والجزائر من تقارب وتوثيق، وتعزيز للنفوذ الفرنسي في المنطقة.

كل هذا من شأنه أن يعيد ثقة الجزائر في فرنسا، ويسمح ببناء علاقات أكثر ترابطا وتشابكا، ويزيل ذلك اللبس، والتردد الذي عاشته ، في السنوات القليلة الماضية، خاصة جراء الإغراءات التي تلقتها من القوة الدولية الأخرى المنافسة لفرنسا في المنطقة.

واختار دوفيلبان وقتها، أن يكشف عن الخطة خلال اجتماع في معهد العالم العربي في باريس، وفي حضور عدد كبير من الشخصيات السياسية والثقافية العربية والفرنسية، ومن بينها **بيير جوكس**، وزير العدل السابق، الذي حضر بصفته رئيسا لجمعية الصداقة الفرنسية–الجزائرية، وإمام جامع باريس دليل **أبو بكر** المقرب من **ساركوزي**، وتضمنت الخطة إقامة مشاريع مشتركة مع شمال إفريقيا في المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية، في إطار السعي للمحافظة على موقع فرنسا في المنطقة، وإلى إنقاذ اللغة الفرنسية من التراجع في منطقة كانت تعتبر طيلة نصف قرن من أهم مناطق انتشارها.[195]

---

[195]) رشيد خشانة: ساركوزي في مرايا المغاربيين...ارتياح هنا واستياء هناك، من موقع: (http://www.suissinfi.ch/ara/html.
Consulter le 03/06/2014

حيث أعلن **ساركوزي** في عهدته عن فتح فروع لجامعات ومعاهد عملية وتكنولوجية فرنسية في البلدان المغاربية، بغية تحقيق هدفين في آن واحد، يتمثلان بتقوية موقع الفرنسية أمام الانجليزية التي مافتئت تنتشر في الأوساط الجامعية، وفي الآن نفسه إقفال إحدى المنافذ الرئيسية للهجرة نحو فرنسا، حيث أشارت إحصاءات فرنسية إلى أن أكثر من 50% من الطلاب الجزائريين، الذين يكملون دراساتهم العليا في فرنسا، يستقرون فيها ولا يعودون إلى بلدهم الأصلي.

كما وقّعت الجزائر اتفاقية شراكة وتعاون مع فرنسا في مجال السينما تمت المصادقة عليها عند زيارة الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** للجزائر، ولا تقتصر الاتفاقية على مجال الإنتاج المشترك السينمائي بل تمتد لتشمل مجال السمعي البصري بشكل شامل ولذلك فهي تكتسي أهمية أكبر من باقي الاتفاقيات الشبيهة التي عقدتها بعض الدول كتونس مثلا .

ولم يحدث الرئيس الحالي **فرانسوا هولاند** القطيعة مع سياسة **ساركوزي** بل قام بتمتينها.

رافق الرئيس الفرنسي مجموعة من الوزراء في قطاعات مختلفة وكان على رأسهم الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية المكلفة بالفرانكفونية، السيدة **يمينة بن قيقي**، والتي التقت خلالها مسؤولين جزائريين، لتحضير عديد الملفات التي تهم الجانب الثقافي والتربوي، ولكن أهم ما أثارته هذه الزيارة التصريحات التي أدلت بها الوزيرة المنتدبة المكلفة بالفرانكفونية بقولها أن اللغة الفرنسية لها مكانتها في الجزائر، حيث لم تتمكن سياسات التعريب من القضاء عليها، حسبها، ولم يعد ينظر إليها على أنها لغة المستعمر بل أداة للتقارب بين البلدين.[196]

([196])– مراد ب: بن قيقي تصريح: سياسات التعريب فشلت في القضاء على اللغة الفرنسية في الجزائر، جريدة السلام الجزائرية، 24 ديسمبر 2012، ص 14.

وقالت **بن قيقي** في حوار لـ **فرانس** 24 أن "**اللغة الفرنسية لا تزال حاضرة بقوة في المجتمع الجزائري، لم تتمكن سنوات التعريب من القضاء عليها. طبعا العربية ستبقى لغة التواصل بين الناس والعائلات، لكن الفرنسية تعتبر أول لغة أجنبية في الجزائر ينطق بها الجميع صغارا وكبارا**".[197]

وأضافت أن "**الجزائر أول بلد فرانكوفوني في العالم، هناك اتفاقيات وقعها وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس مع نظيره الجزائري مراد مدلسي تتعلق بتدريب أساتذة لتدريس اللغة الفرنسية في الجزائر**، وأوضحت أن "**الشعب الجزائري لم يعد اليوم ينظر إلى اللغة الفرنسية على أنها لغة الاستعمار والحرب، بل لغة تسمح بالتقارب مع الشعب الفرنسي، اللغة الفرنسية لم تعد ملك فرنسا وحدها بل ملك الفضاء الفرانكفوني**".[198]

تبين لنا هذه التصريحات أن فرنسا ليست متخوفة من تحدي سياسات التعريب، وأنها واثقة من أن ثقل الإرث اللغوي الفرنسي سيبقي الجزائر تحت المضلة الفرنسية لوقت طويل.

وأكد الطرفان كذلك أثناء هذه الزيارة عن إرادتهما في مواصلة وتكثيف التعاون الثنائي وفق المحاور الأولوية التي حددتها الوثيقة الإطار للشراكة الموقعة يوم 19 ديسمبر 2012 والذي يعد دعم تكوين الشباب خطها المدير. وفي هذا السياق قامت فرنسا بمرافقة جهود الجزائر من أجل فتح شبكة حوالي عشرين معهدا للتعليم العالي لتكنولوجي عبر التراب الوطني كما سيتم فتح مدرستين فرنسيتين بكل من عنابة ووهران.

وهذه ليست إلا أمثلة بسيطة تبين اهتمام فرنسا بالجانب الثقافي والتعليمي في علاقاتها مع الجزائر وعملها على تقارب وتوثيق العلاقات في المستقبل.

ومن هنا نرجع ونؤكد أن المشاريع الفرنسية مع الجزائر، سواء في الإطار الثنائي أو الإقليمي الجماعي (في إطار الاتحاد الأوروبي)، لا ترتبط بالولايات الرئاسية وليست خططا ظرفية، وإنما تنفذ على مدى سنوات، حيث تحدد على ضوئها الصعوبات الواردة، حتى تتجاوزها في المستقبل ثم تنطلق إلى

([197])– المرجع نفسه، ص 14.

([198]) – المرجع السابق، ص 14.

العمل، وهذا ما حاول الرئيس السابق جاك شيراك بدءه و**نيكولا ساركوزي** تأكيده بعده و يعمل فرانسوا هولاند على مواصلته.

المطلب الثالث: تراجع تأثير الدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر.

بعدما تطرقنا في المطلبين الأول والثاني، إلى السيناريوهين الأولين المحتملين لمستقبل العلاقات الفرنسية– المغاربية، سنحاول من خلال هذا المطلب توقع مستقبل هذه العلاقات وذلك بتصور السيناريو الثالث والأخير لها، عبر المشهد الثوري.

حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبل من فكرة رئيسية مفادها، تجميع الاتجاهات الموجودة في الحاضر واتخاذ مسار معاكس لها، بمعنى دون تغير كيفي، من شانه ألا يصبح المستقبل مجرد امتداد للحاضر، بل يجب أن يتم النظر إليه على انه يمثل نقيضا للحاضر، وإن لم يكن نقيضه في كافة جوانبه، ففي بعضها على الأقل.[199]

وإذا ما تألمنا مليا المتغيرات الحاصلة في منطقة المغرب العربي منذ تاريخ أحداث11 سبتمبر، فإننا نجد منطقة جيوسياسية تدار فيها المصالح وعلاقات الشد والجذب، مما يوحي بإمكانية زعزعة فرنسا من عرشها التقليدي في المغرب العربي، وبالتالي تباعد العلاقات الفرنسية الجزائرية، وذلك يعود إلى مجموعة من الظروف التي يمكن أن تحقق مجتمعة هذا السيناريو في المستقبل، والتي إجمالها في الظروف والتحديات التالية:

1. من الصعب على أي مراقب سياسي أن لا يلاحظ غياب التكافؤ في العلاقات الفرنسية الجزائرية في المجال الثقافي، ومن وراء ذلك تكريس السيطرة الفرنسية على مجمل هذه العلاقات، سواء من حيث التوجه العام واتخاذ القرارات، أو من حيث طبيعة المبادلات، فلا تلعب الجزائر في الحقيقة إلا دورا ثانويا، و نادرا ما تكون لها المبادرة في أي تغيير أو تجديد في تناول الملفات الخاصة بالجانب الثقافي

(199)– جمال علي زهران: الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

والعلمي، بينما تأتي معظم الاقتراحات، سواء فيما يتعلق بصيغ التعاون أو بأساليب العمل والتبادل، من قبل فرنسا أو حتى الاتحاد الأوروبي، وذلك بموازاة تطور إستراتيجيتها الإقليمية أو العالمية.

لذلك لاحظ المحللين للأوضاع الجزائرية تنامي تخوف الجزائريين من مصيرهم ومستقبلهم في ظل هذه العلاقات، أكثر ما صدم الجزائريين فترة حكم **ساركوزي**، التي تميزه بتلك العناوين البارزة التي اقتبس قسما مهما منها من برنامج اليمين المتشدد ممثلا في "الجبهة الوطنية"، بزعامة جون ماري لوبين، وخاصة في مجال مكافحة الهجرة وتقليص منح التأشيرات للمغاربيين الراغبين في زيارة فرنسا، وهناك بالتحديد، خشية على مصير265 ألف طالب أجنبي يدرسون حليا في فرنسا، ويشكل الجزائريون نسبة مهمة منهم.[200]

وفي الحقيقة فإن المشاكل التي يتضمنها الملف المغاربي بالنسبة لفرنسا، هي أعمق من أن تترك جانبا، ذلك أن التدارك الصحيح المنتظر أن تقوم به سياسة فرنسا الخارجية اليوم، من المهم أن يشمل إشكاليات أخرى لاسيما وأن الاتحاد المتوسطي، كمشروع يضاف إلى آليات التعاون الموجودة والتي أثبتت محدوديتها ونقصد بذلك مشروع الشراكة اليورو متوسطية ساعدت على تغليب الشراكة الاقتصادية و المالية على حساب الشراكة السياسية، جاعلة من استحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير والتحديث السياسي، ورقات تستخدمها في إطار تكتيك ومناورات سياسية لا أكثر ولا أقل الشيء الذي أضعف ثقة النخب السياسية المغاربية المعارضة فيها.

وهذا ما سيؤدي بالشعوب المغاربية إلى تزايد إدراكها لهويتها الخاصة ومصالحها الوطنية، وذلك في موازاة تعمق فهمها لآليات الحداثة وسيطرتها عليها، وإعادة بناء ثقافتها ونظمها السياسية والاقتصادية، الشيء الذي قد يجعل منها قوى لاعبة جديدة تحتل جزاء من الساحة الجيو–إستراتيجية العالمية.

2. من الواضح أن المشاكل المادية التي عاشتها فرنسا أخيرا جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، ستؤثر على مستقبل العلاقات الثقافية الفرنسية الجزائرية، نظرا لتركيز اهتمامها على المشاكل الداخلية، والتي من أمها زيادة حدة البطالة في المجتمع الفرنسي، وهذا ما سينعكس على الموارد والجهود المنصبة لإدارة علاقات الدبلوماسية الثقافية خاصة من حيث التمويل.

([200])– رشيد خشانة: ساركوزي في مرايا المغاربيين...ارتياح هنا واستياء هناك، مرجع سبق ذكره.

ولقد بدأت بوادر هذا السيناريو بالظهور ولو بقدر طفيف في السنوات الأخيرة، ففي الحقيقة ومنذ أكثر من عقد والعلاقة الثقافية بين فرنسا والجزائر متراجعة، و يظهر ذلك في مستويات متعددة، لعل أهمها تقلص انتشار استعمال اللغة الفرنسية و حتى الأدباء الذين يكتبون الشعر والرواية باللغة الفرنسية لا يشكلون قوة ضغط ثقافية اليوم.

وذلك نظرا لتقليص الميزانية المخصصة لتصدير اللغوي الثقافي، ومن آخر إجراءات التقشف الفرنسية نذكر إلغاء مصلحة الكتاب في المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في كثير من البلدان العربية، وهي مصلحة كانت تتولى دعم الكتاب المكتوب باللغة الفرنسية، وتدعم دور النشر وتشجعها ماديا لنشر كتب ناطقة بلسان موليير.[201]

3. من جهة أخرى فإن دخول القوى الدولية في المجال الجزائري هو بوتيرة سريعة الإيقاع، منها الصين وبدرجة أكبر الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت على اثارها الجزائر حرب خفية وباردة إلى حد مابين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت تعكر على العلاقات الفرنسية– الجزائرية بشكل عام، مؤشرة إلى أن اللاعب الأمريكي استطاع بجدارة التسلل إلى الملعب الجزائري والذي تثيره فرنسا هو مجرد لهو حديث، لان الكلاب الفرنسية أفضل حالا من المهاجرين الجزائريين في فرنسا، ومخاوف فرنسا من فقدانها للجزائر متشعبة منها السياسة والاقتصادية والثقافية وحتى الجيوسياسية.

4.الاهتمام التلقائي للمجتمعات المغاربية اليوم باللغة الانجليزية والحرص على كتسابها، وهو ما جعل اللغة الفرنسية تعاني نوع من الإهمال.

إذا كل الدلائل، إضافة إلى موازين القوى الدولية التي تميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أن الهوى الأمريكي سيكون غالبا، خصوصا أن النخب السياسية الحاكمة تستمد جزءا من مشروعيتها السياسية من رضا البيت الأبيض.[202]

([201])– أمال موسى: فرنسا وكابوس اختطاف الكعكة المغاربية، من موقع:

. Consulter le: 20/12/2014 http://www..aawsat/leader.asp

([202])– أمال موسى: المرجع السابق.

وعلى الصعيد الثقافي، فإن اللغة الانجليزية باتت تنافس اللغة الفرنسية التي كانت سيدة الموقف وبلا منازع وفرنسا التي حظرت اللغة العربية في المدارس الفرنسية، تطالب دول المغرب العربي بضرورة إعطاء تسهيلات للغة الفرنسية في المغرب العربي، وجاءها الرد هذه المرة من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي قال:" **أن على فرنسا أن تتصالح مع اللغة العربية في مدارسها وبعد ذلك تطالبنا بتسهيلات للغة الفرنسية**".

لذلك فالحلم الجزائري (المغاربي) الفرنسي ليس كافيا لردع طموحات الولايات المتحدة في المنطقة، وأصبحت تنافس بقوة النفوذ الفرنسي وتهدده

إن كل النقاط المذكورة في الأعلى تؤكد الطرح الذي ينطلق منه السيناريو الثالث، في دراستنا هذه، والذي ينتهي بتباعد العلاقات الفرنسية الجزائرية في المستقبل، وذلك باجتماع كل العوامل والتحديات، سواء تلك المتعلقة بالبيئة الاقليمية المغاربية، الأوروبية، وكذا الدولية، وحتى البيئة الداخلية الفرنسية، التي تشير كلها إلى تقليص النفوذ الفرنسي في المنطقة المغاربية والجزائر طبعا ليست بمعزل من ذلك، مفسحة المجال للقوى الدولية الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

بعدما تطرقنا الى السيناريوهات الثلاثة المحتملة لمستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية، في ظل مجموعة من التحديات والتي رأيناها تتجسد أكثر في المنافسة الدولية للنفوذ الفرنسي في الجزائر، بالإضافة إلى تحديات أخرى أقل حدة أهمها البيئة الجزائرية الداخلية.

لذلك، نرجح في المستقبل القريب والمتوسط استمرار تفوق النفوذ الفرنسي في المنطقة، بتكريس استمرار التمركز الثقافي لفرنسا في الجزائر، بحيث تبقى فرنسا المتعامل الدولي رقم واحد بالنسبة للمبادلات الثقافية، العلمية والتربوية في الجزائر.

بالإضافة إلى تركيز فرنسا على مبدأ الثنائية في التعامل مع الجزائر في المجال الثقافي، بهدف احتواء كل أشكال المنافسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى الدول الأوروبية.

فبالرغم من أن المنافسة الأمريكية وحتى الصينية، ستبقى قائمة وربما ستتكثف، إلا أنه نتيجة للقرب الجغرافي والعلاقات المتميزة، بين فرنسا والجزائر لن يزعزع الثقافة الفرنسية في المستقبل القريب على الاقل.

خاتمة :

"الانتصار دون قتال" مقولة أطلقها **سان تزو** في كتابه "فن الحرب". فالثقافة مهما كان أصلها هي في جوهرها عملية سياسية. إن الهيمنة الثقافية كانت النقطة الأولى وأحيانا الوحيدة المسجلة على جدول أعمال كل حركة سياسية أو دينية، بل كل قوة اجتماعية تطمح إلى السيطرة السياسية، أو تريد الحفاظ عليها.

فبقدر ما قد يقال أنها وسيلة للحوار بين الثقافات، و الحوار، إلا أنها بالأساس، أداة من أدوات السياسات الخارجية لكل دولة، هدفها الأول: الحفاظ على مصالح تلك الدولة، و الدفاع عنها، لكن بطريقة ربما تكون مختلفة عن المعتاد قليلا، ليس إلا.

تعتبر فرنسا من الدول الأكثر إنفاقا على العلاقات الثقافية الدولية في العالم، و لهذا فهي تحوز إحدى أهم و أقوى الدبلوماسيات الثقافية في العالم، ليس فقط لكون جهازها الدبلوماسي الثقافي أكثر حيوية و تنوعا، بل لأنها تحوز على مجال دبلوماسية ثقافية متميزة و معتبرة، فالميزانية المقدمة له من الحكومة، و التي تشرف عليها وزارة الخارجية الفرنسية مهمة جدا، إضافة إلى التكوين العالي الذي يستفيد منه الدبلوماسيون و غيرهم من الفاعلين في الثقافة الدولية، في فترة تكوينهم. فالميزانية الضخمة التي تخصصها فرنسا لدبلوماسيتها الثقافية في العالم و في الجزائر بالتحديد، ليس فضلا منها و لا عبئا على ميزانيتها، بل دليل على ان فرنسا تعتبرنا تحديا حيويا، و استثمارا اقتصاديا مربحا لها.

تتوزع ادوار و مهام مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الفرنسية و اهدافها بين معلنة و غير معلنة، تتراوح المعلنة بين الاهداف الثقافية العامة كتعليم اللغة الفرنسية، و تشجيع التنوع الثقافي، و تنفيذ المشاريع الكبرى و دعم شبكة الثقافة الفرنسية في الجزائر و بين الاهداف الاقتصادية على اعتبار ان الثقافة صناعة، و تبادلات تجارية، و نشاط اقتصادي حيوي. فيما تتلخص غير المعلنة في الهدف السياسي، الذي يظهر في دعم السلوك الدبلوماسي لفرنسا، و منافسة القوى الكبرى على مناطق النفوذ التقليدية و الجديدة و لهذا، فإن سعي فرنسا إلى بسط نفوذها في هذا البلد أو ذاك، باستغلال سلاحها الخفي- المعلن،أي دبلوماسيتها الثقافية، ليس بمستغرب، لكن المستغرب هو الامتيازات التي تقدمها دولة في أهمية الجزائر للدبلوماسية الثقافية الفرنسية، دون أن تجني فوائد فعلية من هذا. و نعم تستفيد الجزائر على الصعيد التقني. و التعليمي كالمنح الدراسية، و مشاريع التعاون، و برامج التكوين، و غيرها. لكنها كثيرا ما

تكون بأموال جزائرية، أو بتمويل مشترك. كما أن سعي الجهات المسؤولة إلى طلب تكوين في اللغة الفرنسية–مثلا–يثير الاستغراب حقا في ظل وجود كفاءات جزائرية كثيرة في نفس المجال.

ثم إن التسهيلات التي تقدمها فرنسا في دول أخرى تساوي أضعاف ما يقدم في الجزائر ، و الاستثمارات في الجانب الثقافي التي تضخها في عدد من الدول الأوربية تتجاوز بمراحل ما تستثمره هنا، لكنها بالمقابل تستفيد عن عائدات كبيرة تتجاوز المليونين أورو سنويا، بفضل إقبال النخب المتعلمة على المراكز و المعاهد الفرنسية، في مكتباتها، و تعلما في أقسامها، و مشاركة في نشاطاتها.

و بينما تحول فسح المجال لعمل الدبلوماسية الثقافية الفرنسة، و منح التسهيلات لها لتعليم و نشر اللغة الفرنسية إلى وسيلة ضغط في أيدي الدول المقصودة، تستفيد منها اقتصاديا و ثقافيا و تقنيا (لبنان مثلا). نجد الجزائر، رغم أهميتها لفرنسا، و عدم رغبة هذه الأخيرة في خسارتها كدولة تستعمل اللغة الفرنسية، في التعليم و الإدارة، و تحتل الفرنسية فيها مكانة جيدة، نجدها لا تستغل هذا المعطى بأي حال كعنصر ضغط، بل يتحول إلى أداة ضغط بيد فرنسا نفسها، لتقديم المساعدات التقنية و التعليمية، أو الاستثمار الاقتصادي..الخ.

فالتاريخ المشترك اوجد خصوصية للدبلوماسية الثقافية الفرنسية تجاه الجزائر، حيث حافظت فرنسا على علاقات تعاون وطيدة مع الجزائر بعد الاستقلال، و هذا يندرج ضمن خطة فرنسا لإبقاء موطئ قدم لها في مستعمراتها القديمة، و التي بداتها مع بداية مرحلة تصفية الاستعمار و تمثلت في تقديم المساعدة و الدعم التقنيين لهذه الدول، لدرجة تخصص الحكومة الفرنسية 180 مليون فرنك فرنسي من اصل 282 مليون فرنك (ميزانية الدولة) للنشاط الثقافي في مستعمراتها لسنة 1961. و هذا يدل على عزم الدولة الفرنسية حينها على ابقاء السيطرة على مستعمراتها. و هذا ما زاد من تكريس تبعية الجزائر لفرنسا.

إن هذه التبعية الخاصة، التي قد تفهم في سياقات نظرية معروفة، تستدعي رغم كل ما مر كثيرا من علامات الاستفهام، فالفرنسية ما تزال تقسم النخبة الجزائرية انقساما حادا، و تؤجج الصراع بين النخبتين المعربة و المفرنسة، و هي إلى هذا ما تزال تشكل وسيلة ضغط في يد الفرنسيين، فهل هي المصالح الاقتصادية للجزائر هي التي تجعلها تقدم نوعا من التنازلات، و تغضي عن التجاوزات الفرنسية حيال

اتفاقيات الشراكة الثنائية ؟ (داخل الجزائر، بتجاوز المسموح به قانونا، و داخل الأراضي الفرنسية بمنع فتح مراكز ثقافية، و مدارس جزائرية).

فالدبلوماسية الثقافية الفرنسية تعمل على التأثير على النخب المتعلمة، قصد الحفاظ على مكتسبات هذه اللغة في الإدارة و التعلم بدأت هذه السياسة منذ احتلالها الجزائر أين سعت إلى تكوين فئة من الجزائريين قابلة للاندماج و الذوبان في فرنسا، بهدف تكوين جيل يخدم المصالح الفرنسية، و هذا ما خلف بعد الاستقلال صراع و احتراب داخلي بين التيار المعرب و التيار المفرنس. و لا تزال فرنسا تعمل جاهدة للتأثير على النخبة بمنحها ألاف المنح الدراسية المختلفة للأساتذة، و الباحثين و الطلبة، ضمن بعض البرامج الثنائية في إطار مؤسسة كامبوس فرانس، و هذا ما يزيد من تبعية هاؤلاء لفرنسا.

و قد يطرح سؤال ملح: أين المدافعون عن اللغة العربية، و من هذه الهيمنة اللغوية الفرنسيية بشكل مباشر (عن طريق أدوات الدبلوماسية الثقافية) و بشكل غير مباشر (بواسطة التأثير في النخب المتعلمة و المثقفة) ؟ و ماذا فعل هؤلاء للدفاع عن اللغة الوطنية، أو حفظ مكانتها وسط هذا التراجع الرهيب الذي تعرفه في السنوات العشر الأخيرة على الأقل. لكن الجواب عن هذا يحتاج تحليلا أعمق، و دراسة، للنخب المعربة في البلاد، و مدى تمكنها فعلا من العمل لصالح قضيتها.

إن فرنسا و إن كانت ربما لا تتخوف كثيرا من عودة قريبة للغة الوطنية إلى مصاف التأثير و الانتشار، إلا أنها تتخوف كثيرا من منافسة الانجليزية التي بدأت تجد لها مساحة، و إقبالا في الجزائر في السنوات الأخيرة، أي أن البديل عنها متوفر، و قد يكون أقرب إلى لغة العلوم و التكنولوجيا، و الانفتاح على العالم الواسع من اللغة الفرنسية نفسها، لكن على الرغم من هذا التخوف، فإنها ما تزال تتعامل بغطرسة كبيرة مع "مستعمرتها القديمة" هكذا ربما ما تزال تنظر إليها، مدفوعة بعقدتها القديمة و الأزلية عن التميز و الاستثنائية، و رسالتها الحضارية إلى العالم، و تفوقها الحضاري، حتى أنها ما تزال تسمي بعض جمعياتها الناشطة في الخارج لتعليم اللغة الفرنسية بـ "البعثات" (Missions) مع الاستعاضة بأوصاف اللائكية عن الأوصاف القديمة (كالكاثوليكية، و الإنجيلية و غيرها).

لكن فرنسا بهذا الانغلاق على الذات، و هذا الاستعلاء الذي يدفعها لعدم تقبل الآخر، إلا بقدر ما تهيمن عليه باستخدام أدواتها القيمية و الثقافية و اللغوية، تحاصر نفسها في عقر ديارها، و لهذا فهي تدق نواقيس الخطر على اللغة الفرنسية، و وجودها الثقافي و الحضاري.

و لهذا فعلي الجزائر بداية أن تفكر في إرساء سياسات ثقافية و تعليمية جديدة، تجد فيها البديل التعليمي و التربوي، و تنوع فيه من الخيارات الغوية أمامها، حتى تكسر طوق التبعية الثقافية لفرنسا، و تزيل هيمنتها، إذ "ليس استعمال لغة ما بريئا بحال، بل كثيرا ما يتحول إلى أداة للهيمنة" [203].

إن "قابلية" كثير من النخب السياسية و الثقافية في الجزائر للتبعية، هو أحد أهم أسباب الهيمنة الإيديولوجية الثقافية، و هنا تظهر الحاجة إلى "العودة إلى الذات"*، لا للانكفاء عليها، و رفض الآخر، بل لإيجاد مواطن القوة في عمق الشخصية الوطنية، و بداية البناء و التأسيس إنطلاقا منها و انفتاحا على كل ثقافات و حضارات العالم.

إن دور النخب المثقفة في الجزائر، و العالم الثالث ""التابع" كله، هو التفكير جديا في إحداث القطيعة، و مع هذه النظم الهيمنية الغربية، و تأصيل مناهج خاصة بمجتمعاتنا، و أنماط تفكيرنا، للانطلاق بنموذج أو نماذج فكرية واضحة المعالم، مستمدة من عمق حضارتنا، و انتماءنا في إنجاز ما كان ينبغي البدء به بمجرد استعادة السيادة الوطنية قبل خمسين عاما.

---

[203]– مقتبس من حديث لوزير الثقافة الفرنسي سنة 1994، في : بالطا بول، وريلو كلودين، سياسة فرنسا في البلاد العربية (ترجمة، فاعور كامل، فريفر نخلة)، بيروت، دار القدس، د.ت.ط.ص 25.

* على حد تعبير على شريعتي، و هي ذات فكرة فرانتز فانون.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

بالعربية:

* الكتب:

1. أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي** ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط 1، 1998
2. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، دمشق، 2003.
3. باسم علي خريسانة: **العولمة والتحدي الثقافي**، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط 01، 2001.
4. بركات جمال بركات: **الدبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، الرياض ، مطابع الفرزدق التجارية، 1985.
5. جاك شيراك: **فرنسا جديدة، فرنسا للجميع**، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ط 01، 1996.
6. حسين مؤنس: **الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
7. دوني كوش: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2002.

8. علي حسين الشامي: **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**. دار الثقافة، الأردن، ط 01، الأصدار الرابع، 2009.

9. عطا محمد صالح زهرة: **في النظرية الدبلوماسية**. دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 2004.

10. فؤاد شاكر: **السياسة والدبلوماسية**. الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

11. شارل ديغول: **مذكرات الأمل- التجديد، 1958- 1962**، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971.

12. شفيق عبد الرزاق السامرائي : **الدبلوماسية**. الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002.

13. صمويل هنتنغتون: **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**. ترجمة: الشايب طلعت، ط2، القاهرة، 1997

14. مالك بن نبي: **مشكلة الثقافة**. دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط 04، 2000

15. مارسيل ميرل: **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 01، 1996.

16. محمود خلف: **الدبلوماسية النظرية والممارسة**، دار زهران للنشر، الأردن، 1993.

17. محمود خلف، **النظرية والممارسة والدبلوماسية**، المركز الثقافي العربي، الأردن، 1989.

18. محمد سعد أبو عامود: **العلاقات الدولية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

19. محمود محمد شاكر: **رسالة في الطريق إلى ثقافتنا**، دار المدني، القاهرة، 1987.

20. محمد البشير الإبراهيمي: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 1997.

21. الجريدة الرسمية،العدد 15، السنة الخامسة والأربعون،18 ربيع الأول/1429 هـ - 16 مارس 2008م.

22. ناصر جابي: **الجزائر الدولة والنخب**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008.

23. الطاهر لبيب، **البعد السياسي للتعريب وصلته بالوحدة والديمقراطية**، ضمن: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

24. محمد محمد داوود: **اللغة والسياسة في العالم ما بعد 11 سبتمبر**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

25.

*** المجلات والدوريات:**

1. الأمين بشيشي وآخرون: الأستاذ محمد العربي دماغ العتروس خصال ونضال، **سلسة منشورات الجيب**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، مارس 2009.
2. أحمد فاروق عبد العظيم: سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، **السياسة الدولية**، العدد 158، أكتوبر 2004.
3. جمال إسماعيل: دور الدبلوماسية في تسوية النزاعات، **مجلة الجيش**، العدد 459، أكتوبر 2001، الجزائر.
4. محمد صالح المسفر: مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، شتاء 2007.

*** القواميس والموسوعات:**

1. ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2004.
2. الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، عدد 09، ط2، 1999.

*** الجرائد:**

1. . احمد أرزقي فؤاد: الإعلام الجزائري يتنافس، الشروق اليومي، 14 ديسمبر 2008.

2. مطاوي فيصل: العلاقات الجزائرية الفرنسية، من إيفان إلى إعلان الجزائر: مواسم من الحب والصد، جريدة الوطن، عدد خاص بتخليد ذكرى 19 مارس 1962 2012،
3. موهوبي، صالح، "ينبغي على الجزائر تحديد استراتيجية لإعادة تأسيس العلاقات مع فرنسا"، حوار أجراه عزيز.ل في يومية الجزائر نيوز، نشر بتاريخ: 2012/12/20.
4. تنافس اغوي يهز عرش الفرنسية في الجزائر، ملف للشروق الأسبوعي، مارس، 2012
5. يوسف خشاب: الصين شريك إستراتيجي بالنسبة للجزائر، جريدة البلاد، العدد 10233، جويلية 2012.
6. مراد ب: بن قيقي تصريح: سياسات التعريب فشلت في القضاء على اللغة الفرنسية في الجزائر، جريدة السلام الجزائرية، 24 ديسمبر 2012.

* المواقع الالكترونية:

1. – إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية سنة 1961، www.aldiplo.net/diplomat.htm
2. إبراهيم محمد جواد: نظريات في الثقافة والمثقف من موقع:
http/www.ammabaa.org/mbauu/magazat.htm//
3. أمال موسى: فرنسا وكابوس اختطاف الكعكة المغاربية، من موقع:
http://www..aawsat/leader.asp
4. ايفانز غراهام وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية 'الإيديولوجية، بنغوين للنشر، ط2، مارس 2000، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/penquin/page9 0.htm
5. –دحلب سعد / وزير الخارجية الاسبق في الحكومة المؤقتة وأحد المفاوضين الجزائريين في اتفاقيات ايفيان : حوار مع القناة الثانية الفرنسية (19 مارس 1982) بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع اتفاقيات ايفيان:
www.ina.fr/video/CAB8201123601
6. رشيد خشانة: هجوم اللغة الإنجليزية في المغرب العربي، من موقع:
http://www.suissinfo.ch/ara/front

7. قنطرة تقاطع الشرق و الغرب:
http://www.qantaramed.org/qantara4/public/page.php?page=1_le_projet&lang=ar

7. صوالي عبد الحفيظ: ارتفاع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر سنة 2010، يومية الخبر 2011/12/21.

http ://www.elkhabar.com/ar/economie/274729.html.

8. غريد جمال: الاستثناء الفرنسي التحديث في محك المجتمع، دار القصبة، الجزائر 2007، ترجمة المقدمة بواسطة أسبوعية la nation

http://www.lanation.info/الإستثناءالجزائريالمعرفةأولا_a1358.html

9. مفاهيم ومصطلحات اجتماعية الإيديولوجية، عن موقع:

http://www.annabaa.org/nbanews/62/245.htm

10. موقع وزارة الخارجية الفرنسية، فرنسا والجزائر:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie/#sommaire_3

11. محمد شلبي: دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية.

http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf

12. محمد فاضل نعمة: الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية، **الحوار المتمدن**، العدد 2466، الصادرة ب 2008:/11/15

http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=2466

13. نصر محمد عارف: الحضارة المدنية اختلاف الدلالات باختلاف الحضارات عن موقع :
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-17.as

14. معرفة: التعليم و التدريب و الإبداع المشترك في مجال السمعي البصري:
http://www.maarifa.tv/index.php?option=com_content&viewarticle&id=98&Itemid=129&lang=ar

*الكتب باللغة الانجليزية :

1) Gallis Paul: **France: factors shaping foreign policy, and Issues in U.S French relations.** LIBRARY OF CONGRESS WASHINGTON DC CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE, MAY 2008.

2) Keohane Robber and Ney Josephs: **power and interdependence**, Newyork, longmam, 3 rded, 2000

3) Soreusen George, **Introduction to international relations: theories and approaches**, oxford university press, 3rd edition, 2007,

*الكتب باللغة الفرنسية:

1) Balous Suzanne : **L'action culturelle de la France dans le monde** , PUF, Paris, 1970

2) Beaulier Leroy : **L'Algérie et la Tunisie** , Guillaumin et cie, paris, 2 éme édition, 1987.

3) Benatar Abdenour et autres : les états unis et le Maghreb regain d'intérêt ?, Alger : édition du CREAD, 2007.

4) Benhamou Françoise : **L'économie de la culture**, Edition seuil, Paris, 2007.

5) De Raymond Jean François : **L'action culturelle extérieure de la France**, Paris : les Etudes de la documentation française-institution, 2000.

6) Fumaroli Marc : Expression **d'une uisien souvent Passéiste sur l'état culturel**, Edition de Fallois, 1992.

7) Hagége Claude : **Combat pour le Français, au nom de la diversité des langues et des cultures** , Odibe Jacob, Paris, 2006.

Le quintrec Guillaume : **la France dans le monde depuis 1945**, paris : édition du seuil, janvier 1998.

8) Parker Richard et Kodmani Basma : **La politique des Etats Unis au Maghreb, Les années de Transitions**, Paris : IFRI/ Masson, 1990.

9) Poirier Philippe : **L'état et la culture en France en XX éme siècle**, Edition LGF de livre de poche, 2006.

10) Raymond Jean – François : **l'action culturelle extérieure de la France** , la documentation française, Paris 2012

11) Rigaud Jacques : **Les relations culturelles extérieures de la France** , Rapport au ministre des affaires étrangères, la documentation française, Paris, 2005.

12) Ressler Marie Christine : **La politique étrangère de la France, Acteurs et Processus**, Presses de sciences-po, Paris, 1999

13) Roche Jean Jacques, théories des relations internationales, 5 éme édition, paris : éditions Montchrestien, 2004

14) Seba Rabah : **Algérie et langue Française: l'Altérité partagée** , Dar el-Gharb, Oran, 2002.

15) Taleb Ibrahimi Khaoula : **Les Algériens et leurs langues,** les Editions EL-Hikma, Alger, 1997.

16) Warmier Jean Pierre : **La mondialisation de la culture**, Paris, Edition de la découverte, collection repères, 1999.

17) Wolton Dominique : **Demain la francophonie**, Flammarion, Paris, 2007.

***الدوريات (المجلات و الجرائد) :**

1) Chaubet François : La diffusion de la culture française dans le monde , **Les cahiers français** n° 348, 2009.

2) Coustilliére Jean François : méditerranée : quel enjeu pour le XXIe siécle ?, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense nationale, N°1014, avril 1999.

3) Darcos Xavier, Le réseau penchant, tribune du ministre délégué a la coopération, au développement et à la francophonie, **le Figaro**, 06 Aout 2005.

4) Darcos Xavier, la voix du soft power de la politique d'influence devient absolument centrale, **l'expresse**, l'institution, Octobre 2005.

5) Djian Jean Michel, La diplomatie culturelle de la France à vau-l'eau, **le monde diplomatique**, Juin 2004.

6) Duteurtre Benoit, Comment 5ans de Sarkozysme massacré, le réseau culturel français , **Marianne**, 26 Novembre, 2011.

7) Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la république française, La France, Puissance d'avenir, **politiques internationales** (IFRI), N° 115, Printemps 2007.

8) Kessler Marie –Christine, les relations scientifiques extérieures de la France, **Revue française d'Administration publique**, n°77 janvier – mars 1996.

9) Makki Sami : la stratégie américaine en méditerranée, **confluences méditerranée**, Alger : éditions mars art l'harmattan, N°01, hiver 2001-2002.

10) Manceron Victor, la novelle politique arabe de Jacques Chirac ou l'art du paradoxe, **relations internationales et stratégiques**, paris : Dalloz, N°25, printemps 1997.

11) Secret Gazean-Anne, Pour un soft power a la française : du rayonnement culturel a la diplomatie d'influence, ENA **hors les murs**, N° 399, news 2010.

12) Tasca Catherine, Le rayonnement culturel de la France souffre du manque de stratégie et de moyens, **Le monde**, 20 février 2010.

*المواقع الالكترونية:

1) Accord du 06 mars 2007, http://www.lepetitjuriste.fr/wp-content/uploads/2011/02/L'accord%20culturel%20du%206%20mars%202007%20portant%20cr%C3%A9ation%20d'un%20mus%C3%A9e%20universel%20du%20Louvre%20%C3%A0%20Abou%20Dhabi.pdf

2) Guehenno Jean Marie, Diplomatie culturelle : culture de France culture d'Europe, Politique Etrangère, volume 51 N 01, 1986 : http//:www.persée.fr.

3) Haize Daniel, L'action culturelle de coopération de la France à l'étranger, un réseau, des hommes, thèse de doctorat, université de Mantpellier1, 2010, http://www.theses.fr/2010MON10065

4) Extrait d'ensemble, Le nouveau livre de Nicholas Sarkozy, en : http://www.xoedition.com

5) La France et le monde, La conception Française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin, en : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001174.pdf

6) Loi N 2010-873 du 27 juillet 2010 relative à l'action extérieure de l'état, JORF N : 0172 du 28 juillet 2010, P 127, http://www.legi-france.gour.fr

7) Ministère des affaires étrangères, Zoom, La politique culturelle extérieure : une priorité de la France, http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Reforme.pdf

8) Ministère des affaires étrangères, Les mécanismes institutionnels du réseau culturel français,
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/le-ministere-et-son-reseau/metiers-de-la-diplomatie/metiers-et-services/article/le-reseau-culturel-et-de

9) Ministère des Affaires étrangères et européennes, Frédéric de La Mure, Se former par l'échange,
http://www.ambafrance-dz.org/Formation-superieure

10) Site officiel de l'institut français en Algérie :

- http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/ éducative-et-linguistique/formation-en-langue-française/ formation-en-langue-française-a-destination-des-associations
- ¯http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/universitaire/nos-programme-boursiers-phc-tassili-et-profas
- http://if-algerie.com/algerie/cooperation/culturelle/La-cooperation-audiovisuelle
- [1]-http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/formation-en-langue-française/en-milieu-scolaire
- [1]-http://www.if-algerie.com/algerie/cooperation/educative-et-linguistique/formation-en-langue-française/formation-de-formateurs

11) Théâtre instant présent, Notre démarche artistique et politique, http://theatreinstantprésent.org.

12) Youssef Girard , De l'intellectuel colonisé et post-colonisé selon Frantz Fanon, Ali Shariati et Edward Said, Publié sur le net le 19 Mai 2009,

http://www.hoggar.org/documents/uploads/youssef-girard.pdf